جامعة مؤتة
كلية الدراسات العُليـــا

السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية 2011-2015

إعداد الطالب
فيصل علي النعيمات

إشراف
الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليـــــــــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
فـــي العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــــة

جامعة مؤتة، 2016

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب فيصل علي النعيمات الموسومة بـ:

السياسة الخارجية الروسية تجاة الأزمة السورية 2011_2015

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. صداح أحمد الحباشنة		2016/4/18	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		2016/4/18	عضواً
د. وليد عبدالهادي العويمر		2016/4/18	عضواً
أ.د. فايز شراري الزريقات		2016/4/18	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الإلكترونية

الإهداء

الى من ينافس الغيث في العطايا

الى من تسعد العين برؤياه

الى من علم الدنيا كيف يكون الصبر وكيف يكون النصر

الى من فكر بالارتقاء بالأمه

الى حفيد الاشراف نفحه المصطفى النبوي

الى مولاي حضره صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين

المعظم حفظه الله ورعاه.

الى من احمل اسمه بكل افتخار... والدي العزيز

الى من كان دعائها سر نجاحي... امي العزيزة

فيصل علي النعيمات

الشكر والتقدير

أحمد الله تعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل راجياً أن يتقبله مني قبولاً حسناً وينفعني وغيري به، وبعد شكر الله عز وجل وحمده ، يسعدني أن أتقدم في هذا المقام بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي ومشرفي على الرسالة، الأستاذ الدكتور صداح أحمد الحباشنة، الذي لولا عظيم جهده وارشاداته لما توصلت اليوم لهذا العمل، وبكل عبارات التقدير والاحترام أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية وعنهم :

أ. د عبدالفتاح الرشدان – عضواً

د . وليد العويمر – عضواً

أ . د فايز الزريقات –عضواً خارجياً

لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتقييمهم وإبداء توجيهاتهم رغم مشاغلهم العلمية والعملية، فجزاهم الله كل خير.

فيصل علي النعيمات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	هـ
الملخص باللغة الإنجليزية	و
الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها	1
1.1 خلفية الدراسة	1
2.1 مشكلة الدراسة	4
3.1 أسئلة الدراسة	4
4.1 أهمية الدراسة	5
5.1 أهداف الدراسة	6
6.1 منهجية الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	9
1.2 الإطار النظري	9
2.2 الدراسات السابقة	18
الفصل الثالث: لمحة تاريخية حول تطور العلاقات الروسية السورية	20
1.3 لمحة تاريخية موجزة حول تطور العلاقات الروسية السورية	20
2.3 العلاقات الروسية – السورية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين	24
3.3 أفاق ورؤية العلاقات الروسية – السورية	28
4.3 ملامح إستراتيجية السياسة الخارجية الروسية في سوريا	33
الفصل الرابع: محددات ومرتكزات السياسة الخارجية الروسية	36
1.4 المحددات الداخلية	36

2.4 محددات بيئة صنع القرار 45
3.4 المحددات الخارجية 53
الفصل الخامس: السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية 57
1.5 واقع الثورات العربية 57
1.1.5 خلفيات و أبعاد الأزمة السورية 59
2.1.5 دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية 62
3.1.5 الدوافع الإستراتيجية 66
4.1.5 الموقف الروسي من الأزمة السورية 67
5.1.5 دلالات سحب القوات الروسية من سوريا 83
2.5 الخاتمة والنتائج 86
المراجع 90

الملخص

السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية 2011-2015

فيصل علي النعيمات

جامعة مؤتة، 2016

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان المكانة التي تحتلها سوريا تحديداً في سياسة روسيا الخارجية، حيث حققت هذه السياسة في السنوات الأخير تقدماً تدريجياً وثابتاً في الساحة الدولية ككل وفي بعض دول هذه المنطقة . لذا حاولنا في البداية التركيز على الإطار النظري المفسر لسياسة روسيا الخارجية حيث توصلنا فيه إلى أن الثالوث المتكون من القوة، المكانة والهوية هو الإطار الذي يفسر طبيعة السياسة الخارجية الروسية في الساحة الدولية، بعدها حاولنا توضيح العلاقات التاريخية بين روسيا وسوريا ومدى تقاربها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ضمن سرد تاريخي لأهم وأبرز المحطات.

سعت بعدها الدراسة لإبراز المحددات والمرتكزات التي تحتلها المنطقة السورية في السياسة الخارجية الروسية، حيث تم تقسيمها إلى محددات داخلية، ومحددات بيئة صناعة القرار، ومحددات خارجية لنجد أن المحددات الداخلية هي المتحكم الرئيسي في توجهات وتحركات السياسة الروسية في الخارج، كما كانت أيضاً المحددات الخارجية هي المحدد الأبرز لعودة روسيا لهذه المنطقة، بعدها ركزنا على دوافع سياسة روسيا الدبلوماسية و العسكرية تجاه الأزمة السورية التي، لنتوصل إلى أن الدافع الجيوستراتيجي هو أساس ثبات الدعم الروسي لسوريا، وأن مكانة روسيا مرتبط بمستقبل الأزمة في سوريا.

في الأخير فإن السيناريوهات والنتائج المتوصل إليها في الدراسة تثبت أن حقيقة العودة الروسية لمنطقة الشرق الأوسط ودعمها المستمر لسوريا رغم الأوضاع التي تمر بها، يكمن في سعي روسيا للتصدي للتحرك الغربي لمحاصرتها و إضعافها، وتحقيق طموحها بأن تصبح قوة مؤثرة في الساحة الدولية.

Abstract
Russian foreign policy toward the Syrian crisis
2011-2015
Faisal Ali Al - Nimat
Mutah University, 2016

This study aims to release place occupied by Syria, specifically in Russia's foreign policy, where this policy has achieved in recent years gradually and steady progress in the international arena as a whole and in some countries of this region. So we tried in the beginning to focus on the theoretical framework of the interpreter of the policy of Russia's foreign where we came in it that Trinity consisting of power, status and identity is a framework that explains the nature of Russian foreign policy in the international arena, then we tried to clarify the historical relations between Russia and Syria, over the politically, economically and militarily convergence within Chronology of the most prominent stations.

Sought after study to highlight the determinants and pillars occupied Syrian area in Russia's foreign policy, which has been divided into internal determinants, and the determinants of the decision-making environment, and external determinants, we find that the internal determinants is the main control of trends and movements of Russian policy abroad, it was also the external determinants are selected the most prominent of Russia's return to this region, then we focused on the motives of the policy of Russia's diplomatic and military towards the Syrian crisis, to reach a geo-strategic motivation that is the basis of the stability of Russian support for Syria, and that the status of Russia's future is linked to the crisis in Syria.

In the latter, the scenarios and the results obtained to in the study to prove that fact to return Russia to the Middle East and continued support for Syria despite the conditions experienced by, lies in the pursuit of Russia to address the Western move to besiege and weaken it, and to achieve its ambition to become a significant force in the international arena.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة:

منذ الحرب الباردة، مرت على العلاقات الدولية تدخلات عديدة، كان هدفها تقييد استخدام القوة بين الدول، والسعي لتقليص التدخلات الدولية المنفردة ، لا بل الأخذ بها نحو اتجاه الأطر الجماعية ذات الدوافع الإنسانية، والتحول الديمقراطي , وهو ما دعا إلى إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية، فلم تعد الدولة تحتكر حق مسألة عدم التدخل في شؤونها، إذ أن ذلك خلق تجاهها واجب حماية مواطنيها، وعند فشلها ستؤول مسئولية الحماية للمجتمع الدولي، ومؤسساته في إطار ما يطلق عليه " التدخل الإنساني " وخاصة بعد تزايد تعرض الأفراد والجماعات لعمليات الإبادة على يد الحكومات نفسها، لأسباب تتعلق باختلاف العرق أو الدين، ومن هنا جاء التدخل الإنساني في إطار تدويل حقوق الإنسان، والربط بينهما وبين ضمان السلم والأمن الدوليين، لقد تعرضت عمليات التدخل الإنساني لانتقادات لعل من أبرزها، اختلاط تطبيقها بالانتقائية من ناحية ومصالح الدول الكبرى من ناحية أخرى ، ناهيك عن تنامي المردودات السلبية للتدخل في بعض الحالات والتي تخلف عنها ترديا للأوضاع في مستوى الأمن الإنساني خلافا لما هدفت إليه دواعي التدخل الإنساني من غايات الحماية وتحقيق الديمقراطية .

حيث شكلت العقود الثلاث الأخيرة، مرحلة إعادة صياغة النظام الدولي الذي كانت تتصارع فيه القوى الكبرى على قيادة العالم، وانتقل بذلك هذا النظام من نظام الثنائية القطبية إلى نظام أُحادية القطبية، والذي مثلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة المهيمنة على الساحة الدولية بعد سقوط وتفكك الاتحاد السوفييتي ، غير أن محاولات تغيير النمط الأحادي للنظام الدولي. ظهر مؤخراً رغبة روسيا في استعادة مكانتها ودورها في النظام الدولي، وإضعاف الهيمنة الأمريكية في الساحة الدولية ككل، وخصوصاً في مناطق نفوذها التقليدية التي لطالما اعتبرتها مناطق جيوستراتيجية لدى القوى الكبرى، وأيضاً لكي تثبت

لأمريكا وللعالم بعودتها وتغيير المعادلة الدولية التي حكمت العالم لأكثر من نصف قرن، وهذا مما ترك الساحة مفتوحة أمام الهيمنة الأمريكية بالحكم في العلاقات الدولية.

من خلال تتبع السياسة الخارجية الروسية في السنوات الأخيرة، وجد تغير ملحوظ في نهجها الخارجي ليس فقط مقارنة بما كانت عليه خلال التسعينيات، وإنما مقارنة أيضا بحقبة الاتحاد السوفيتي السابق ، فقد عادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً في الساحة الدولية، وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا، وبعقيدة براغماتية إزالة ارتباطها بدور اللاعب الملحق إلى اللاعب الأساسي في النظام الدولي، وقد ساعدها على هذا تحقيق درجات متزايدة من استقلال سياسة روسيا الخارجية، وتحقيق مصالحها القومية دون الدخول في مواجهات مع الدول الأخرى.

الثورة السورية كسابقتها من الثورات العربية تأتي كحلقة من حلقات الثورات العربية وعلى الرغم من اندلاع الثورة في سوريا والمطالبة بإسقاط النظام منذ مارس 2011م وحتى الآن، لم يحسم هذا الأمر بعد سواء من قبل النظام (القضاء علي الثورة)، أو من قبل الثوار في (إسقاط النظام الحاكم)، ويرجع ذلك إلي تدخلات دولية في هذه الأزمة وعلى رأسها "التدخل الروسي" واستخدامه المتكرر لحق الاعتراض في مجلس الأمن، وتعطيل مشروع أي قرار يدين النظام السوري، حيث فشلت كل أنواع الضغوط من قبل جامعة الدول العربية، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي بوقف أعمال نظام الرئيس السوري بشار الأسد العدائية ضد الشعب السوري، وذلك بسبب الموقف الروسي والصيني المشترك الداعم للنظام في سوريا، من خلال استخدام اعتراض حق الفيتو أكثر من مرة بهدف تعطيل أي قرار دولي يقضي بإدانة استعمال النظام السوري للقوة العسكرية المفرطة للقضاء على الثورة السورية .

وفقا للنهج الروسي المعاصر شهدت منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، عودة تدريجية للنشاط الخارجي الروسي في سياستها تجاه هذه الدول، والذي استعادت من خلاله روسيا علاقاتها مع بعض دول المنطقة وخصوصاً العربية

منها، وقد ترافقت هذه العودة مع تزايد الرغبة الروسية في التوجه نحو مناطق تخدم مصالحها وتساعدها على ضمان موقع أفضل في النظام الدولي، حيث تفتح مجالاً حيوياً جديداً لتعظيم مصالحها.

ترجع علاقات روسيا بنظام الرئيس السوري حافظ الأسد إلى عام 1970، إذ جعل سوريا تنحاز إلى معسكر الاتحاد السوفيتي، وتعززت العلاقات السورية الروسية بشكل كبير لترتقي إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، ومن بعده استمرت العلاقات بعد تسلم ابنه الرئيس بشار الأسد السلطة . إذ أن سوريا تشكل بعداً مركزياً في الرؤية الإستراتيجية الروسية، ذلك أن القاعدة البحرية في طرطوس تشكل القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، فسوريا تشكل أحد المداخل الأساسية لروسيا في الشرق الأوسط، وهي دولة مستوردة بشكل رئيسي للسلاح الروسي في المنطقة . ومن هُنا فالقوة العالمية التي يحتاجها فلاديمير بوتين إلى استعادة الشرق الأوسط، هي في إبقاء موطئ قدم له في سوريا، إذ يرى أن سقوط الأسد يقوض إستراتيجيته بشكل كبير، ويضر بالمصالح الروسية في سوريا.

ومع مرور الأزمة السورية جاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وتحت عنوان محاربة " إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية "، حيث دعت موسكو إلى إنشاء تحالف عريض إلى جانب النظام السوري، ولهذا الغرض نجحت موسكو في ترتيب اجتماع بين مسؤولين الأمن السوري، و مسؤولين الأمن السعودي في جدة، ولما فشلت المساعي الروسية في تحقيق أي نتيجة على صعيد إقناع السعودية بقبول الصيغة الروسية للحل في سورية، بدأت روسيا تدخلها العسكري المباشر إلى جانب النظام السوري، منعاً لانهياره بشكل مفاجئ، بعد أن بلغ مرحلة متقدمة من الضعف والإنهاك على يد فصائل ذات توجهات إسلامية معادية للنظام ولتنظيم "داعش" في آن واحد، بما يؤدي إلى فقدان موسكو جميع استثماراتها السياسية في الأزمة السورية، وفي ظل مؤشرات كثيرة أيضاً يبدو على موسكو أنها تفقد نفوذها بشكل متزايد في المناطق التي يسيطر عليها النظام لمصلحة إيران وحزب الله اللباني، وإذا ما تجاوزنا التداعيات الميدانية، فإن روسيا تحاول من تدخلها

العسكري فرض رؤية جديدة للحل في سوريا، حيث تتسف بيان "جنيف 1"، وتربطه بحسب تصريحات بوتين الأخيرة بانتخابات برلمانية مبكرة، وتشكيل حكومة تضم ما أسماها "معارضة رشيدة" تحت قيادة نظام الأسد، ولكن من كل هذا يبدو على الرأي العام الروسي بأنه شديد الحساسية تجاه خسائر ومغامرات في مناطق وأزمات ليسوا بحاجتها، ولا تشكل بالنسبة إليهم أولوية، بل تعيد إليهم ذكريات أفغانستان المؤلمة.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة هذه الدراسة في التعرف على أسباب التحول الجذري في سياسة روسيا الخارجية من حيث تدخلاتها العسكرية والسياسية في الأزمة السورية من بعد أن أصبحت هذه الأزمة تضفي بظلالها على كلا من المنطقة العربية والإقليمية، حيث نتج عنها انقسامات سياسية وجدل في كل من أركان المجتمع الدولي والإقليمي، كما تبحث الدراسة في توضيح براغماتية السياسة الخارجية للقيادة الروسية التي تنص على أن حقيقة المكانة الجيوبوليتيكة التي تحتلها دولة سوريا ودول الوطن العربي في السياسة الخارجية الروسية مرتبطة في المقام الأول بحفظ بقاء هذه الدولة التي تتعرض حسب رأي قادتها لمحاولات مستمرة من طرف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لإضعافها ومنعها من استعادة مكانتها في النظام الدولي، ومن هذا المنطلق برزت تحركات السياسة الخارجية الروسية في المنطقة نحو الدول التي تخترق سياسة العزل المطبقة ضدها، وتفشل محاولات إضعافها، حيث تتبنى هذه الدول سياسات رافضة للهيمنة الأمريكية

3.1 أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس التالي :

ما هي أهم الموضوعات والمرتكزات في السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية من عام 2011-2015؟

ومن خلال السؤال الرئيس تتفرع الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي محددات ودوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية؟
2. لماذا تسعى روسيا لاستعادة دورها في المنطقة العربية ؟
3. هل تعتبر روسيا منطقة الوطن العربي منطقة لتعظيم مصالحها الاقتصادية فقط؟ وكيف استطاعت روسيا الحفاظ على علاقاتها مع دول المنطقة رغم عدم الاستقرار الذي تشهده هذه الأخيرة؟
4. ما أوجه وتداعيات التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية ؟
5. ما هي السيناريوهات المحتملة للموقف الروسي تجاه الأزمة السورية ؟

4.1 أهمية الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع سياسة روسيا الخارجية تجاه الوطن العربي بشكل عام "والثورة السورية" بشكل خاص، كما تبحث في أسس ومحددات العلاقات الروسية – السورية في مجالات العلاقات المتعددة في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والعسكرية وذلك من خلال فترة الدراسة 2011-2015 م، وتسعى الدراسة أيضاً إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها :

1. معرفة الملامح العامة للسياسة الخارجية الروسية في نهجها المعاصر.
2. محاولة الوقوف على خلفيات السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمات العربية
3. محاولة إدراك طبيعة المصالح الروسية في سوريا من خلال أزمتها.
4. معرفة مدى ثبات أو تغير هذه المصالح في ظل التحولات التي تمر بها المنطقة.
5. التعرف على حدود الدور الروسي في المنطقة العربية عامة وسوريا خاصة، ومحاولة استشراف مستقبل هذا الدور تجاه الأزمة السورية.
6. تحليل انعكاسات وأثار الثورة السورية على سياسة روسيا الخارجية .

5.1 أهداف الدراسة

تكمن أهمية الموضوع محل الدراسة في كونه يركز على مجال مهم لـــدى باحثي ودارسي العلاقات الدولية وهو مجال السياسة الخارجية للـــدول الكبـــرى، حيث أنّ تتبع السلوكيات الخارجية لهذه الدول يساعدنا على فهم وتفسير مجريـــات الأحداث في الساحة الدولية، وبما أن الدولة الروسية أحد القوى الكبرى في النظام الدولي فإنه ولا شك سيساعدنا تحديد وفهم سياساتها الخارجية تجاه الأزمة السورية وتوضيح حقيقة دوافع هذا التوجه والأهداف المرجوة منه، كما سيســـاعدنا أيضـــا على فهم واقع الأحداث التي تمر بها المنطقة العربية حاليـــاً، ومحاولـــة تحليلهـــا والتعرف على خلفياتها وآفاقها وبالتالي معرفة موقعنا من كل ما يجري من حولنا، ومن هنا فإن أهميتها تأتي على جانبين الأول علمي والآخر عملي :

أ- الأهمية العلمية :

وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة في السعي لرفد الأدبيـــات العربيـــة بإســـهام أكاديمي يفسر طبيعة العلاقات الروســـية – الســـورية، وتطوراتهـــا واتجاهاتهـــا المستقبلية في ظل بروز الدور الروسي، ومشاركته في مجمل القضايا الراهنة على الساحة العالمية، في سعيها إلى إدارة الشؤون العالمية في إطار نظاماً عالمياً تتحكم فيه مجموعة من القوى الكبرى، و تتناول أهم الموضوعات الحيوية التي تؤثر في دول المنطقة ألا وهي الأزمة السورية وثورتها، وبيان مدى إنعكاس تداعيات هذه الثورة على السياسة الخارجية الروسية، وأسباب التدخل العسكري الروسي .

ب- الأهمية العملية :

تنبُع أهمية الدراسة العملية من كونها تتبع سياسة روسيا الخارجية من الأزمـــات العربية وتحديداً الأزمة السورية، في ظل العودة الروسية الصاعدة، والابتعاد عن سياسة الحياد، من خلال المشاركة في قضايا المجتمع الدولي وخاصةً مـــن بعـــد إستلام فلاديمير بوتين السلطة للمرة الثالثة، وجاءت هذه الدراسة أيضاً لإيضـــاح التدخلات العسكرية الروسية في الأزمة السورية ومدى إنعكاسها المســـتقبلي فـــي إطار الفترة الزمنية للدراسة.

6.1 منهجية الدراسة

تذهب منهجية الدراسة في الاعتماد على الإطار العلمي الذي يستفيد من عدة مناهج وأطر علمية , بغية الوصول إلى حلول علمية لمشكلة الدراسة، حيث تتطلب دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية مجموعة من مناهج البحث العلمي التي تفيد بالإحاطة الكاملة بجميع مفردات العلاقات التي تحكم الدول فيما بينها وتحدد توجهات السياسة الخارجية لهذه الدول، والآثار المترتبة على هذه السياسات لهذه الدول، وستستند هذه الدراسة على المناهج البحثية التالية :

أ – **المنهج التاريخي :** حيث سيتم الإستفاده منه وذلك لعرض المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الروسية – السورية، ومن هنا تم استخدام هذا المنهج لأنه يؤمن بفكرة التطور، ذلك لأن كل ظاهرة تتولد من ظاهرة أخرى، بما يذهب إلى أن التلقائية لا يعرفها الوجود الإنساني، إضافة إلى إدخال عامل الزمن في جميع مقومات التحليل بما يجعل من عامل الزمن متغيرا أصيلا يحدد الظاهرة، ويحدد مدلولها، ومختلف مظاهر التعبير عنها، بما يفيد في استخدام تلك الوقائع في الاستدلال، أو المتابعة الزمنية، في تفسير الظاهرة السياسية، حيث أن التاريخ هو تتبع الوقائع أو الإحداث أو الأفكار أو النُظم، فهو ضروري في أي تحليل سياسي، وسيتم الاستفادة منه في الإحاطة في سد بعض الإحداث التاريخية وعرض المراحل التي مرت بها العلاقات الروسية– السورية وأيضاً أزمتها، وبيان أهم المحددات التي أثرت على تلك العلاقات، وبهذا المنهج لا يمكن فهم وإدراك أي حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت سلبية أو ايجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات يمكن استخدامها بشكل صحيح . حيث أن دراسة العلاقات الدولية هي جهد نبذله لتقنين نتائج الخبرة التي يشهدها تاريخ الدول ومن أهم رواد هذا المنهج أرسطو وابن خلدون، حيث نستدل من هذا المنهج باستخدام المعلومات التاريخية والوثائق والسجلات لفهم العلاقة بين روسيا وسوريا، وبهذا سيساعدنا في تتبع شكل العلاقات بين الدولتين من خلال فترة الدراسة 2011–2015 م .

ب- المنهج الوصفي التحليلي :

إذا كان المنهج الوصفي يقوم على وصف تلك السياسات الخارجية لروسيا بإبعادها المختلفة وتأثيراتها، فأن التحليل بعد الوصف يطابق غايات وأهداف الدراسة، إذ أن المنهج التحليلي سيركز على فهم وتحليل أسس ومحددات العلاقات الروسية – السورية وأزمتها، وبواسطة هذا المنهج يمكن التعرف على أهداف وسياسة الدولة الخارجية، إذ يمكن تصنيف وترتيب مصالحها وفقا لنظام الأولويات، فهناك مصالح يجب أن تدافع عنها بأي ثمن، ومصالح تحافظ عليها في ظروف معينة، ومصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها، في ضوء تحليل الأبعاد الأساسية لتلك العلاقات ما بين البلدين، وهذا المنهج لا تستغني عنه الدراسات الإنسانية لصعوبة إخضاعها للتجريب كما هو الحال في البحوث الطبيعية، فقد غلب على هذه الدراسة منهج وصف سياسة روسيا الخارجية وعلاقتها بالدول العربية وتحديداً سوريا، والذي سيسهم في معرفة أهم الصفات المميزة للعلاقات الروسية السورية، في ضوء الاستراتيجيات العسكرية والسياسات الروسية والسورية في إطار العلاقات الثنائية، وتحليل الظواهر المترتبة على هذه شراكة هذه العلاقة، وذلك لمعرفة مدى تأثيراتها على المنطقة العربية .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

مجال العلاقات الدولية مجالاً ضخماً ومعقداً من جهة، وميدان معرفي واسع وصعب الفهم من جهة أُخرى، لهذا أصبح من الضروري فهم مختلف الإتجاهات النظرية وتحليلاتها لمختلف الظواهر التي تحدث في الساحة الدولية والتي تتميز بها العلاقات الدولية، خاصة وأن النظام الدولي في فترة ما بعد الحداثة حظي بمزيد من التمحيص من قبل دارسي العلاقات الدولية، وذلك نتيجة للتغيرات التي ميزت واقع العلاقات الدولية اليوم مع تراجع دور الدولة، وظهور أطراف أُخرى من غير الدول التي تنشط بصورة غير رسمية ضمن إطار النظام الدولي والسياسة الدولية، الأمر الذي أثمر علية مداخل ومقاربة نظرية جديدة تفسر طبيعة هذه الأنشطة التي تقوم بها هذه الفواعل لاسيما في مجال السياسة والعلاقات الدولية، ذلك لأن العلاقات بين هذين المتغيرين هي التي تحدد مدى تحقيق أهداف وأولويات علاقات الدول تجاه دول أُخرى (منيرة، 2008) .

يُعرِف هولستي العلاقات الدولية بأنها : تنشأ داخل مجموعة من كيانات سياسية، قبائل، دول، مدن أُمم، إمبراطوريات، ترتبط بينها تفاعلات تتميز بقدر كبير من التواتر ووفق الإنتظام، في حين يرى مارتن بأن العلاقات الدولية هي : مجموعة من المبادلات التي تعبر الحدود أو تحاول عبورها (العقابي، 1999) .

إنطلاقاً من هذه التعريفات للعلاقات الدولية التي تؤكد الطبيعة السياسية والحدودية لكل دولة، يمكننا أن نُعرف العلاقات الدولية بأنها : كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة .

يتبين لنا أنّ العلاقات الدولية ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية ، فهي لا تشمل العلاقات بين الدول فقط وإنما تشمل الكيانات الأُخرى ، مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والإتصالات

والنقل والتجارة والمال والزراعة والعمل والسياحة، مما أرسى العديد من العلاقات الاجتماعية الدولية، وساعد على ذلك ظهور مصطلح لإضفاء نشاط واسع على العلاقات بين الدول، كما وتشمل العلاقات الدولية على وسائل وطرائق تحليل الافتراضات والوقائع السياسية عن طريق إجراء الإستنباط وتصنيف الأهداف القيمة واختيار البدائل وبيان نتائجها المحتملة واختيار الطريقة الأكثر ملائمة للوصول إلى الغاية المطلوبة (حداد، 2000).

شهدت العلاقات الدولية في القرن العشرين تحولات جذرية من حيث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها ومشاكلها، وبذلك وصلت دراسة العلاقات الدولية إلى درجة عالية من التعقيد والتشابك، ومما ساعد في ذلك خبرة الماضي وتجربة الواقع، وهذا أدى إلى تباين وتعدد المناهج والاتجاهات وطرائق دراستها وفهمها، بعد ذلك دخلت النظريات التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الأولى، والمتمثلة في نظريتي الواقعية والمثالية، في حوار وجدال حول أفضليتها في فهم وتفسير الواقع الدولي الجديد المتوالد من نتائج الحرب من جهة، ومناقشة موضوع الحرب وإحتمالات تكراراها والسبل الكفيلة بعدم حدوثها مرة أُخرى من جهة أُخرى، وسُميت تلك الحوارات بِـ (الحوار الأول) في مجال نظريات العلاقات الدولية (فرح، 2007) .

وعند تحليل طبيعة وتأثير العلاقات الدولية التي أحدثها النظام الدولي الجديد على طبيعة النظام السياسي والأمني، من خلال تأثيرات هذه العلاقات المتبادلة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي عامة، والنظام الإقليمي الفرعية، والنُظم الدولية الفرعية تأثيراً على الأبنية السياسية والعسكرية في وحدات هذه النظم (الرفوع وفهمي، 2009).

هذه الدراسة ستعتمد في هذا المسار على عدة نظريات وأُطر تتماشى مع منطلقاتها وأهدافها لتشكل مدخلاً لفهم واستيعاب وتحليل جميع الجوانب المختلفة، حيث يعتمد الإطار النظري في هذه الدراسة على عدة نظريات، **فكانت نظرية القوة ونظرية النظم** الأكثر ملائمة في إطار دراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية، والتي جاءت كالتالي :

أولاً : نظرية القوة أو النظرية الواقعية

يكمن سبب اختيارنا لهذه النظرية في كونها تتوفر على مجموعة من الرؤى التي تشرح السياسة الخارجية الروسية، و يمكن أن نوجز أهم النقاط التي تستند عليها الواقعية في تحليلها للسياسة الخارجية في ما يلي (Christian,2009) :

1. الدول هي الجهات الرئيسية الفاعلة في الساحة الدولية، وهذا يعني أن المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات لا تعتبر الجهات الفاعلة التي تشكل السياسة الخارجية للدول.
2. الدول هي عبارة عن فواعل وحدوية، مما يعني أن مستوى التحليل الداخلي مثل نوع النظام أو الأفراد، ليس له أي تأثير مهم على سلوك الدول الخارجي.
3. تعتبر الدول فواعل عقلانية، مما يعني أنها تختار بين مجموعة البدائل المتاحة الخيار الذي يخدم مصلحتها الذاتية.
4. أن النظام الدولي هو نظام فوضوي وهذا ما نتج عنه فراغ أمني دائم.

تركز النظرية الواقعية بصفة عامة على ثلاث مفاهيم أساسية في تحليل وتوضيح هذه الافتراضات ويمكن أن نعتبرها الأساس الذي سيساعدنا على فهم جزء كبير من السلوك الخارجي لروسيا و دوافع هذا السلوك وهي القوة، المصلحة الوطنية والأمن.

وبما أن المنظور الواقعي يجعل من الدولة وحدة تحليل أساسية فهو يهتم بمسائل تتعلق بكيفية المحافظة على الاستقرار وكيفية التمسك بالسيادة والإبقاء عليها والسبل الكفيلة باستخدام القوة، فالقوة هي الخاصية الأساسية في التحليل الواقعي والتي ينظر إليها على أنها من المبادئ المهمة التي تحرك سلوكيات الدول في النظام الدولي(جندلي، 2010).

وجود كثير من الدول ذات السيادة وبغياب نظام قانوني واجب النفاذ بين تلك الدول، وبقيام كل دولة بالفصل في مظالمها وفقا لمنطقها الخاص، في هذه الحالة يجب على الدول الاعتماد على وسائلها الخاصة لإحراز نتائج ايجابية في هذا الصراع، وفي هذا يقول فريديريك دان " مادامت فكرة الاعتماد على النفس

موجودة، فإن هدف الحفاظ على حالة القوة لشعب ماهو إلا هدف يسمو على كل الاعتبارات الأخرى" (Kenneth ,2001).

وفقا لهذا المنظور فإن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، ومهما كانت الأهداف النهائية للدول فالقوة هي الهدف الآني والفوري، إذ ينشد الساسة الحرية في النهاية والأمن والازدهار وقد يحددون أهدافهم عن طريق أهداف دينية وفلسفية واقتصادية واجتماعية وقد يحاولون تحقيق هذه الأهداف بوسائل لا سياسية كالتعاون التقني مثلا مع الأمم الأخرى أو المنظمات الدولية، إنما يفعلون ذلك عن طريق الكفاح من أجل القوة ومهما كانت الأهداف المادية لأية سياسة خارجية فإنها تنطوي دائما على السيطرة على الآخرين.

فالقوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست هي القوة العسكرية التقليدية بل القوة القومية National Power بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية، فهي الناتج النهائي لعدد كبير من المتغيرات، والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر هو الذي يحدد في النهاية قوة الدولة، وتتضح هذه القوة من خلال الحيوية الاقتصادية أو النفوذ السياسي، أو القوة العسكرية وبما أن القوة نسبية فإن الدول يجري تقييمها على وضع قوتها الذاتية مقارنة مع الوضع في الدول الأخرى، يعتبر هانس مورغانثو من القلائل الذين عرفوا القوة فهي تعني حسب رأيه السيطرة على أفعال وتفكير الآخرين، أما ريمون آرون فيعرفها بأنها قدرة وحدة سياسية على فرض إرادتها على الوحدات الأخرى، ويقسم إدوارد كار القوة في المحيط العالمي إلى ثلاثة أقسام، القوة العسكرية والقوة الاقتصادية وقوة التحكم بالرأي ويرى بأن هذه الأقسام متداخلة كليا مع بعضها ولكنها نظرياً منفصلة، فالقوة العسكرية حسب رأيه هي عنصر أساسي في حياة الدولة، وهي ليست أداة فقط بل غاية بحد ذاتها، أما القوة الاقتصادية فهي في نظره أحد أدوات القوة السياسية وهي مرادفة أو متحدة مع الإرادة العسكرية، وفي ما يتعلق بقوة التحكم بالآراء فهو يؤكد على دور الدعاية والإعلام واعتبرها أداة من أدوات السياسة وتحقيق الأهداف الخارجية (الخزرجي، 2005).

يرى مورغانثو أن هناك ثلاث استراتيجيات للصراع على القوة في النظام الدولي وهي سياسة الوضع الراهن والسياسة الامبريالية وسياسة تعزيز المكانة، في حين يرى ولتز أنّ الدول تسعى لحفظ بقاءها كحد أدنى ولتحقيق الهيمنة العالمية كحد أقصى، ومن خلال هاتين الرؤيتين نستطيع أن نقول أن جوهر الجوهر من أجل القوة حسب الواقعيين هو احتفاظ الدول بنفوذها ووضعها كما هو عليه، أو امتلاك المزيد من القوة أو لتعزيز المكانة في النظام الدولي، إن التركيز على سعي الدول لامتلاك القوة لتعزيز مكانتها نقطة مهمة لتحليل جانب من السلوك الخارجي للدولة الروسية، لقد كان مورغانثو من أبرز المنظرين الذين ناقشوا هذه الفكرة، فحسب رأيه لم تعترف الكتابات السياسية الحديثة بسياسة المكانة كأحد المظاهر الأساسية الثلاث من أجل القوة في الساحة الدولية إلا نادراً، ويذهب إلى القول بأن الهدف من تطبيق سياسات المكانة هو التأثير على الدول الأخرى بالقوة التي تملكها الدولة بصورة فعلية أو بالقوة التي تعتقد وتريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تملكها، ويضيف بأن هناك نوعين رئيسيين من الأدوات التي تساعد على تحقيق سياسة المكانة وهي الدبلوماسية وعروض القوة العسكرية، ويرى مورغانثو أن سياسات تعزيز المكانة تحقق انتصارها الحقيقي عندما تضفي على الدولة التي تستخدمها سمعة دولية واسعة بأنها قوية وبالصورة التي تساعدها على تجنب استخدام العنف المسلح في تحقيق أهدافها، كما يعتقد بأن لسياسة المكانة هدفان نهائيان وهما تحقيق الهيبة للدولة وتعزيز المكانة في حد ذاتها أو لدعم سياسة الوضع الراهن أو الامبريالية (مقلد، 2011).

أما بالنسبة **لمفهوم المصلحة الوطنية** الذي تعتمده الواقعية فيعتبر معياراً أساسياً في السياسة الخارجية ذلك لأن الدول التامة السيادة في علاقاتها مع بعضها البعض تستعمل سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها المتعددة والمتنوعة والتي تصب كلها في قالب المصلحة الوطنية، ويرى جان باريا أن للمصلحة الوطنية معنيين : معنى ذاتي ومعنى موضوعي، فأما الذاتي فينحصر في أن المصلحة الوطنية هي كل ما استقرت عليه قرارات السياسة الخارجية، ومن ثم فإن أي قرار هو تعبير عن المصلحة الوطنية، في حين يتمثل المعنى الموضوعي للمصلحة الوطنية في

البحث عن القوة وفي هذا المعنى نجد أن المصلحة الوطنية مرتبطة بالقوة بل إنهما مرادفان لبعضهما البعض، إذاً فالدول تسعى للارتقاء بمصالحها الذاتية إلى أعلى درجة من درجات الكمال، في الوقت الذي تبقي فيه على تنافسها ضمن حدود طاقتها لتخفيف درجة صراع القوة مع بقية الدول ويشكل مجموع هذه الأهداف المصلحة القومية للدولة، حيث يتوقف تصور الدولة لأهمية مصالحها على حجم قوتها (فرج، 2007).

ينظر لمورغانثو للمصلحة القومية بأنها يجب أن تحدد في الوسط بين ما يسمى بالمصلحة تحت القومية وهي مصالح المجموعات الداخلية وبين المصلحة فوق القومية أي المصالح التي تدعي العالمية والكونية وهي في الواقع تعتبر عوائق أمام المصلحة القومية الحقيقية، كما يرى أن المصلحة الوطنية تؤمن الانضباط العقلاني في العمل وتخلق الاستمرار في السياسات الخارجية للدول رغم التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية أو التحول الذي قد يحدث في نمط الأيديولوجيات المسيطرة أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة، في حين يرى والتز بأن الدول باعتبارها فواعل عقلانية تسعى في المقام الأول لتحقيق مصالحها الوطنية والدفاع عنها وهي حسب رأيه مرادفة **للأمن** (Morgenthou,1984).

أما عن العلاقة بين **المصالح القومية و إمكانات الدولة من القوة**، فإنها غالباً ما تكون محكومة بالقاعدة الأساسية التي تحكم سلوك الدول وقراراتها في علاقاتها الدولية، والتي تقضي بأن أهداف السياسة الخارجية للدولة يجب ألا تتعدى حدود ما هو متاح لها من إمكانات القوة وذلك من واقع أن موارد الدول ومقدراتها تظل برغم كل شيء محدودة نسبياً وبدرجة يتعذر معها أن تستجيب لكل طموحاتها وتطلعاتها الخارجية، ومن هنا يتعين على كل دولة أن تميز بما تعتبره أهدافاً خارجية وملحة، وبين ما يمكن اعتباره أهدافاً مرغوبة ولكن بغير أساس كافي من القدرات و الإمكانات يرتبط مفهوم الدولة ذات السيادة في فكر الواقعيين ارتباطا حتميا باستخدام القوة، كما إن الدولة ذات السيادة في نطاق علاقاتها الخارجية تتعايش مع الدول الأخرى ضمن نظام فوضوي، كما يعرفون غياب سلطة مشتركة

في حال الفوضى تتنافس الدول مع الدول الأخرى من أجل الحصول على الأمن والأسواق والنفوذ، وإن الاهتمام الأقصى للدول ينحصر في الأمن، ويضاف إلى هذا أن البقاء شرط مسبق في فكرهم لتحقيق الأهداف الأخرى جميعا، سواء انطوت على القيام بالغزو أو مجرد نيل الاستقلال بعبارة أخرى، وكما ذكر وولتز بعد دافع البقاء قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لا نهاية لها، ومنه نستطيع أن نقول أنه وفقاً للتصور الواقعي فإن النظام العالمي الذي تتفاعل فيه الدولة دون سلطة فوقية يمكن أن يصبح فوضوياً تتصارع فيه الدول من أجل القوة وتحقيق مصالحها (ياماورا، 2012).

ثانياً : نظرية النظم

يدور هذا المدخل في مركزيته حول اعتبار النظام السياسي هو وحدة التحليل الرئيسة في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية والعسكرية نذكرها كالآتي :

أولاً: النظام السياسي الدولي وخصائصه: لا يوجد تعريف محدد للنظام، فقد يقصد بالنظام السياسي الدولي، "وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة، التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد الانتظام والخلل خلال حقبة معينة من الزمن" (أبو عامود، 2008) .

وقد عرفه بدوي أيضاً بأنه:"مجموعة من القواعد المنظمة أو الأنماط السلوكية التي تتحقق من خلال التزام أعضاء الجماعة الدولية بها – الصورة أو الحالة المثلى للعلاقات الدولية" (بدوي وآخرون، 2003م).

ومهما يكن من أمر، فيمكن القول إن النظام السياسي الدولي وحسب التعريفات المتقدمة، وكقواسم مشتركة، يتضمن أربع خصائص وهي : (توفيق، 2000)

1. الشمولية: وتعني عدم ضيق العلاقات بين الدول في إطار محصور؛ وهي علاقات كان يسودها المنافسة والصراع في القارة الأوروبية قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن بانتهاء الحرب العالمية الثانية تغير نمط العلاقات وأخذت سمات وملامح النظام الدولي تظهر، وتمثلت في المشاركة المتكافئة لكل الدول في شبكة مكثفة من المنظمات الدائمة والعالمية.

2. عدم التجانس: يتميز النظام الدولي بعدم التجانس، والمقصود بذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الدول تنتمي في نظمها الداخلية إلى قيم وأيديولوجيات متباينة متصادمة ذات أثر بالغ في تقرير سياساتها الخارجية.
3. التفاعل بين الوحدات ورفض العزلة: أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة بسبب الثورة الهائلة في وسائل الإعلام، فتحقق الترابط التام بين مختلف أجزائه، فضلا عن تطور وسائل المواصلات لذي أسهم وبشكل كبير في زيادة حركة التفاعلات والاتصالات بين مختلف وحدات النظام الدولي.
4. انعدام السلطة الدولية: تختلف طبيعة النظام الدولي اختلافاً جوهرياً عن طبيعة النظام الداخلي أو المجتمع الداخلي، باعتباره مجتمعاً منظماً لوجود حكومة تفرض سلطتها على جميع أعضائه طوعاً أو كرهاً، في حين يفتقر المجتمع الدولي إلى وجود أداة تفرض سلطتها على أعضائه جميعهم .

ثانياً : التحليل النظمي

المنطلقات الأساسية لنظرية النظم ساهمت مجموعة كبيرة من المؤثرات العلمية في إعداد نظرية النظم، كعلم الأحياء وعلم الاجتماع العام، حيث عمل فون برتالا على إعداد نظرية عامة للعلوم، انطلاقاً من علم الأحياء تكون صالحة سواء للعلوم الطبيعية أو للعلوم الاجتماعية .فكان يعمل على تناول التصرف البشري في إطار نظام حي وبوساطة حساب التوازنات الديناميكية الدائرة في أنظمة مفتوحة(حداد، 2000).

أما تالكوت بارسونز فقد طور علم الاجتماع العام كعلم مرجعي لإعداد نظريات النظم في العلوم السياسية، حيث يصف أن المهام الأساسية لأي نظام يرغب بالبقاء والحفاظ على الاستقرار يتضمن:(حداد، 2000)

1. حفظ السمات الأساسية للنظام.
2. التأقلم في المحيط الذي يعيش فيه.
3. تحقيق أهدافه وغاياته.
4. الاندماج .

5. ويعني تحرك جميع أقسام النظام ووظائفه بشكل متناسق وأن لا تعارض بعضها.

وفي تحليل" مودلسكي" للنظام الدولي أشار إلى أنه نظام اجتماعي يرتكز على دعائم ومقومات أساسية تشمل الهيكلية والوظيفية لكنها محددة في جوانب كثيرة، ويؤكد على أن النظم الدولية تشمل أشكالاً وأنماطا متعددة ومتباينة من التفاعلات السلوكية، وهي التي تحدد بالتالي تميز أداء كل واحد منها (Snyder,1962).

ويذكر أن "مود لسكي"استخدم منهج تحليل النظم في دراسة **السياسة الخارجية** في مطلع الستينيات من القرن العشرين، وعمل على وضع نموذج مبسط لتحليل المدخلات والمخرجات وجعل لكل منهما تميزاً في إدخال وإخراج عناصرها.

توظيف النظرية في الدراسة:

إن المضمون الرئيس لنظرية القوة ونظرية النظم الجزئية التي تشكل إحدى النظريات الأساسية في العلاقات الدولية، والتي تشكل الإطار النظري لهذه الدراسة، حيث يمكن توظيفها لتحليل المحددات والعوامل المتعددة وأثرها على عملية السياسة الخارجية أو العلاقات الدولية لكل من روسيا وسوريا، والى طبيعة العلاقات الثنائية بينهما خلال حقبة الدراسة 2011 – 2015، والتي تتأثر عملية صناعة القرار فيها بمجمل المتغيرات والمحددات سواء الداخلية منها أم الخارجية، وما أثر ذلك على علاقتيهما وعلى سياستيهما الخارجية المتمثلة بالكثير من القرارات الخارجية، كما إن فحوى هذه النظريات ومفهومها العام يساعد على تفسير الكثير من عناصر عملية السياسية الخارجية في كل من علاقات روسيا الخارجية تجاه الأزمة السورية، وفهم أكبر لمخرجاتها، والتمعن في سلوكيات الدولة والتعرف إلى قدراتهم العسكرية وإمكانياتهم، والدوافع الرئيسة خارجية كانت أم داخلية لمساهمتها الفاعلة في التحكم بسياسة الدولة ورسم أهدافها وتحقيق أهدافها المنشودة .

2.2 الدراسات السابقة :

لا يمكن دراسة أي موضوع دون الاعتماد على أدبيات سابقة تصب في نفس المجال لذلك سنتطرق إلى بعض الأدبيات التي تخدم الموضوع:

دراسة (الشيخ، 1998)، بعنوان صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية لكاتبته نورهان الشيخ، حيث حاولت الكاتبة التركيز على بيئة صنع القرار في روسيا من خلال التطرق لمؤسسات صنع القرار ثم العوامل الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار، بعدها تطرقت إلى العوامل الخارجية المؤثرة في صنع القرار وبالتركيز على علاقاتها مع الدول الكبرى ودول الإقليمية، لتحاول في الأخير التركيز على العلاقات الروسية العربية بإبراز الموقف الروسي من أهم القضايا العربية .

دراسة (Ekaterina,2012)، بعنوان The Syria Crisis and the **Making of Russia's Foreign Policy** لكاتبتها Ekaterina Stepanova الصادرة عام 2012 والتي حاولت فيها إبراز تأثير الأزمة السورية على النمط العام للسياسة الخارجية الروسية، وتناولت فيها محددات السياسة الخارجية الروسية عامة، ثم ركزت على التحدي السوري الذي دفع صناع القرار الروس اعتماد أسس جديدة للتعامل مع هذا التحدي .

دراسة (جري، 2005)، بعنوان المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية، الناشر مركز الإمارات للدراسات والبحوث، حيث تناولت هذه الدراسة تأثير المتغيرات التي طرأت على وضع روسيا الاتحادية سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي ولا سيما تغير النظام السياسي في روسيا على توجهاتها الخارجية.

دراسة (الطراونة، 2015)، بعنوان العلاقات الروسية الأمريكية في الفترة الرئاسية الثالثة للرئيس" فلاديمير بوتين 2012-2014"، رسالة علمية غير منشورة، جامعة مؤتة، 2015، هدفت هذه الدراسة للتعرف على أسس ومحددات العلاقات الروسية الأمريكية في ولاية بوتين للحقبة2012-2014م، وكذلك التعرف على أهمية مجالات العلاقات بينهما، تبين خلال هذه الحقبة ظهور رموز

قيادية جديدة ساهمت من خلال سياستها الحديثة في تطور العلاقات وبناء أهـداف إستراتيجية حديثة بناء على العلاقات الثنائية في كافة المجالات والمستويات ومـن أهمها (الاقتصادية، الأمنية، السياسية).

دراسة (دبابنة 2002)، بعنوان السياسة الخارجية الروسية تجاه الـوطن العربي، حيث تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجيـة الروسـية تجـاه الوطن العربي كما هدفت إلى بيان وتوضيح ماهية هذه السياسة وأهميتها وإجـراء مقارنة للسياسة الخارجية الروسية ومتغيراتها وإنعكاساتها تجاه الـوطن العربـي، وفي ظل رئاستين يلتسن وبوتين، حيث تتجه السياسة الخارجية الروسية في الوقت الراهن إلى تفعيل دورها في المنطقة العربية تجاه التسوية السلمية وتجـاه منطقـة الخليج العربي بإعتبار روسيا الراعي الثاني في التسوية السلمية لأنها تمثل وتحتل مقعداً دائماً في مجلس الأمن ولها دور بارز في توجيه السياسات الخارجية الدولية تجاه منطقة الشرق الأوسط ومنا طبعا المنطقة العربية، كما بحثت الدراسـة فـي تفاصيل العلاقات الروسية العربية من جميع النواحي والمتمثلـة أمنيـاً وسياسـياً وإقتصادياً وإجتماعياً وما هو مستقبل هذه العلاقات في ظل التطورات الدولية .

الفصل الثالث

لمحة تاريخية حول تطور العلاقات الروسية السورية

1.3 لمحة تاريخية حول تطور العلاقات الروسية – السورية

الاتحاد السوفيتي سابقاً كانَ من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال سوريا , وأقامت علاقات دبلوماسية معهُ في العام 1944م ، حيثُ تحتل العلاقات الروسية–السورية صفحات بارزة ومهمه من تاريخ سوريا المعاصر، فقد اتسم خط سير العلاقات السورية–الروسية عبر تاريخها الطويل بالثبات والاستقرار والديمومة رغم كثرة الأحداث وسرعة التطورات المتلاحقة في العالم، ما يجعلها تتجاوز حدود الصداقة التقليدية لتؤسس مستوى استراتيجياً من التعاون والتنسيق الشامل والجامع للملفات والقضايا السياسية والاقتصادية، منطلقة في ذلك كله من قاعدة ثابتة هي الرؤية المشتركة لكل ما يتصل بقضايا العالم والمسائل الثنائية ذات الاهتمام المشترك، خصوصاً إذا علمنا أن هذه العلاقات يعود تاريخها إلى قيام ثورة تشرين الأول لعام 1917م . في الواقع أن مجمل السياسات التي اتبعها الاتحاد السوفيتي بعد قيام الثورة تؤكد على هذه الأهمية، وابتدأت السلطة البلشفية سياستها بإصدار "مرسوم السلام" وإلغاء الاتفاقيات السرية بعد يوم واحد من قيام الثورة، حيث أعلن النظام الجديد رفضه "للدبلوماسية السرية "وقام بنشر جميع المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها الحكومة القيصرية السابقة مع الدول (كمال، 1987).

كما وجه نداء (إلى جميع المسلمين الكادحين في روسيا وفي الشرق) يبين فيه طبيعة وأهداف الثورة وإعلان القرار السوفيتي بنقض وكشف المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت مع الدول الكبرى في مرحلة ما قبل الثورة، إضافة إلى أن الحكومة السوفيتية فضحت التواطؤ "الانجلو– فرنسي" بشان السيطرة على الأراضي العربية عندما أعلنت في كانون الأول/ديسمبر العام 1917 م عن المعاهدات السرية ومنها (معاهدة سايكس بيكو Sykes-Picot Treaty) السيئة الصيت ونستطيع القول أن الحكومة السوفيتية قامت بمحاولات لتفجير الثورة في

الشرق ولعل هذا النداء هو أول مبادرات الثورة في هذا المجال، وقد كان لإقدام الحكومة السوفيتية على فضح وكشف تلك المعاهدات والاتفاقيات دور في لفت نظر العرب إليها في فترة مبكرة كانت خلالها الدول الاستعمارية الكبرى تتآمر وتعد المشاريع والاتفاقيات السرية وغيرها من المخططات لاقتسام الوطن العربي، وساعد ذلك على نمو الوعي القومي والوطني لدى الشعب العربي، ولكن لم يكن بوسع الحكومة السوفيتية أن تفعل شيئاً كثيراً لمعاونة الحركة الثورية في هذه الفترة، وذلك نظراً للظروف الخاصة التي أحاطت بالثورة البلشفية في بدايتها، ولذلك اقتصرت مساهمتها في هذا المجال على تأليف اتحاد تحرير الشرق في تشرين الأول لعام 1918 م، علماً أن مؤتمر اتحاد الشرق ظل حدثاً منفرداً ولم يصل ذكره إلى العالم إلا بالشيء القليل، (والتر، 1959).

وقد أكد(فلاديمير لينين وهو أول زعيم للاتحاد السوفييتي)، أهمية تقديم كل ألوان العون للكفاح الثوري ضد الامبريالية العالمية حيث قال: " هناك نوع واحد من الأممية الحقيقية، وهو العمل بكل إخلاص من أجل تطور الحركة الثورية، والكفاح الثوري من بلد المرء ذاته والمساندة بالدعاية والتعاطف والمساعدة المادية لهذا الكفاح، وهذا الخط وحده في كل بلد بدون استثناء"، وهكذا حظيت الثورات العربية الوطنية التي شملت الوطن العربي بعد الحرب العالمية الأولى بتأييد الثورة الاشتراكية ودولتها الجديدة الجمهورية السوفيتية الاتحادية مثل ما حدث في سوريا عام1919م، فقد جاء في وثائق (الوحدة العربية) التي أنشأت في سوريا عام 1919م " أن العرب يعتبرون لينين وزملائه والثورة العظمى التي قاموا بها من اجل تحرير الشرق من نير الظالمين الأوربيين قوة جبارة قادرة لإعطائها السعادة والرفاهية". وقد وقفت الحكومة السوفيتية ضد نظام الانتداب الجائر فقد فضح لينين الجوهر التسلطي الاستعماري لنظام الانتداب حين قال : " نحن نعلم حق العلم أنهم عندما يتحدثون عن توزيع الانتدابات على المستعمرات فإنما يعنون توزيع انتدابات للسلب والنهب وتخويل أقلية ضئيلة من سكان الأرض حق استثمار الأكثرية من سكان الكرة الأرضية" (رفعت، 2010).

ونخلص إلى القول , بأن الاتحاد السوفيتي وقف موقفاً معارضاً لنظام الانتداب، بل انه وجهَ الكثير من رسائل الاحتجاج إلى حكومتي بريطانيا وفرنسا، ونحن نعلم أن سوريا قد وضعت تحت الانتداب الفرنسي، الأمر الذي آثار حفيظة فرنسا واعتبرته تدخلا سافراً في شؤون الدول المنتدِبة والتي تحت سلطة الانتداب. فقد أشارت الحكومة السوفيتية في بيان مفوضية الشعب للشؤون الخارجية الصادر في الرابع عشر من آذار لعام 1923 م" إلى أن الدول الامبريالية تغطي بمنظر كاذب من الشرعية الزائفة تجاوزاتها على حقوق واستغلال الشعوب الأخرى على شكل انتدابات يقررها مجلس عصبة الأمم وجمعيتها العامة"، يبدو أن الاتحاد السوفيتي سعى من وراء ذلك إلى محاولة كسب الدول العربية الى جانبه ومحاولة إقناعه لها بأنه يحترم حقوق الشعوب المستضعفة وبإمكانه مساعدتهم في نضالهم من أجل الاستقلال، (رفعت، 2010).

أما فيما يتعلق بنشأة العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفيتي فإنها تأثرت في بدايتها بموقف الاتحاد السوفيتي من مشكلة الاسكندرونة (تقع في الزاوية الشمالية الغربية من سوريا وتعد الميناء لمدينة حلب) التي أقرت عصبة الأمم تسليمها إلا تركيا عام 1939م، حيث أيد الاتحاد السوفيتي قرار العصبة بشدة، وذلك لغرض تأمين علاقات جيدة مع تركيا لضمان مرور السفن السوفيتية في البحر الأسود عبر المضائق التركية وهي المنفذ الوحيد للاتحاد السوفيتي الى البحر الأبيض المتوسط (وثائق ويكبيديا، 2000).

غير أن التطورات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية والتي شارك فيها الاتحاد السوفيتي إلى جانب دول التحالف أدت إلى تراجع القوى الدولية التقليدية (فرنسا وبريطانيا) وحصول أغلب الدول العربية على استقلالها ومنها سوريا عام 1944م، فقد كان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التي اعترفت باستقلالها، كما أعلن رفضه تفوق نفوذ أي دولة أوربية في سوريا، كان هدف الاتحاد السوفيتي من ذلك الإعلان هو معارضة سياسة مناطق النفوذ، كما أن سيطرة القوى الأوربية على سوريا سوف يشكل خطراً على المصالح السوفيتية في المنطقة، كذلك بعث وزير خارجية سوريا في عام 1944م إلي وزير خارجية الاتحاد

السوفيتي يقترح فيها إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، وقد كان موقف الاتحاد السوفيتي من ضرب فرنسا لدمشق والمدن السورية الأخرى بالطائرات في عام 1945 م، أن بعث برسالة للحكومة الفرنسية احتج فيها على هذا القصف، كما اقترح على الدول الكبرى المتحالفة اتخاذ التدابير اللازمة لوقف العمليات الحربية في سوريا وحل الخلافات بينهما بالطريقة السلمية، وقد انعكس هذا الموقف السوفيتي بشكل إيجابي على علاقاتها مع سوريا (صالح، 2012).

تدهور العلاقات بين سوريا و القوى الاستعمارية في بداية الخمسينات أدى إلى تحقيق تقارب مبدئي مع الاتحاد السوفيتي، ولاسيما في ظل الاعتداءات الإسرائيلية على حدودها ذات التأييد الغربي لها، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الحصول على السلاح لمواجهة هذه الاعتداءات، وفي هذه الفترة تعززت العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفيتي لتصل إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي وخاصة بعد وصول الرئيس حافظ الأسد إلى سدة الحكم عام 1970 م وإعلانه انطلاق ما عرف بالحركة التصحيحية (زيمين، 2005) .

وبعد طرد السوفيت من مصر عام 1972م اضطر الكريملين للبحث عن بدائل أخرى في منطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة، وقد كان كل من العراق وسوريا اللذان يحكمهما حزب البعث العربي الاشتراكي أفضل تلك البدائل، فقام الاتحاد السوفيتي بتقديم دعم عسكري وضمان تدفق السلاح إلى هذين البلدين، كما قام بتقديم دعم سياسي كبير لسوريا في المحافل والمنابر الدولية فضلاً عن مساهمته في بناء البنية التحتية للاقتصاد السوري لاسيما في مجالات الطاقة والتعدين والري، كذلك كان يقدم الاتحاد السوفيتي لسوريا دعمًا عسكرياً كبيراً لمواجهة إسرائيل المدعومة من جانب الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنشا مركز دعم مادي تقني للأسطول البحري السوفيتي في ميناء طرطوس السوري، أيضا أسس الاتحاد السوفيتي جمعية العلاقات الثقافية مع الخارج لعموم الاتحاد السوفيتي، وتقوم على إرسال المئات من الطلاب السوريين للدراسة في الاتحاد السوفيتي سابقاً وروسيا الآن في شتى المجالات، كما عززت

الروابط الثقافية بين البلدين عن طريق القنصليات والجمعيات والمراكز الثقافية بين بعضهم البعض (صالح، 2012).

من الملاحظ أن الدعم الروسي لسوريا توقف في فترة التسعينات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث كانت روسيا في عهد بوريس يلتسين من أسوأ المراحل في التاريخ الحديث، فقد سلم يلتسين مقاليد الحكم في البلاد لمجموعة من البيروقراطيين الذين سطوا على الأموال العامة، وسلبت الثروات وباعتها للغرب بأرخص الأسعار، وفي عهده سلمت روسيا للغرب، كما خضعت السياسية الروسية سياسياً وعسكرياً بشكل كبير للولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تحقيق أحلام روسيا في الخروج من أزمتها الاقتصادية، وقد كانت هذه التنازلات أحادية الجانب من دون مقابل أو ثمن كاف، وهذا بدوره كاد يطيح بمقومات الدولة الروسية ويجعلها تقف في إحدى المراحل على حافة الهاوية ومخاطر الإفلاس، وقد ركزت روسيا في هذه الفترة على الاتجاه نحو الغرب، وإتباع سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع دول الكومنولث المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، سعيا لتحقيق المصالح الروسية الحيوية، كما ركزت في ذلك على القبول والخضوع للهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، إضافة لتقديم التنازلات من جانب واحد (سليم، 2007) .

قد كانت علاقات روسيا في حقبة يلتسن تجاه الشرق الأوسط ومنها سوريا ضعيفة جداً بسبب توجهه الغربي، ثم استأنفت العلاقات الروسية – السورية مرة أخرى في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، وذلك بإعادة افتتاح القاعدة البحرية الروسية في ميناء طرطوس وعقد الصفقات العسكرية مع سوريا والتي تشمل خبراء عسكريين وأسلحة وتجديد عتاد الجيش السوري من أسلحة حديثة(عيسى، 2012).

2.3 العلاقات الروسية – السورية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين

بعد استقالة يلتسين يوم 31 ديسمبر من عام 1999م، تولى فلاديمير بوتين مقاليد روسيا الإتحادية بالإنابة ، أتى بعد ذلك تنصيبه رئيساً رسمياً للاتحاد الروسي يوم 8 مايو عام 2000م وفقاً للانتخابات الرئاسية التي أجريت يوم 26 مارس عام 2000م ، كما أعيد انتخابه في 14 مارس 2004م لولاية ثانية بحصوله على أكثر

من 70 % من إجمالي الأصوات , والتي انتهت في مايو 2008م ومن ثم تبعه لدورة واحده حتى 2012 الرئيس ديمتري ميدفيدف , الذي يعد خليفة بوتين وزميلة في حزب روسيا الموحدة ، وهو امتداد لنهج بوتين الذي أبدى عزمه على انتهاج مسار براجماتي وليس إيديولوجي ، ومن ثم عاد بوتين للحكم للمرة الثالثة عام 2012 لإستلام الرئاسة من عقب إستلامه رئيساً للوزراء (روسيا اليوم، 2012).

من ناحية أُخرى تزامن استلام فلاديمير بوتين للسلطه مع استلام الرئيس السوري بشار الأسد للسلطة في سوريا ، حيث كانت صورة روسيا ومكانتها متدهورة آنذاك، حتى أطلق عليها وصف "الرجل المريض "، ومنذ وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سدة الحكم، وهو يعمل على إخراج روسيا من الأزمات الاقتصادية والأمنية التي واكبتها روسيا في ظل من سبقه، حيث وضع جُمل من المرتكزات والمبادئ للنهوض بروسيا من جديد على المسرح الدولي، عرفت "بمبادئ بوتين" لتطوير روسيا الاتحادية، حيث لوّح بخطوات قوية لسياسة روسيا الخارجية وتنوي بلاده اتخاذها ضد "الشركاء الغربيين" بسبب ما يقومون به بما أسماه "الخطوات الانفرادية على الساحة العالمية، والتي لا تراعي رأي روسيا ومصالحها" حيث أكد الرئيس الروسي بوتين أنه "لا يجوز تحديد قواعد اللعب في الاقتصاد والسياسة الدولية من وراء ظهر روسيا، أو بمعزل عنها وعن مصالحها، مشيراً إلى أن التعاون الدولي طريق ذو اتجاهين" (دياب، 2012)، ومشددا على السعي إلى التعاون البناء والحوار في شأن قضايا مكافحة الإرهاب الدولي، والرقابة على الأسلحة، وصون الأمن العام، وألمح إلى أن الخطوات الانفرادية المشار إليها سلفا سوف تلقى التقويم المناسب والرد المقابل (دياب، 2012).

في حقيقة الأمر يبدو أنّ روسيا الاتحادية في عهد فلاديمير بوتين حاولت أن تكون نصيراً وشريكاً مع الدول العربية وتحديداً سوريا، حيث أن العلاقات الروسية – السورية في عهده تطورت تطوراً كاملاً وملحوظاً منذ وصوله للكرملين، حيث قال في هذه العلاقة الروسية – السورية : إن مهمتنا ليست فقط في إعادة المستوى السابق من التعاون الثنائي بل علينا تجاوزه وتطويره "، وهذا مطلب شعبي روسي، حيث أنّ الروس يرون أن من واجبهم الحفاظ على هذه

العلاقة بين البلدين وتطويرها، وقد عبر المسؤولون الروس وبشكل دائم عن ارتياحهم بتعاونهم مع سوريا القائمة على علاقة غنية ومتراكمة منذ عقود من الزمن (ملكو، 2005 , ص26).

اتسمت العلاقات الروسية- السورية على مدى عقود من الزمن الكثير من التطورات في سياستيهما الخارجية ، والتي عززت بدورهما التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات ، حيث كان الدور المهم الذي قام به الرئيس السوري السابق حافظ الأسد في هذا المجال الأثر البالغ في توطيد العلاقات بين البلدين، ودفعهما نحو الأمام بما يخدم البلدين ، وقد أتم هذا الدور وأكمله على أفضل وجه نجله الرئيس بشار الأسد، حيث قام الأسد الإبن بتعزيز العلاقات بين البلدين وزيارة موسكو مرتين خلال عام 2005م ، لحل مسائل المديونية السورية , ولبحث الوضع في الشرق الأوسط على أثر تعرض سوريا لضغوطات شديدة من المجتمع الدولي , الذي يطلب منها تنفيذ القرار 1559 وسحب قواتها من لبنان بعد مقتل رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري (كاتز، 2005).

إنزلقت موسكو مجدداً إلى صلب المعادلات في الشرق الأوسط ، حينها طلب الرئيس الروسي بوتين من الرئيس السوري الأسد سحب قواته من لبنان، حيث كان الروس يريدون إنسحاباً سورياً لا هرباً من لبنان، ولذلك مهدت المباحثات التي أجراها الرئيسان السوري والروسي الطريق لأن تتخذ القيادة السورية القرار الحكيم بالإنسحاب، وساعد ذلك على إمهال السوريين بما يمكنهم الحفاظ على ماء الوجه خلال الإنسحاب، لتبدأ مع روسيا مرحلة جديدة من العلاقات التي تميزت بالشراكة الإستراتيجية بين البلدين، وتعطي دعماً معنوياً وسياسياً وإقتصادياً للسوريين، ومنذ أن التقى الرئيس السوري بشار الأسد بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كانون الثاني 2005 في موسكو والعلاقات الروسية السورية تتحسن بصورة ملحوظة، لدرجة أن روسيا وافقت على أن تبيع أنظمة صواريخ جو دفاعية متقدمة إلى سوريا على الرغم من المعارضة الأمريكية والإسرائيلية، ومع ذلك فإن بوتين ابتعد تماماً عن إظهار أي تراجع جدي في العلاقات الروسية الإسرائيلية، وكان يسعى للإبقاء على علاقات وثيقة مع كل من إسرائيل وسوريا

في آن واحد، والأكثر من ذلك أنه على ما يبدو ينجح في تحقيق هذا التوازن الدقيق(محمود، 2013).

وحقيقة الأمر أن التحسن المفاجئ في العلاقات الروسية السورية مع بداية عام 2005 بدا وكأنه يمثل تهديداً للعلاقات الروسية مع إسرائيل، حيث عبر السياسيون والمراقبون الإسرائيليون عن انزعاجهم بصورة خاصة تجاه نية بوتين بيع صواريخ دفاعية إلى دمشق على الرغم من أن القادة الأمريكيين والإسرائيليين كرروا طلبهم إليه ألا يفعل(كاتز، 2005).

نستنتج من هنا أن بوتين لا يريد أن تتحسن علاقات سوريا مع الغرب أو أن يزيد من العلاقات مع إسرائيل، لأنه في هذه الحالة سيكون على الشركات الروسية أن تتنافس مع الغربية في الاقتصاد السوري وهذا شيء غير مرغوب بالنسبة لهُ، ومن ناحية أخرى لا ترغب روسيا بوجود نظام سني عدائي يصل إلى السلطة في دمشق لأن روسيا في هذه الحالة سوف تفقد بالتأكيد أي عقود أو استثمارات أو امتيازات حصلت عليها من النظام الحالي، بما فيها المشاريع الروسية البحرية في مدينة طرطوس، إذن الوضع الحالي في سوريا هو الأنسب لبوتين من أجل الحفاظ على المصالح الروسية القائمة على أساس التجارة والمتواضعة نسبياً هناك (بلاتونوف، 2006).

إضافة لما سبق فإن ذلك لا يشكل تهديداً جدياً يمكن أن يضر بعلاقات روسيا سواء مع إسرائيل أو الولايات المتحدة، لأن موسكو تدرك أن الولايات المتحدة وإسرائيل لا يرغبان بشار الأسد كثيراً ، لكنهم مع ذلك يدركون أنه في حال الإطاحة به فإنه سوف يستبدل بأصوليين إسلاميين، الأمر الذي يعطي كلاً منهما الحافز لمساعدة موسكو على دعم ومساندة الأسد (جري، 2005).

في عام 2011 بدأ الصراع السوري باحتجاجات مناهضة لحكم الأسد، حيث قام النظام السوري بقمع هذه الاحتجاجات الذي رافقته فيما بعد حرب أهلية أدت إلى قتل ما يقارب من ربع مليون شخص، وأجبرت ما يقارب من 11 مليون سوري إلى مغادرة منازلهم، وفر مئات الآلاف كلاجئين، بالرغم من قوة العلاقة بين بوتين ونظام الأسد إلا أن موقف بوتين تجاه "الثورة السورية" كان بدايةً انتقاد الرئيس

الأسد، لأنه لم يقم بالإصلاحت السياسية المطلوبة، وأنه لو فعل ذلك لكان جنب بلاده الحرب الأهلية، مع ذلك فلاديمير بوتين لم يقف متفرج من الحرب بل دخلت على خط المواجهة منذ بدايتها بصورة غير مباشرة مع حلفائها الآخرين، وبدا ذلك بوضوح مؤخراً وباعتراف روسي من خلال إقامة قاعدة عسكرية في اللاذقية يجرب توسيعها وتجهيزها بالمعدات العسكرية لتامين الحماية لها، علماً أن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت انزعاجها من التدخل الروسي المباشر وعدته نوع من أنواع إطالة أمد الحرب التي راح ضحيتها الآلاف من المدنيين، كما أن هذا التدخل أقلق إسرائيل أيضاً، مما دفع نتنياهو إلى تبديد المخاوف الإسرائيلية وبالفعل تم طمأنة إسرائيل بان التدخل الروسي في الشأن السوري لن يضرها مطلقا، فالقوة العالمية التي يحتاجها فلاديمير بوتين إلى استعادة الشرق الأوسط، هي في إبقاء موطئ قدم له في سوريا، إذ يرى أن سقوط الأسد يقوض إستراتيجيته بشكل كبير، ويضر بالمصالح الروسية في سوريا، إلا إذا أدارت الولايات المتحدة الثورة إلى صراع لفترة طويلة مكلفة في الشرق الأوسط(الأسعد، 2012).

3.3 أفاق ورؤية العلاقات الروسية – السورية

عبر تاريخهما الطويل الذي يعود إلى عام 1944 شهدت العلاقات السورية الروسية تطورات كبيرة وقفزات مهمة على جميع، الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، مما جعلت دمشق وموسكو تتجاوزان حدود الصداقة التقليدية وتؤسسان لمستويات جديدة من التعاون الاستراتيجي والتنسيق الشامل في جميع الملفات وفق رؤية واضحة ومشتركة لكل ما يتصل بالقضايا الدولية والمسائل الثنائية ذات الاهتمام المشترك، وانطلاقا من ذلك سعى البلدان طيلة السنوات الماضية إلى بناء منظومة علاقات جديدة في السياسة الدولية تقوم على التوازن والتعددية وكسر احتكار القطب الأوحد والتخلي عن إرث ومخلفات الحرب الباردة ورفض اللجوء الأحادي لاستخدام القوة كسبيل لحل الأزمات الدولية والتمسك بالحوار كمبدأ أساسي في العلاقات بين الدول بالتوازي مع منع استغلال

المنظمات الدولية من قبل قوى كبرى تعمل على تحقيق مصالحها الذاتية بعيدا عن ارادة الشعوب التي لا تسير في فلكها أو تتمسك باستقلالها وسيادتها (Dakroub,2012).

وتجسيداً لما سبق أعلنت روسيا دعمها لسورية ووقوفها إلى جانبها في مواجهة محاولات قوى غربية وإقليمية فرض اجندات تتعارض مع القانون الدولي ومصالح الشعب السوري واستقلالية الدولة السورية وتستخدم مجموعات إرهابية مسلحة وسيلة لذلك، حيث لجأت روسيا الى استخدام حق النقض الفيتو أربع مرات في مجلس الأمن الدولي لمنع تلك القوى من تمرير مخططاتها التدخلية ضد سورية عبر المنظمات الدولية بما يخالف الأسس والمبادئ التي قامت عليها وكان آخرها استخدامها والصين هذا الحق ضد مشروع قرار فرنسي بشان سورية، وأكدت روسيا مرارا أن دعمها لسورية لا ينطلق من اعتبارات شخصية ومصلحية ضيقة بل يستند دوما إلى مصلحة الشعبين السوري والروسي ومبدأ احترام سيادة الدول الذي أقره القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة كما أن هذا الدعم هو موقف مبدئي وثابت وغير خاضع للمساومة والضغوط والإغراءات، الأمر الذي دفعها للعمل دون كلل لإنهاء الأزمة في سورية عبر توفير أجواء الحل السياسي القائم على الحوار الوطني بين جميع السوريين واستقبلت موسكو العديد من الأطراف المعارضة لدفعها للقبول بهذا الحل، ولم تقف روسيا على الحياد أمام نشاط الإرهاب فكانت واضحة وجريئة في إدانتها كل أشكال الإرهاب أينما وجد من أفغانستان إلى العراق وسورية وصولا إلى مالي وكل المناطق والدول التي ينشط فيها تنظيم القاعدة تحت مسميات مختلفة لتضع دائما المجتمع الدولي أمام مسؤولياته وتدفع دول الغرب والولايات المتحدة للقيام بواجباتها بالقول والفعل وبالقوانين التي سنتها لمكافحة الإرهاب والمحرضين عليه والداعمين له(الطراونه، 2015) .

أيضاً كان للعلاقات القوية والمميزة والمتنامية بين الشعبين السوري والروسي أثر كبير في تخفيف معاناة السوريين , جراء العقوبات الاقتصادية والعدوان الإرهابي الممنهج الذي تتعرض له سورية وانعكس ذلك على ارض الواقع , من

خلال إرسال الشعب الروسي للمساعدات الإنسانية والاستمرار بتعزيز العلاقات التجارية الرسمية التي تشكل نحو 20 بالمئة من حجم تبادل روسيا التجاري مع كل الدول العربية رغم جميع الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة وحلفاؤها في الغرب الذين يجاهرون بدعمهم المجموعات الإرهابية التي تستهدف الشعب السوري ومقدراته ، وتتجلى رغبة البلدين والشعبين في تمتين وتعزيز هذه العلاقات التاريخية من خلال تواصل المشاورات واللقاءات والاجتماعات الثنائية على المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية كافة، حيث شهدت العلاقات السورية– الروسية خلال السنوات الماضية مزيدا من التطور ترجمته الزيارات المتبادلة بين مسؤولين البلدين على أعلى المستويات والخطوة الأكثر أهمية أن موسكو ستدخل في مواجهة مفتوحة مع الغالبية الإسلامية في العالم والتي باتت تحمل موسكو مسؤولية النكبة السورية، وهذا ما سيجعل روسيا أمام خطر انتقام الجماعات الإسلامية المتشددة (سعد، 2012).

كان لزيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى روسيا عام 2008 آفاقاً واسعة لتطوير العلاقات السورية – الروسية ودفعها إلى الأمام , وعكست التفاهم والتنسيق حيال القضايا على المستويين الإقليمي والدولي , إضافة لحرص الجانبين على تعميق وتمتين العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، كما عكست زيارتا الرئيس الأسد إلى موسكو في عامي 2005 و2006 ومحادثاته مع الرئيس فلاديمير بوتين والمسؤولين الروس والاتفاقيات التي تم توقيعها في المجالات السياسية والاقتصادية العلاقة الجيدة والمتطورة بين البلدين وحرصهما على التنسيق المستمر تجاه مستجدات الأوضاع في المنطقة والعالم والاتفاق حول جملة من القضايا التي تهم البلدين وخاصة في المجال الاقتصادي، وتجسد ذلك في وثيقة الإعلان المشترك حول مواصلة تعميق علاقات الصداقة والتعاون التي تم توقيعها خلال زيارة الرئيس الأسد عام 2005، كما جاءت زيارة الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف في أيار عام 2010 إلى سورية تتويجاً لرغبة البلدين القوية بتعزيز الشراكة الإستراتيجية بينهما والارتقاء بالتعاون الثنائي في مختلف المجالات إلى آفاق أوسع ولاسيما في المجالين الاقتصادي والتجاري إضافة إلى

تأكيد البلدين دائما تمسكهما بمبادئ وأحكام القانون الدولي والالتزامات المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية النافذة التي تكون سوريا وروسيا طرفاً فيها (الحمد، 2014).

تنظم العلاقات التجارية بين سوريا وروسيا عدد من الإتفاقيات والبروتوكولات التجارية , وفي مقدمتها الإتفاق الموقع في دمشق عام 1993 بين الحكومتين السورية والروسية للتعاون التجاري والاقتصادي والفني, والذي ينص على إتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل وتشجيع المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني ودعم التعاون في مجالات الطاقة والري والزراعة والصناعة والنقل والنفط والتجارة ومنح معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والضرائب إضافة إلى الإتفاق على تسديد المدفوعات بين البلدين بعملات قابلة للتحويل بصورة حرة وتسهيل وتنشيط إقامة المعارض الوطنية والدولية، وأتاحت إتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي التي وقعتها سورية وروسيا في دمشق في أيلول عام 2000 فرصاً كبيرة لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين على صعيد القطاعين العام والخاص وكذلك الأمر بالنسبة لإتفاقية التعاون الموقعة بين إتحاد غرف التجارة السورية وغرفة التجارة والصناعة في روسيا الموقعة في العام نفسه التي أسهمت في توطيد وتوسيع علاقات العمل التجارية والاقتصادية بين رجال الأعمال في البلدين، ووقع مجلس رجال الأعمال الروسي العربي واتحاد غرف التجارة السورية في عام 2004 اتفاقية اللجنة الثنائية الروسية السورية قبل أن يوقع البلدان بعد ذلك بأشهر قليلة وثيقة الإعلان المشترك حول مواصلة تعميق علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين.(دوغين، 2004).

على صعيد السياحة , أسهمت الاتفاقيات الموقعة بين البلدين بتوسيع التعاون السياحي وتطوير الموارد السياحية والاقتصادية المشتركة ما أسهم بإطلاق مشاريع سياحية لمستثمرين روس منها مشروع إقامة منتجعين سياحيين على الشاطىء السوري بقيمة 130 مليون دولار، كما تقدم سورية تسهيلات للسياح الروس عبر منح تأشيرات الدخول للمجموعات الروسية بصورة مجانية في

المطارات وعلى الحدود مباشرة، وتزود روسيا سورية بالمنتجات النفطية والمواد الكيميائية والعضوية والمعادن والخشب والتجهيزات والأسمدة والورق والأنابيب والجرارات والذرة والأعلاف في الوقت الذي تستورد فيه روسيا من سورية المنتجات الغذائية ومنتجات الصناعات الخفيفة والخضار والفواكه والمنتجات النسيجية والخيوط والألياف والقطن والأحذية والأدوات المنزلية ومصنوعات الاستعمال الشخصي والزينة والأثاث (زيمين، 2005) .

كما يواصل اتحاد غرف التجارة السورية العمل مع مجلس رجال الأعمال الروسي العربي على تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية السورية الروسية من خلال السعي إلى إقامة الأسواق والمعارض التجارية في كلا البلدين والحصول على الإعفاءات والرسوم الجمركية لإدخال البضائع إلى كل منهما والعمل على توقيع إتفاقية لتشجيع وحماية وضمان الاستثمارات المتبادلة على غرار الإتفاقيات التي سبق توقيعها مع العديد من دول العالم وتوقيع إتفاقية لتسهيل النقل البري والبحري بين البلدين والعمل على إقامة مصرف مشترك روسي- سوري لتسهيل عملية التبادل التجاري بين البلدين(الشيخ، 2006) .

أما في مجال النفط وقعت وزارة النفط والثروة المعدنية وشركة "سيوزنفتاغاز إيست ميد" الروسية نهاية شهر كانون الأول من العام الماضي عقد "عمريت البحري" للتنقيب عن البترول وتنميته وإنتاجه في المياه الإقليمية السورية في البلوك رقم2، حيث يتضمن العقد إجراء عمليات المسح والتنقيب عن البترول في المنطقة الممتدة من جنوب شاطئء مدينة طرطوس الساحلية غربا إلى محاذاة مدينة بانياس وبعمق عن الشاطئء يقدر ب 70 كيلومترا طولا وبمتوسط عرض 30 كيلومترا وبمساحة اجمالية نحو 2190 كيلومترا مربعا، وفي الخامس والعشرين من شهر أيار الماضي وقع جانبا اللجنة السورية الروسية المشتركة خلال اجتماعهما في مجلس الوزراء بدمشق مذكرة تفاهم حول مجالات التعاون في الإطار الجمركي الاقتصادي وخاصة في مجالات الطاقة والجمارك، وتأكيدا على نمو العلاقات الثقافية والتعليمية بين البلدين الصديقين قررت وزارة التربية إدراج اللغة الروسية في المناهج التعليمية، اعتباراً من العام الدراسي القادم، حيث

سيتمكن طلاب الصف السابع اختيار لغتهم الثانية بين الروسية والفرنسية(برهان، 2008).

إضافة إلى ذلك يعمل العديد من الخبراء الروس في القطاعات الاقتصادية والإنشائية في سورية , كما تقدم الشركات الروسية مساعدات تقنية في ميدان الطاقة والنفط والري والثروة المائية , إضافة إلى استمرار تطور التعاون في مجال إعداد الكوادر السورية في الجامعات والمعاهد الروسية من خلال تقديم المنح الدراسية الحكومية للطلبة السوريين , بالإضافة إلى تبادل الوفود والخبراء بين الأكاديميات العلمية في البلدين، كما تسعى سورية وروسيا باستمرار إلى تطوير التعاون الاقتصادي المشترك في مجالات البنية التحتية والنفط والغاز ونقل مواد الهيدروكربون وزيادة قدراتهما في مجال الطاقة الكهربائية وتطوير وسائل نقل السكك الحديدية والجوية وتكنولوجيا المواصلات والسياحة وحماية البيئة والري وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك، أيضاً إلى تشجيع إجراء الأبحاث العلمية المشتركة والقيام بالتعاون الفني ولاسيما في مجالي التكنولوجيات العالية واستخدام الفضاء للأغراض السلمية، وجمهورية روسيا الإتحادية تمتد على مساحة 17 مليون كيلومتر مربع وتقع في أجزاء من قارتي آسيا وأوروبا وعدد سكانها يتجاوز 150 مليون نسمة.(ماريانا، 2004) .

تتشكّل العلاقات الروسية – السورية من خلال بُعد مركزي يأتي في الرؤية الإستراتيجية الروسية , والتي تتضح معالمها في الآتي :

4.3 ملامح إستراتيجية السياسة الخارجية الروسية في سوريا

أولاً : تشكل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا؛ إذ تشكل التجارة الروسية–السورية ما نسبته 20% من إجمالي التجارة العربية–الروسية، كما أنها تشهد تنامياً، إذ ارتفعت التجارة الروسية – السورية إلى 1.92 مليار دولار عام 2011 بزيادة تصل إلى 58% عن عام 2010. من ناحية أخرى، تصل الاستثمارات الروسية في سوريا إلى حوالي 20 مليار دولار، كما أن الشركات

الروسية لا سيما في القطاع الطاقوي تُعد من أبرز الشركات العاملة في سوريا مثل شركة "تاتنفت، وشركة سويوز منتغاز، وبعض فروع شركة غازبروم".

ثانياً : تشكّل القاعدة البحرية في سوريا طرطوس القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط، وهي موجودة عملاً باتفاقية قديمة بين البلدين تعود لعام 1971، ولكن استمرارها كلّف روسيا إعفاء لسوريا من ديون بلغت 9.8 مليار دولار عام 2006، إلى جانب حصول روسيا على بعض التسهيلات كذلك في اللاذقية.

ثالثاً : تُعد سوريا إحدى الدول المهمة كسوق للسلاح الروسي، إذ شكل نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي 7% عام 2010، والتي بلغت 700 مليون دولار، كما أن سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة أربعة مليارات دولار حتى عام 2013، منها 960 مليون دولار عام 2011، وحوالي 550 مليون دولار عام 2012 طبقًا لمركز تحليل الإستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو "كاست"، وهي تقريبًا نفس قيمة المبيعات العسكرية الروسية لسوريا خلال الفترة من 2006–2010، مما يجعل قيمة المبيعات العسكرية خلال الفترة من 2006–2013 حوالي ثمانية مليارات دولار(قطايا، 2012) .

رابعاً : المساندة الدبلوماسية المتبادلة بين البلدين، فإذا كانت روسيا قد ساندت سوريا في مواقف عديدة، فإن سوريا كانت من بين قلة من الدول التي أعلنت بشكل واضح تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008، وتأييدها للعب روسيا دوراً في الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، إضافة إلى تأييد السياسات الروسية في الصراع الداخلي في داغستان والشيشان.

خامساً : تدل السياسة الروسية على المعارضة الصريحة لتغيير النظم السياسية بالتدخل العسكري الخارجي، وقد دلت سلسلة المقالات التي كتبها بوتين في الصحف الروسية – تحضيراً للانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوزه، على موقف واضح في هذا الجانب، تحت عنوان "روسيا والعالم المتغير" أطلق بوتين على السياسات الغربية والأميركية بخاصة لنشر الديمقراطية أنها "ديمقراطية الصواريخ

والقنابل" التي لا تقبلها روسيا بأي شكل من الأشكال، علماً أن روسيا بوتين هـــي من استخدمت التدخل العسكري في سوريا (ليزا، 2012) .

ومن ثم أتت و مثلت الأزمة السورية للسلطات الروسية فرصة لتقـــديم نفســـها كقوة عظمى ليس من خلال تصديها للغرب فحسب، وإنما أيضا في مقدرتها علـــى حشد تأييد الصين لمواقفه، كما يعرض التلفزيون الروسي الوضع في سوريا على أنه وقبل كل شيء مواجهة جديدة بين الشرق والغرب لا يمكن لموســـكو فيهـــا أن تتراجع عن موقفها، حيث اتخذت السياسة الأميركية بشكل خاص وسياسة النـــاتو بشكل عام منذ انهيار الاتحاد السوفييتي شكل التطويق التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي (strategic lebensraum) خوفاً من روسيا المحتملة أكثر منه خوفاً من روسيا القائمة، وقد تم إقفال المجال الحيوي الأول لروسيا في أوروبـــا الشـــرقية بانضمامها تماماً لكل من الناتو والاتحاد الأوروبي، وتبعه بعـــد ذلـــك محـــاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا وأوكرانيا، ثم التواجد العسكري في بعض دول آسيا الوسطى، ومن هنا فإن المشكلة الرئيسية في سورية تكمن في تصميم الغرب، الذي يساهم في إسقاط عدة رؤساء عرب بما فيهم الحلفاء الأكثر إخلاصاً لأمريكا، على دمقرطة الشرق الأوسط بشق الأنفس، وخصوصا على إزاحة رئيس ســـوريا بشار الأسد وهو البلد الوحيد في المنطقة الذي لدى موسكو معه علاقات تاريخيـــة ومصالح اقتصادية وعسكرية وجيوستراتيجية مهمة لا يمكن لروســـيا أن تســـتغني عنها حتى ولو كلفها ذلك الدخول العسكري من أجل تحقيـــق مـــا تصـــبو إليـــه، بالإضافة إلى جمله من الأهداف تسعى فيها سياسة روسيا مجاراة ومنافسة الـــدول الغربية (قطايا، 2012) .

الفصل الرابع
محددات ومرتكزات السياسة الخارجية الروسية

دراسة محددات السياسة الخارجية لأي دولة تعتبر أحد المداخل الرئيسية لفهم طبيعة العوامل المؤثرة في سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض، وهو ما يفسر لنا أيضا اختلاف القرارات التي تتخذها الدول تجاه قضايا دولية معينة، كما أن التركيز على هذا الجانب هو أساس فهم طبيعة توجهات الدول تجاه دول معينة دون سواها وتبنيها لسلوكيات وتصرفات معينة من بين مجموعة بدائل. لذلك فإننا سنعالج في هذا المبحث ثلاث محددات أساسية للسياسة الخارجية الروسية و التي ستجعلنا أمام فهم موضوعي لطبيعة هذه السياسة وتقربنا من الفهم الصحيح لسلوكيات هذه الدولة تجاه الدول الأخرى، لذا فقد تناولنا فيه على التوالي المحددات الداخلية ومحددات بيئة صنع القرار و المحددات الخارجية، وهي كما يلي :

1.4 المحددات الداخلية:

أن النظر إلى مستقبل روسيا باعتبارها أحد الأطراف الدولية المرشحة للصعود في النظام الدولي، ينبع من المزايا التي تتمتع بها والتي قلما تتوافر لدى دولة أخرى، فهي تمتلك من مدخلات القدرة ما يؤهلها أن تكون طرفا مؤثراً على مسرح السياسة الدولية، كالمقومات العسكرية والاقتصادية والجغرافية والعوامل الديموغرافية (حيدر، 2013).

أ- المحدد الجغرافي

ترسم العوامل الجغرافية دوراً أساسياً في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة، وأيضاً في رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى، وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجغرافيا السياسية(بوقارة، 2012).

وعلى الرغم من تقلص أهمية الموقع الجغرافي بسبب التطور الحاصل في ميدان الأسلحة ووسائل الاتصال والمواصلات المعاصرة، فإنه مازال يحتفظ بأهمية نسبية في الوقت الحاضر وذلك لأن الواقع الجغرافي للدولة يرتب أحيانا مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبيا وذلك بفعل تمتع الجغرافية بالثبات النسبي والثاني هو دور الواقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي والسكاني للدول وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها بالدول الأخرى(جري، 2003).

تغطي دولة روسيا الاتحادية جزء كبير من سطح الأرض، حيث تمتد عبر شرق أوروبا وشمال آسيا حيث يمثل الجزء الأوربي من روسيا ربع مساحة الدولة، أما الجزء الآسيوي فيمثل ثلاثة أرباع مساحتها، وتوصف روسيا بإعتبارها أكبر دولة في العالم من حيث المساحة التي تقدر بـ :17075200كم2، تليها كل من كندا والصين و الولايات المتحدة، وإذا أخذنا في الحسبان انضمام جزيرة القرم لروسيا في مارس 2014 وهي شبه جزيرة تقع في البحر الأسود إنضمت حديثاً للدولة الروسية و تقدر مساحتها بـ: 26081كم2، فستزداد مساحتها لتصل إلى 17101281كم2 (Russian geography,2015).

كما يحِد روسيا من الشمال , المحيط المتجمد الشمالي، وبحر البلطيق، ومن الجنوب البحر الأسود، ومن الشرق الأقصى المحيط الهادئ، ومن شرق جبال الأورال تحدها كازاخستان والصين ومنغوليا، و تزخر روسيا بمجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية منها النفط، والفحم، والغاز الطبيعي، والعديد من المعادن الإستراتيجية كالماس . ويسود المناخ القاري القاسي معظم أنحاء البلاد والذي يتسم بفرق كبير في درجات الحرارة بين الصيف والشتاء , حيث يكون بارد جدا في الشتاء وحار جدا في الصيف (الشيخ، 2015).

من خلال ما تقدم يمكننا التوصل إلى أن روسيا حبيسة موقعها الجغرافي البعيد عن الممرات البحرية الرئيسية، فهي تقع في النصف الشمالي للقارة الآسيوية أي أن معظم حدودها الجنوبية هي حدود برية مثل (الصين، منغوليا، كازاخستان...) ونفس الشيء بالنسبة لحددوها الغربية، فالممرات البحرية تزيد من هامش حركة الدولة من خلال السفن التجارية والسفن الحربية وهو ما سيعزز القوة الاقتصادية

و العسكرية للدولة، وهو الأمر الذي يدفع روسيا منذ عقود إلـــى محاولـــة تـــأمين حركة هذه السفن من خلال توثيق علاقاتها بالدول المطلة على هذه الممرات.

كما أن المناخ شديد البرودة والطبيعة الجبلية لأراضيها والتـــي لا تمثـــل فيهـــا الأراضي الصالحة للزراعة سوى 8% تمثل عائقا أمام استغلال مخزونها الكبيـــر من الموارد الطبيعية بما يخدم اقتصادها وتطورها , وهذا ما سيجعلها تعتمد بشكل كبير على دول تلبي لها احتياجاتها وهو ما سيؤثر بالطبع على طبيعة سلوكها تجاه هذه الدول ويتحكم بتوجهاتها الخارجية (روسيا اليوم، 2015).

ب – المحدد الديموغرافي

يعتبر العديد من المفكرين بأنّ العامل السكاني , من العوامل المـــؤثرة علـــى السلوك الخارجي للدول، فالتنوع العرقي واللغوي والديني غالباً مـــا يفـــرز كـــتلاً بشرية غير متجانسة , ومتباينة التصورات والأهداف داخلياً وخارجياً، وينتج عـــن هذا الوضع تشكل جماعات مصالح , وضـــغط تحـــاول التـــأثير علـــى قـــرارات السياسات الخارجية , خاصة منها تلك المرتبطة بالمناطق الجغرافية التي تنحـــدر منها هذه الجماعات(بوقارة، 2012).

تعاني روسيا من نقص في عدد السكان حيث أن نسبة الوفيات أكثر من نســـبة المواليد، ويصل عدد سكان روسيا حسب الإحصائيات الأخيرة لعام 2015 حوالي 148.4، مليون نسمة بعد الصين والهند والولايات المتحدة واندونيسيا، والمجتمـــع الروسي مجتمع متعدد العرقيات حيث يصل عددها إلى 130 جماعـــة عرقيـــة , ويمثل الروس أكبر المجموعات العرقية حيث يصل عددهم إلـــى 81.5 % مـــن العدد الإجمالي، في حين أن باقي المجموعات تمثل ما نســـبته 18.5%، ونـــذكر منها التتار 3.8%، الأوكرانيين 3%، تشوفاش 1.2% بيلاروســـيا 0.8%، كمـــا أنها تعرف تنوعاً دينياً تمثل فيه المسيحية الأرثوذكسية والإسلام أديانـــاً رئيســـية، حيث يصل عدد المسلمين حوالي 19 مليون مسلم وهي ثاني أكبر طائفة دينية في روســـيا وتتمركـــز معظمهـــا فـــي الشيشـــان وداغســـتان و أوســـيتيا الشـــمالية وتتارستان(ريحانا، 2005).

وقد أظهرت أزمة الشيشان بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (كان يهدف الشيشانيون إلى إعلان دولة إسلامية، والاستقلال عن روسيا التي يرون فيها عدواً لدوداً) هشاشة السيطرة الروسية على جمهوريات الاتحاد فهي مثال للمشكلات التي قد تتعرض لها الوحدة الروسية عرقيا ودينيا وحتى اثنيا (ريحانا، 2005).

حيث أن احتمال انفصال الشيشان في ذلك الوقت كان يحمل محظورين، فالأول يعني انتقال العدوى إلى الوحدات المماثلة مما يعرض الاتحاد الروسي للتفكك، والثاني يتمثل في التخلي عن روس تشيتشينيا الذين يشكلون حوالي 20 % من سكانها مع ما يثيره ذلك من ردود فعل عند روس الجمهوريات الأخرى.

وقد تجسّد إدراك صانع القرار الروسي لهذه التجربة وللدور الذي قد تلعبه هذه الفئة داخلياً وخارجياً بانضمام روسيا إلى منظمة التعاون الإسلامي بصفة مراقب، إضافة إلى اعتراف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن روسيا هي بلد إسلامي، بل ذهب أبعد من ذلك عندما قال: "إن المسلمين في روسيا لديهم كل الحق للشعور بأنهم جزء من الأمة الإسلامية العالمية وان روسيا كانت، ولاتزال، حليفا جيوسياسياً للإسلام"(غوربانوف، 2013 , ص12).

كما صرح الرئيس السابق ديمتري ميدفيدف " إن روسيا بصفتها عضواً مراقباً في منظمة المؤتمر الإسلامي عازمة على مواصلة توسيع الحوار البناء مع العالم الإسلامي، إنني متأكد من أن هذا الانخراط النشط سيسهم في خلق نظام أكثر إنصافا في العلاقات الدولية وحل النزاعات على الصعيدين العالمي والإقليمي" (غوربانوف، 2013، ص15).

جـ - المحدد الأيديولوجي

إن آليات ترسيخ الهوية الوطنية لقيام الدولة الروسية , كانت لفترة طويلة مصدر جدل كبير بين صناع القرار والخبراء الروس، فمصطلح القومية الذي لعب دوراً رئيسيا في تشكيل الدول الحديثة ولازال عقيدة سياسية كبرى في العصر الحديث لم يكن له أي دور في تطوير الدولة الروسية بل وكان له معنى سلبي في المفردات السياسية الروسية(Tishkov, 2008).

حيث يعتبر دمج الهوية الوطنية بالهوية الإمبراطورية في الوعي الروسي الحديث أحد الأسباب الرئيسية لفشل بناء الأمة الروسية، بل ويذهب العديد من المراقبين إلى الافتراض بأن بناء الإمبراطورية في روسيا أعاق بناء الدولة، وأن مفهوم الأمة والإمبراطورية لهما نفس المعنى في الوعي القومي الروسي، لذلك أصبحت فكرة مناقشة الترابط القائم بين الإمبراطورية والأمة في الأوساط الفكرية أمر ضروري لتحديد مفهوم الهوية الوطنية، حيث نجد أن البعض فضل تفكك الإمبراطورية باعتبار أنها أضرت بمصلحة الأمة الروسية ولا سبيل للحفاظ على مصالح هذه الأمة سوى فكرة روسيا الاتحادية، والبعض الآخر يرى أن الإمبراطورية الروسية كانت بالفعل الدولة القومية الروسية وقد تم تبني هذا المفهوم للدولة الروسية من قبل العديد من المفكرين الروسيين(Elena,2011).

وعلى ذلك يتم طرح خمس **خصائص** أساسية للأمة الروسية: (Tolz,1998)

1. وحدة الهوية: وذلك من خلال وصف الشعب الروسي بأنه شعب إمبراطوري.
2. الشعب الروسي أمة واحدة: وذلك لأن لهم أصول وثقافة مشتركة، حيث ينظر لتشابه الثقافة الاثنية و التاريخ المشترك كميزة أساسية للهوية الوطنية.
3. اللغة: حيث يتحدث الشعب الروسي اللغة الروسية بصرف النظر عن أصولهم الاثنية.
4. العرقية: تشكل العرقية الروسية أساس الهوية المشتركة.
5. الأمة الروسية مدنية: ينتمي لها كل من يحمل الجنسية الروسية بغض النظر عن اثنيته أو ثقافته.

وقد وضح المفكر الروسي "ألكسندر دوغين" الدور الذي تلعبه الهوية الوطنية في تحديد سياسة روسيا، من خلال طرح فكرة حول أن الشعب الروسي لم يسعى أبداً إلى إقامة دولة وحيدة الاثنية متجانسة عرقياً، بل سعى دائما للحفاظ على هويته الحضارية ويسير بطريقة منهجية إلى بناء الإمبراطورية (دوغين، 2004).

ومن هُنا نستنتج بأن التمسك بالهوية الإمبراطورية , هي أداة للوقوف أمام وجه الانتشار الشامل للنموذج اللبرالي الغربي , مثلما دأب سابقاً النظام القيصري

والسوفيتي على الحيلولة دون التوسع الثقافي للغرب نحو الشرق ، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي سعى الغرب إلى تحويل روسيا إلى بنية سياسية جديدة عاجزة عن المشاركة المباشرة في السياسة العالمية من خلال فرض دور الدولة الجهوية عليها، ففي تقرير "بول ولفوفتس" أمام الكونغرس الأمريكي سنة 1992 أقر "بأن المهمة الإستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة هي الحيلولة دون أن يقوم على أراضي الاتحاد السوفييتي السابق تشكل استراتيجي مستقل و قوي، قادر على تطبيق سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية "، والقبول بهذا المشروع (مشروع الدولة الجهوية) إنما هو محو لخاصية الهوية الروسية (الهوية الإمبراطورية) وتقليص لمصالحها السياسية في المناطق الملاصقة بشكل مباشر لأراضيها فقط (Bobolo,2002).

وعلى ذلك فإن الهوية أداة لترشيد المصالح الوطنية، فبدلا من أن يكون تعدد الهويات في روسيا مصدراً لانقسامات النخبة سواء حول السياسة الخارجية أو الداخلية، أصبح يخدم مجموعة من المبررات الروسية لزيادة حضورها في القضايا العالمية(دوغين، 2004).

د – المحدد الاقتصادي

تمكنّ الاقتصاد الروسي , بعد مراحل الإصلاحات التي مر بها خلال السنوات الماضية , واعتماده قواعد اقتصاد السوق وتوفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي وصغار رجال الأعمال، أن يكون من بين اقتصاديات العالم جاذبية للاستثمارات المحلية و الأجنبية على السواء كما أن تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية في روسيا وتعدد اختصاصات فروعها وارتباطها مع اقتصاديات دول آسيا وأوربا، نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي(جري، 2009).

ويرجع هذا بالأساس إلى أن الموجودات الاقتصادية وأصولها الثابتة في روسيا عظيمة الحجم، حيث تمتلك روسيا كميات هائلة من الخامات التي تعتبر الأغلى في العالم والمطلوبة للصناعات الحديثة، وتعتبر منطقة جبال الأورال الغنية بكميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي والفحم والأخشاب من أهم مناطق احتياطات المواد

الخام في روسيا، مما يجعلها في طليعة الدول الغنية في المواد الخام المختلفة، كما أن روسيا تنتج وتصدر العديد من المعادن الأخرى مثل الذهب وأنواع الوقود المختلفة، وقد ورثت روسيا معظم الصناعات العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق، حيث تعتبر صناعة السلاح في روسيا أكبر المنتجات الصناعية المصدرة إلى العالم(أمجد، 2011).

فقد أصبح للنفط والغاز شأن محوري منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم عام 2000 وانبثق هذا التطور جزئياً من التغيرات الجارية في قطاع الطاقة الروسي و بروز روسيا بوصفها أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، مع إنتاج بلغ في المجموع 607.4 مليار متر مكعب سنة 2007 وثاني منتج للنفط بعد المملكة العربية السعودية بإنتاج يبلغ 8.9 مليون برميل في اليوم وعلاوة على ذلك أصبح احتياطي روسيا من النفط والغاز تحت السيطرة المباشرة للدولة(مانكوف، 2010).

وعلى الرغم من سياسة التنويع التي أطلقت في عام 2003، إلا أن روسيا مازالت تعتمد بشكل كبير على موادها الخام التي تمثل 80 % من صادراتها، بعد أن أصبحت أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم وثاني أكبر مصدر للنفط وهو ما يقارب 70% من الصادرات التي تمثل المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لروسيا(Bali,2015).

كما وقد حققت روسيا المرتبة الأولى عالميا حسب منظمة التجارة الدولية في نسبة النمو في صادراتها بنسبة 22 % عام 2011، كما استمر النمو في وارداتها بنسبة 24 % خلال نفس السنة وساعدها ارتفاع أسعار الغاز والبترول من ناحية وتسارع معدلات الاستثمار الخارجي من ناحية أخرى على تدعيم اقتصادها بشكل كبير(سلامة، 2015).

كما أن التجارة الخارجية تشكل عنصراً هاماً في الاقتصاد الروسي، ففي السنوات الأخيرة أصبحت التجارة الخارجية تمثل 20 % من إجمالي إيرادات ميزانية الدولة، أما على المستوى العالمي فقد أصبحت روسيا من بين الدول التجارية الكبرى واحتلت المركز التاسع بين المصدرين الرئيسين والمركز الثاني

والعشرين في تجارة الصادرات والمركز السابع عشر في استيراد السلع وتمثل حصة روسيا من التجارة السلعية العالمية ما نسبته 4.7%(Olga ,2010).

بعد فترة انتقالية فوضوية من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، استعادت روسيا مكانتها الاقتصادية لتصبح ضمن أكبر عشر اقتصاديات في العالم، حيث كان ازدهار الأرباح في صادرات النفط والغاز أحد السمات المميزة لانتعاش الاقتصاد الروسي، وبذلك ارتكزت سياسات موسكو الرامية إلى ترسيخ مكانتها من حيث أنها قوة عظمى، عبر استغلال موقع قوتها في عالم الطاقة إلى أساس صلب من حيث الموارد المتاحة لها وقدرتها التصديرية، وبذلك يكون مفهوم القوة العظمى في مجال الطاقة مزيج يجمع بين الطاقة من حيث هي أداة تجارية وسياسات القوة معا، والذي قد لا يمكن فيه التمييز بين الغايات الرامية إلى جني أقصى قدر من الأرباح وبين بناء أوضاع القوة(بافل، 2010).

هـ – المحددات العسكرية

من خلال كل التغيرات التي شهدها النظام الدولي سابقاً , فلا زالَ ثنائي القطبية في المجال العسكري لأن الترسانات الإستراتيجية الأمريكية والروسية , تتجاوز أكبر ثلاث قوى نووية في العالم وهي الصين وفرنسا والمملكة المتحدة ، لذلك فإن روسيا تولي أهمية محورية للحفاظ على هذه المكانة الموروثة , والتي تنطوي على تحقيق هدف بعيد المنال , وهو الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية (Stephen,2012).

حيث يرى " المفكر دونيس أيكار" بأن الثقل الدولي لروسيا مرتبط بنسبة كبيرة بمكانتها كقوة نووية، و مع ذلك يؤكد أن السلاح النووي ليس المصدر الوحيد للقوة العسكرية الروسية فثمة القطاع الفضائي و أسلحة أخرى، تم التأكد مؤخراً بأنها لا تزال متطورة جدا(خير الدين، 2009).

إن روسيا لا تزال إلى حد الآن الغريم الحقيقي و الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية العسكرية، فهي ليست مالكة للقنبلة النووية فحسب بل ذات قدرة على تدمير العالم عشرات المرات كما أنها تملك كافة أصناف الأسلحة

التقليدية المتقدمة ناهيك عن جيشها المشهود له بروحه القتالية وبمحافظته على وحدته في أوج الأزمة السوفيتية(خير الدين، 2009).

لذلك فقد تم إطلاق مشروع الإصلاح العسكري في خريف عام 2008 حيث استغلت روسيا تورط الولايات المتحدة وحلف الناتو في حربين لا يمكن الانتصار فيهما، لإعادة هيكلة واستبدال ترسانة كاملة من الأسلحة السوفيتية الشيخوخة، ورغم تضرر اقتصادها من الأزمة المالية إلا أنها مضت قدماً في تحقيق هذا المشروع، كما أنها تسعى إلى تحويل جيشها المقدر حالياً بـ :1.2 مليون جندي (مقابل 2.7 في عام 1991) في ظرف عشر سنوات إلى جيش محترف مشكل فقط من ستمائة ألف عسكري، حيث تجري تجربة الاحتراف على الوحدة السادسة والسبعين، وحسب الأرقام الرسمية فإن 3% من هؤلاء تابعوا دراسات عليا و 37% منهم تلقوا دراسات تقنية(راشد، 2013).

وتحتل روسيا وفقا لمعطيات عام 2011 المرتبة الثانية عالميا على صعيد القوة العسكرية الإجمالية وتمتلك روسيا حاليا 11 ألف رأس نووي من النوعين التكتيكي و الاستراتيجي، مقابل 8500 رأس للولايات المتحدة الأمريكية ويبلغ عدد الرؤوس النوويةالإستراتيجية والتكتيكية حول العالم حوالي 20 ألف رأس(دياب، 2012).

وفي مقالة نشرتها صحيفة " روسيسكايا غازيتا" الرسمية في شهر فيبراير 2012 أكد بوتين أن إعادة تسليح روسيا أصبح ضرورياً لمواجهة سياسة الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في مجال الدفاع الصاروخي مما يفرض عدم تخلينا عن قدراتنا للردع الاستراتيجي والتي تشكل الضمانة الأساسية لأمننا، وبعد توليه للحكم في مايو 2012 أعلن بوتين عن برنامج لإعادة تجهيز القوات المسلحة تبلغ تكلفته 23 ترليون روبل (720 مليار دولار) إضافة لـ 600 طائرة عسكرية، مضيفاً أن روسيا تحتاج إلى قوة عسكرية أقوى لحمايتها من المحاولات الأجنبية لإذكاء الصراعات حول حدودها(الطراونه، 2015).

ولا شك أن قوة روسيا وتنامي قدراتها العسكرية كان أحد العوامل التي دفعت موسكو لإعادة النظر في عقيدتها العسكرية في مطلع شهر 2015 والتي تأتي

انعكاسا ليس فقط للمخاطر والتهديدات التي تواجهها لكن لما تملكه روسيا من قوة أيضا، فهي تستأثر مع واشنطن بنحو 90 % من مخزون الأسلحة النووية في العالم(الشيخ، 2015).

وخلافاً لما جرى عليه العمل فمن المعروف أن العقيدة العسكرية الروسية يتم إصدارها عادة كل عشر سنوات، حيث تم إصدار آخر وثيقة من طرف الرئيس ديمتري مديفيدف في 2010، إلا أنه تم إصدار وثيقة جديدة بعد مضي أربع سنوات فقط، و أوضح "ميخائيل بوبوف" نائب سكرتير مجلس الأمن الروسي أن هناك جملة من العوامل التي دفعت موسكو لإعادة النظر في عقيدتها العسكرية تتعلق بالأوضاع العسكرية والسياسية في العالم خلال السنوات الأربع الأخيرة و أساليب القتال في المرحلة الراهنة التي تتطلب تدقيق بعض نقاط العقيدة العسكرية(الشيخ، 2015).

ويبدو أن النظرية القائلة بأن القوة العسكرية مكون بالغ الأهمية من مكونات قوة الدولة وشرط مسبق لابد منه لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية القائمة على القوة وأداة لمواجهة الضغوط الخارجية، ما زالت حقيقة بديهية في العقيدة الأمنية الروسية(بافل، 2010).

2.4 محددات بيئة صنع القرار:

في هذا المحدد لن نركز على الأجهزة البيروقراطية بقدر ما سنركز على من يتحكمون ويؤثرون بها، وهذا يعتمد على أن السياسة الخارجية الروسية كغيرها من الدول تتم عملية صنع القرار فيها ضمن مؤسسات الدولة، إلا أن ما يجعل هذه العملية تختلف عن أي دولة أخرى هو طبيعة صناع القرار.

أ – القيادة السياسية

لقد كان للقيم الجديدة التي تبنتها القيادة السياسية أثر كبير في إعادة صياغة السياسة الخارجية الروسية، إذ عمد رؤساء روسيا إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي، والتخلي عن جميع ركائز الحرب الباردة بما فيها الايدولوجيا الماركسية اللينينية، وذلك بإلغاء القسم الرابع من الدستور السوفيتي

الذي كان ينص على المبادئ الإيديولوجية التي هيمنت على الإستراتيجية المتبعة(جري، 2005).

كما و استبدلت روسيا مفاهيم الصراع الإيديولوجي بمقتربات فكرية تميل إلى الواقعية، كالمشاركة والتعاون في حل المشكلات الدولية و أخذت تفسر أسباب الصراع ليس باعتباره انعكاساً لتناقضات إيديولوجية بقدر ما يعود إلى عوامل ومسببات أخرى ذات طبيعة سياسية، اقتصادية وأثنية، وأخذت تنصرف إلى المسائل التي لها علاقة بأمن واستقرار المجتمع الدولي، كما و أخذت تدعو إلى إقامة منظومات الأمن الجماعي واستئصال الحروب والنزاعات المسلحة وتوثيق التعاون مع مختلف دول العالم(ناصر، 2013).

لقد عمل الرئيس بوتين بعد توليه الحكم في عام 2000م على وقف التدهور والتخبط الذي عانت منهما روسيا في حقبة التسعينات، واستطاع تكوين إدارة قوية لحكم روسيا وبدلا من تراجع دورها دولياً عادت لتلعب دوراً مؤثراً، وقد وصفت مجلة التايمز قيادة بوتين لروسيا بالقيادة الناجحة في فرض الاستقرار على أمة لم تعرف الاستقرار لحقب طويلة، ونجحت في إعادة روسيا كقوة لها تأثيرها على الساحة الدولية(جري، 2009).

حيث قدم بوتين أداء مختلفا في كافة المجالات لإخراج روسيا من أزمتها المستمرة، فعمل على إنعاش الاقتصاد وتحريره من القيود البيروقراطية، وعلى مكافحة الفساد بوضع حد لتسلط المافيات على الدولة والاقتصاد وإخلاء الكرملين من الطغمة المقربة من يلتسن، كما شجع على الاستثمار وعلى تطوير الصناعات وبخاصة العسكرية التي تعد أحد أهم الصادرات الروسية، كما عمل على خفض الضرائب و إصلاح النظام المصرفي و زيادة المساعدات الاجتماعية، كما وأصدر قانون يحد من صلاحيات حكام الأقاليم لوضع حد لميولهم الانفصالية، كل ذلك كان على أساس فهم صحيح بأن تطوير الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية والإدارية سيكون له أثر حاسم على السياسة الخارجية الروسية(جورج، 2001).

إن إدراك بوتين لضرورة تطوير اقتصاد حديث في روسيا واستخدام القوة الاقتصادية كأساس لتدعيم مكانتها العالمية يمثل ابتكار هام في تاريخ روسيا، ليس

هذا فقط بل ساعدها أيضاً على رفع مستوى إنفاقها الدفاعي في المجال العسكري، لقد ساهم كل ما قدمه بوتين لإعادة بناء روسيا في أن يكون السياسي الأكثر شعبية ونجاحاً، حيث بين استطلاع للرأي العام سنة 2007 أن شعبية بوتين وصلت إلى 80 % وهذا ما يجعله الرئيس الأكثر شعبية ومشروعية في روسيا منذ ستالين، ويرى معظم المحللين لسياسة بوتين الخارجية أنه كان وسيلة لتحقيق الاستقرار داخل النظام وإعادة بناء السلطة المركزية، كما كان له الفضل في جعل مهمة السياسة الخارجية هي التصدي للأوضاع التي قد تعرقل إعادة بناء هذه السلطة، و استعادة مكانة روسيا وقوتها في النظام العالمي (Stephen,2012).

وقد شكل تسلم ديمتري ميدفيديف موقع الرئاسة الروسية خلفا للرئيس بوتين إشارة إلى استمرارية النهج البوتيني الهادف لدور روسي فاعل على الساحة الدولية، مع التأكيد على أن بوتين رتب المسرح لخليفته ورئيس وزرائه السابق بعد أن عالج و صفى مشكلات كثيرة (حميد، 2010).

وأشارت الصحيفة الروسية "روسيسكايا غازيتا" أن أحد أسباب اختيار بوتين لترشيح ميدفيديف خليفة له يعود إلى أنه قد حان الوقت لإضفاء لمحات جديدة على السياسة الروسية من خلال التحول من الاعتماد على الجوانب الأمنية إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية مع الميل نحو المزيد من اللب ا رلية لتطوير الاقتصاد الوطني باعتبار أنه تكنوقراطي ومتمرس في الاقتصاد والأعمال ويصنف ضمن الجناح الليبرالي في الكرملين(جري، 2005)

ففي عام 2009 تحدث ميدفيديف في خطابه السنوي لمجلس الدوما عن أخطاء الماضي و أهمية تحديث الدولة، و أطلق مشروعا طموحا في هذا الشأن يعتمد على الشراكة مع الغرب، وفي عام 2011 انضمت روسيا لمنظمة التجارة العالمية وتحدث ميدفيديف عن أهمية خصخصة القطاع العام(جري، 2009).

لكن يبقى تعهد مدفيديف بعد توليه الحكم بمواصلة سياسة بوتين الداخلية والخارجية، الرامية إلى جعل روسيا قوة يعتد بها على كافة الأصعدة، وبناء نظام دولي متعدد الأقطاب، هو السمة الأساسية لفترة حكمه " رغم توجهه اللبرالي" والتي بددت حسب العديد من المراقبين إمكانية تطبيق النموذج الغربي في روسيا

وهذا لا يرجع فقط لتأثير رئيس وزرائه " فلاديمير بوتين" على سياسته، بل و أيضاً لإدراك الرئيس مدفيديف للخطر الذي يمثله التمدد الغربي على حدود روسيا بنشر منظومات صاروخية دفاعية رغم توقيعه لمعاهدة خفض السلاح النووي مع الولايات المتحدة في 2009 والتي اعتبرت نقلة نوعية في سياسة أمريكا الخارجية، وهذا لا يدل سوى على استغلال صناع القرار الأمريكيين لهذا التوجه الجديد لإضعاف روسيا و تقويض

عودتها كقوة عظمى، بعدها تلقت روسيا درسا آخر من الدول الغربية عندما وافقت على القرار الأممي بتدخل الحلف الأطلسي في ليبيا لحماية المدنيين، ليتضح فيما بعد أن هذا القرار كان غطاء لدعم الثوار واسقاط نظام معمر القذافي باغتياله، وبذلك أحست القيادة الروسية بأنها تعرضت لخديعة سياسية (كابلي، 2015).

لذا فإن عودة بوتين إلى الحكم في 2102 تختلف كثيراً عن فترة حكمه السابقة و يرجع هذا لثلاثة عوامل رئيسية، **فالعامل الأول** يكمن في اكتمال عناصر القوة الروسية الاقتصادية والسياسية والعسكرية ما يمكنها من التحرك بخطى ثابتة تجاه القضايا الدولية و **أما الثاني** فيرجع إلى التحرك المكثف للدول الغربية لإضعاف الجهود الروسية الرامية لإنهاء الهيمنة الأمريكية و إرساء نظام دولي متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه، وأما **الثالث** فيتعلق بشخص الرئيس بوتين الذي أصبحت له شعبية كبيرة ليس للإصلاحات التي حققها في روسيا فقط، بل أيضاً لقوة شخصيته وإصراره على استعادة أمجاد روسيا و أصبح ينظر إليه على أنه مؤسس روسيا الحديثة، حتى أن الكثير من المراقبين لسياسته أطلقوا عليه" قيصر روسيا الحديثة".

في استطلاعات للرأي في يوليو 2015، أعلنت منظمة جالوب الأمريكية (المنظمة التي تجري بانتظام استطلاعات الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية و أكثر من 140 دولة) أن 83% من سكان روسيا يوافقون رئيس دولتهم فلاديمير بوتين على أعماله، ووفقاً لإستطلاع جالوب أيضاً فأنه 73% من المشاركين في الاستطلاع يوافقن على السياسة التي تنتهجها القيادة الروسية، كما عبر 64% عن أداء الحكومة، ويرى "Hryhoriy Nemyria" وهو مدير سابق

بمركز الدراسات الأوروبية والدولية في كييف بأن جزء كبير من شرعية بـــوتين تكمن في قدرته على التحكم في التطورات الخارجية القريبة مـــن روسيا(صـــوت روسيا، 2015).

إن الفكر البراغماتي القائم على تعزيز الجانب الاقتصادي الذي تبناه فلاديميـــر بوتين في فترة حكمه السابقة لم يكن سوى الحلقة الأولى في سلسلة الخطوات التي سيتبناها بوتين للوصول بروسيا إلى مصاف القوى العظمى، حيث أنه فـــي فتـــرة حكمه الثانية اهتم بالجانب الثقافي لترسيخ الهوية الروسية الفريدة القائمـــة علـــى تاريخ الدولة وتراثها الأصيل، حيث أن غرس هذه القيم ينهي الجدال الـــدائم فـــي الأوساط الفكرية الروسية حول هوية روسيا ويوحد الشـــعب الروســـي المتعـــدد الاثنيات و الذي سيكون بالتأكيد أحد عناصر قوة روسيا(Stephen,2012).

إذا كان بوتين قد اعتمد في فترة حكمه السابقة على الفكر الواقعي البراغمـــاتي، فإنه اليوم يعتمد على الفكر الواقعي الجيوستراتيجي الذي يستند على إنشاء تكتلات إقليمية ودولية تدعم مكانة روسيا و تكون أداة لتحقيق نظام دولي متعدد الأقطاب، كما تستند على تطوير قدراتها العسكرية بحيث تنافس القدرات الأمريكية ليس من حيث الكم وإنما من حيث النوع و من حيث التواجد في الأقاليم الإستراتيجية كمـــا إن انطلاق القيادة الروسية لهدف زيادة تعظيم قوة روسيا ونفوذها و استعادة بعض قوة الاتحاد السوفييتي السابق، يأتي متوافقا ورغبتها في استبعاد العودة لسياســـات الحرب الباردة لمعرفتها بأنها حرب مكلفة ماديا وسياسيا و أمنيا، في حين لم تزل مستمرة في سعيها لمكافحة آثارها السلبية داخل مجتمعاتها، هذا غير ما لديها مـــن شبكة المصالح المتعددة مع أطراف دولية كثيرة، وهذا بلا شك يتقـــاطع ومنهجيـــة سياسيات الحرب الباردة وتداعياتها المختلفة(حميد، 2010).

ب- النخبة السياسية

إن التحول السياسي الذي أعقب سقوط الاتحاد السوفييتي نشأ معه بالتبعية تحول كبير في مراكز القوى والنخب السياسية الحاكمة والتي كانت تتجاذب حول فكـــرة كون روسيا دولة أوروبية يجب أن تمتد تطلعاتها غرباً (توجه أورو أطلنطـــي) أو أنها دولة آسيوية يجب أن تضع محيطها الشرقي نصب عينيها، إن فهـــم طبيعـــة

النخبة الحاكمة في روسيا يقود إلى فهم أعمق يفسر توجهات السياسة الخارجية الروسية (كابلي، 2015).

وعموما يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية داخل النخبة السياسية الروسية يمثلها كل من:

اللبراليون: يرى أنصار هذا التيار أن الطريقة المثلى لتحقيق المصالح الوطنية الروسية تتم من خلال إتباع سياسة خارجية تعاونية مع الغرب و لاسيما الولايات المتحدة و أن الحصول على الدعم الغربي يعد مطلبا أسياسيا من أجل التخلص من الصعوبات الداخلية التي تمر بها روسيا(جري، 2007)

القوميون و المحافظون والشيوعيون: فالقوميون يركزون على وحدة روسيا ويرغبون في العودة إلى ما قبل الثورة البلشفية و يشككون في النيات الغربية، وهم ضد التأثير الغربي في الثقافة الروسية ويركزون على ضرورة التمسك بالثقافة القومية الروسية و إحياءها، أما المحافظون فيفضلون العودة إلى النظام المركزي في الاقتصاد ويرفضون كل الإصلاحات الخاصة بالتحول إلى اقتصاد السوق، في حين أن الشيوعيون هم دعاة توسيع نطاق الأسواق والنفوذ الروسي و إقامة علاقات مميزة مع دول الشرق الآسيوية والعالم الإسلامي والصين والسعي لإعادة الاتحاد السوفييتي(Andrew , 2012).

اتجاه الوسط: وممثلوه يجمعون بين توجهات كل من اللبراليين والقوميين والمحافظين، ويحاولون إيجاد التوازن بينهم، فهم لا يرفضون التجربة الغربية ويؤيدون فكرة التعلم منها وفكرتهم عن تحديث روسيا تعتمد على استيراد التكنولوجيا الغربية و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنافس معهم، والفرق الرئيسي بينهم وبين اللبراليين يكمن في اعتقادهم بأن دور الغرب قد انتهى في الساحة الدولية و عليهم أن يتخلوا عن جزء منه لروسيا كما يدعون إلى جعل النظام الدولي أكثر ديناميكية و أكثر اعتمادا على مفهوم الدولة المركزية(جري، 2007).

ويمكننا أن نضيف نقطة هامة تتعلق بالجانب العملي، أين نجد مجموعتين تسيطران على البرلمان الروسي وهما "سيلوفيكي"، وتعني "الرجال الأقوياء" أمثال

ميخائيل فرادكوف رئيس جهاز الاستخبارات حالياً، وسيرجي إيفانوف رئيس الديوان الرئاسي (الكرملين) حالياً، و إيجور سيتخين (نائب رئيس الديوان الرئاسي سابقاً)، وتؤمن هذه المجموعة بأن مصلحة روسيا الأساسية هي في حماية محيطها الجغرافي من التأثير الغربي واعتماد سياسة مناوئة للغرب(كابلي، 2015).

وتعد رؤى المفكر الروسي ألكسندر دوغين المقرب من الرئيس بوتين ومؤسس "حزب أوراسيا" مثالاً للجانب المتطرف من رؤية مجموعة "السيلوفيكي" لما يجب أن تكون عليه سياسة روسيا الخارجية، يمكن القول أنهم يرون أنفسهم سوفيت لكن ليسوا شيوعيين واهتمامهم الأول هو الأمن القومي الروسي (Jeffrey,2012).

ينتشر نفوذ نخبة السيلوفيكي بشكل متزايد في جميع قطاعات الدولة إلا أنهم يربطون معظم نشاطاتهم بالقطاعات الاقتصادية المربحة وقوة نفوذهم هذه لا يمكن إلا أن يكون لها دور مؤثراً في عملية صنع السياسة الخارجية، ومقابل هذه النخبة نجد نخبة سياسية تتكون من مجموعات مختلفة من الاقتصاديين المؤيدين للغرب والمحامين وتسمى" سيفيليكي" وتتقلد مناصب مهمة في السلطة(ناصر، 2013).

تتمحور رؤية هذه النخبة حول فكرة أن مصلحة روسيا تكمن في الانفتاح على الغرب والتطوير الاقتصادي ويمكن القول أن سياسة روسيا اعتمدت لفترة على التوازن بين هاتين المجموعتين: السيلوفيكي ويمثلها بوتين والسيفيليكي ويمثلها ميدفيدف، وانعكس هذا التوازن على توزيع المناصب حيث تولى رموز السيلوفيكي بعض وزارات الدولة كالخارجية والداخلية والاستخبارات، بينما تولى رموز من السيفيليكي وزارات المالية والاقتصاد والعدل(دياب، 2012).

لقد كان الصراع الأبرز بين هاتين المجموعتين داخل الكرملين من أجل التأثير على صناعة القرار الروسي و نذكر هنا ممثل النخبة اللبرالية في الكرملين فلاديسلاف سوركوف (نائب رئيس الوزراء) الشخصية المؤثرة في البرلمان الروسي و السياسة الروسية خلال العقد الماضي، حيث استطاع الدفع بعدد من الأفكار والسياسات التي غيرت وجه روسيا، مثل حل مشكلة الشيشان من خلال صديقه رمضان قاديروف (الرئيس الحالي لجمهورية الشيشان)، وانشاء حزب

روسيا المتحدة (الذي ينتمي له بوتين ومدفيديف)، وكـذلك فكـرة "الديمقراطيـة السيادية" حيث دعم إنشاء أحزاب معارضة صغيرة(سليم، 2007).

جـ - الأحزاب السياسية

تشهد الساحة السياسية في روسيا تعدد الأحزاب السياسية واختلاف توجهاتهـا وبرامجها، حيث وصل عددها حاليا إلى 77 حزب سياسي مقابل 7 أحزاب فقـط سنة 2012، وهذا نتيجة لاعتماد قانون تبسيط إجراءات تسجيل الأحـزاب الـذي وقعه الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف(leonide, 2014).

وتتقسم الأحزاب السياسية الروسية كما يلي :

1. **حزب روسيا الموحدة:** يهيمن هذا الحزب على المشهد السياسي الروسي منـذ أكثر من عشرة سنوات، وقد تأسس سنة 2001 من اندماج حـزب الوحـدة وحزب عموم روسيا، وهو حزب الرئيس فلاديمير بوتين، ويتبع هذا الحزب السياسي سياسة المحافظين و يسيطر هذا الحزب على مجلس الـدوما منـذ 2003، كما أنه يسيطر حاليا على جميع مستويات السلطة، ويدعم الحـزب الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويسعى إلى عودة روسيا كقـوة عظمى كما يصف نفسه بأنه حزب وسط محافظ تعتمد أيديولوجيته على القيم الروسية التقليدية والاعتقاد بأن لروسيا هوية خاصة(Partis,2014).
2. **الحزب الشيوعي الروسي :** يعتبر هذا الحزب الخليفة الإيـديولوجي للحـزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي و يعد الحزب اليساري الأكبر و الأكثر شـعبية في روسيا و تأسس عام 1993، ويلقى الحزب الشيوعي تأييدا كبيـراً مـن كبار السن و الطبقة العاملة و المتقاعدين (BBC Arabic ,2015).
3. **روسيا العادلة:** يعتبر حزب روسيا العادلة الأصغر بين الأحزاب التـي لهـا تمثيل في مجلس الدوما، تأسس الحزب سنة 2006 ويستخدم شعارات معتدلة يسارية للترويج للعدالة الاجتماعية والنظام والاستقرار، وبصورة تقليدية كان الحزب يدعم ميدفيديف وبوتين، ولكنه بدل اتجاهه مؤخراً و أصبح خصـماً قوياً لحزب روسيا الموحدة(leonide ,2014).

4. **الحزب الديمقراطي الليبرالي الروسي:** يأتي هذا الحزب في المركز الثالث بمجلس الدوما، ويتخذ منحى صريحا في معاداة الغرب، تأسس سنة 1991 بعد وقت قصير من إدخال التعددية الحزبية، وترتكز قاعدة دعم الحزب بين ذوي الدخل المنخفض، ولاسيما في المناطق الريفية والمدن الصغير (BBC Arabic ,2015).

من خلال عرضنا لأهم الأحزاب السياسية في روسيا نتوصل إلى نقطة مهمة وهي أن حزبي روسيا الموحدة و الحزب الشيوعي هما الحزبين المؤثرين في الكرملين و هذا يرجع لتقارب بارمجهما فكلاهما يسعى لتحقيق هدف واحد وهو عودة روسيا كقوة عظمى على الصعيد الدولي.

3.4 المحددات الخارجية:

تتأثر السياسة الخارجية لأية دولة بالعوامل الخارجية التي تفرزها البيئة الدولية بمختلف مكوناتها، والتي تلعب الدور المحدد لأنماط سلوكها ضمن هذه البيئة، لذا سنقوم بتحليل **البيئة الإقليمية، والدولية** التي كان لها الدور البارز و المؤثر في السياسة الخارجية الروسية، وهي كما يلي :-

أ – البيئة الإقليمية

مع تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي ظهرت حقيقة جيوسياسية جديدة تمثلت في ظهور عدة دول أعيد إدماجها في خريطة العالم المعاصر تقع في وسط آسيا وشمالها، أدت إلى تقلص مجال روسيا الآسيوي بنسبة 20 % وهو ما رأت فيه الزعامة السياسية الروسية أن ثروات تلك المناطق أصبحت هدفا لمصالح القوى الإقليمية والدولية (سليم، 2007).

لذا فقد انصرف الإدراك الروسي إلى اعتبار أي تهديد لهذه الدول أو أي تهديد ينطلق منها باتجاه روسيا يمثل تهديدا خطيراً للأمن القومي الروسي، وعلى هذا الأساس تم إنشاء كومنولث الدول المستقلة في ديسمبر عام 1991 رغبة في المحافظة على الروابط الإستراتيجية الثابتة مع هذه الدول و إظهار دور روسيا البارز ضمن الكيان الجديد، كما أن روسيا ترى فيها منطقة مصالحها الجيوسياسية

و المجال الحيوي للنشاط السياسي الخارجي الروسي، وفي هـذا السـياق سـعت روسيا إلى تعزيز الميل إلى التكامل، وتدعيم الاستقرار وتسوية النزاعات المحليـة وبالتالي تدعيم أمن روسيا وبلدان الرابطة، كما أن إنشاء هذه الرابطـة سيضـمن تحسين العلاقات مع الدول والشعوب الإسلامية، حيث يشكل مسلمين بلدان رابطة الدول المستقلة أغلبية شعوبها، إضافة إلى ضمان وصولها إلى المياه الدافئة وإنهاء حالة العزلة من خلال تحسين علاقاتها مع إيران(ميشال، 1997).

من جهة أخرى مثلت الأزمة الروسية الجورجية نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الروسية، حيث كان رد الفعل الروسي على الغزو الجورجي لأوسـيتيا الجنوبية وابخازيا في 2008 مفاجئا للكثير من المحللين والمراقبين الدوليين فلـم يكن أحد يتوقع أن يكون الرد بهذا الحسم والقوة والسرعة متصورين أن أقصى ما يتوقع من موسكو أن تشجب وتندد وتطالب المجتمع الدولي بالتدخل السريع لإيقاف الاعتداء ولكن على ما يبدو أن الحسم بالقوة كان هو الخيار الأفضل مـن وجهـة النظر الروسية في مثل هكذا حالات(Partis,2014).

إضافة إلى اعتقاد روسيا بأن هذه الأزمة هي محاولة من الغرب لمحاصـرتها ومنع انتشار نفوذها فهي تدرك الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة، والمتمثلة بخطوط نقل أنابيب النفط إلى أوروبا إذ يقع إقليما ابخازيا و اوسيتيا الجنوبية فـي منطقـة ينظر إليها الغرب على أنها طريق حيوي لتصدير النفط من بحـر قـزوين إلـى أسواق العالم وبما أن المنافسة مع الغرب من وجهة النظر الروسية لم تعد خاضعة للقوة العسكرية قدر خضوعها للقوة الاقتصادية فإن التحكم بأنابيـب نقـل الـنفط والغاز يعطي لروسيا ميزة مضافة(فتحي، 2012).

كما سعت روسيا من تدخلها في جورجيا إلى تحقيق هدف استراتيجي وهو منع حلف شمال الأطلسي من الاستمرار في خطته الرامية إلى ضم جـو رجيـا إلـى الحلف، ومن وجود أساطيله بالبحر الأسود، أو إنشاء قواعد صواريخ إسـتراتيجية ومحطات للرصد في جورجيا، وهو ما يماثل كابوس أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، والتي كادت أن تشعل حرباً نووياً عالمياً(جري، 2007).

وفي ضوء الأزمة الجورجية، جاءت أزمة أخرى كرد فعل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وهي توقيعها وبولندا في أوت 2008 اتفاقاً ينص على نشر منظومة الدرع الصاروخي الأمريكي المضاد للصواريخ على الأراضي البولندية بحلول عام 2012، والتي تتضمن نشر قواعد صواريخ اعتراضية تتولى الأطقم الأمريكية تشغيلها وصيانتها(فتحي، 2012).

إن الإدراك الروسي لجملة التحديات الإقليمية لم يغفل أبداً أهم تحديين تواجههما السياسة الخارجية الروسية، توسع الحلف الأطلسي، ونشر الدرع الصاروخية الأمريكية في دول أوروبا الشرقية، اللذين سيؤديان إلى احتمال اقتراب القوى العسكرية الغربية من الحدود و الأراضي الروسية ومن ثم إمكانية تطويق روسيا وعزلها و هذا يعني قصر مدة الإنذار للقوات الروسية، كما أن الروس يدركون أن من مصلحة الغرب منعها من ممارسة نفوذها الإقليمي بشكل يتعارض أو يتقاطع مع مصالحه(زيدان، 2013).

ب – البيئة الدولية

تشهد البيئة العالمية تناقضات عديدة بين قواها الفاعلة، فتلك القوى تتنافس فيما بينها وتتصارع لأجل تبوء مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية، ويساعدها في ذلك أن هيكل القوة وطبيعتها الدولية ذاتها في تحول، فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجا من حيث بروز القوى الدولية الأخرى إلى مراتب منافسة لها على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي وحتى العسكري، في المقابل تجاوزت طبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري، وأصبح بإمكان أي قوة اقتصادية، تقنية، ثقافية، دون استبعاد أهمية القوة العسكرية، أن تؤثر في مجالات دولية واسعة، وهذا قد ثمن موقع كل من ألمانيا و اليابان في النظام الدولي، في حين أن الاختلال في القوة الاقتصادية الأمريكية صار يعطي للولايات المتحدة مرتبة دولية غير متساوية مع إمكاناتها العسكرية(خضر، 2002).

لقد عكس السعي الأمريكي لتطويق التحرك الروسي في إقليمها المجاور واقع الرغبة الروسية في العودة إلى الساحة الدولية كدولة عظمى، حيث لم تثني الجهود

الغربية من عزيمة القادة السياسيين الروس من تطوير علاقـــاتهم الاقتصـــادية و الأمنية مع دول العالم، حيث كانت بدايات هذه التحركات بإنشاء منظمة شـــنغهاي بمشاركة الصين إضافة إلى دول من آسيا الوسطى والتي جسدت رؤيـــة روســـية صينية مشتركة حول عالم متعدد الأقطاب، إضافة إلى توطيد علاقاتها مع كل من الهند و دول أمريكا الجنوبية بإنشاء تحالفات و تكتلات اقتصادية (شامل، 2012).

كما أنها أصبحت تدرك أهمية العنصر الطاقوي بالنسبة لاقتصادها ومكانته في الاقتصاد العالمي لذا فقد عملت جاهدة على زيادة استثماراتها الخارجية فـــي هـــذا المجال والعمل على تخطي كل منافسيها خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة أنـــه بحلول 2020م ستصبح دولة مصدرة للنفط، حيث أنه حاليا تعد الـــدول الأوربيـــة أكبر مستهلك للغاز الروسي، تليها الصين وبذلك تهيمن روسيا على 67 % مـــن إنتاج الغاز في العالم(الشيخ، 2015).

كما طرحت ظاهرة تنامي التهديدات الإرهابية والمنظمات المتطرفة بعدا جديدا لإدراك القادة الروس لأمنهم القومي خصوصاً وقد ارتبطت هذه الظاهرة بتصاعد الإسلام السياسي، والتي ترى فيه الأخيرة تهديدا لوحدة أراضيها، بعد حربها مـــع الشيشان، لذا فقد توجهت لدعم دور المنظمات الدولية لمواجهة هذا الخطر وعـــدم الخروج عن إطارها لمحاربته(روسيا اليوم، 2015).

الفصل الخامس

السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية

احتلت سوريا مكانةً بارزةً في السياسة الخارجية الروسية في عهد الاتحاد السوفييتي ، فكان العامل الإيديولوجي , هو المحرك الرئيسي لهذا التقارب خاصة وأن سوريا حينها شكلت مع عدة دول عربية حلفاً مع المعسكر الشرقي , وفي نفس الوقت مضاداً للمعسكر الغربي الأمريكي ، غير انه وبسقوط الاتحاد السوفييتي وتفككه تغيرت و تلاشت هذه التحالفات الإيديولوجية , وحلت محلها تحالفات براغماتية لم تحتل فيها سوريا مكانا بارزاً ، غير أنها استطاعت الحفاظ على علاقاتها المتجددة بروسيا.

لكن من خلال الأوضاع التي شهدتها سوريا مؤخراً , برزَ تفاعل السياسة الخارجية الروسية مع هذه الأحداث قوياً وثابتاً ، وطرح تساؤلات حول حقيقة هذه العودة وطبيعة الدور الذي ستؤديه السياسة الخارجية الروسية لإتمام ما بدأته. وسنحاول في هذا الفصل التركيز على خلفيات وأبعاد الأزمة السورية والموقف الروسي منها، بعدما كان هذا التدخل غير مباشراً , ومن ثم انتقل إلى دعم مباشر لا يمكن الرجوع فيه من الجانب الروسي .

بعد ذلك سنحاول فهم دوافع السياسة الروسية تجاه هذه الأزمة وما دور الدبلوماسية الروسية لتسوية هذه الأزمة، كما سنحاول تحليل مضمون القرار الروسي بالانسحاب العسكري الضمني من الأزمة السورية , وما أبعاده , لنحاول في الأخير وضع سيناريوهات لمستقبل هذه الأزمة وإستراتيجية روسيا المحتملة تجاه كل سيناريو.

1.5 واقع الثورات العربية

تمكنت الثورات العربية بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن ، فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك ، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه ، وكذلك

الثورة اليمنية التي أجبرت علي عبدالله صالح على التنحي أيضاً، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا، وتميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ ظهر لأول مرة في تونس وأصبح شهيراً من بعدها في كل الدول العربية وهو ": الشعب يريد إسقاط النظام"، فالثورة التونسية جاءت احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية فاندلعت بذلك الثورة التونسية، وانتهت في 14يناير عندما غادر زين العابدين بن علي البلاد إلى مدينة جدة في السعودية، واستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق، فالباجي قائد السبسي، وبعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة 25 يناير المصرية تليها بأيام الثورة اليمنية، وفي 11 فبراير التالي أعلن محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة، ثم سجن وحوكم بتهمة قتل المتظاهرين خلال الثورة . وإثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية بإسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلميّة في الوطن العربي المُطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية بل وأحياناً إسقاط الأنظمة بالانتشار سريعاً في أنحاء الوطن العربي الأخرى، فبلغت أغلب الدول العربية (www.aljazeera.net).

وفي 17 فبراير اندلعت الثورة الليبية، التي سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة، وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في أواخر شهر أغسطس عام 2011، قبل مقتل معمر القذافي في 20 أكتوبر خلال معركة سرت، وبعدها تسلّم السلطة في البلاد المجلس الوطني الانتقالي، وقد أدت إلى مقتل أكثر من خمسين ألف شخص، وبذلك فإنها كانت أكثر الثورات دموية . وبعد بدء الثورة الليبية بشهر تقريباً، اندلعت حركة احتجاجات سلمية واسعة النطاق في سوريا في 15 مارس، وأدت إلى رفع حالة الطوارئ السارية منذ 48 عاماً وإجراء تعديلات على الدستور، كما أنها أوقعت الكثير من آلاف القتلى ودفعت المجتمع الدولي إلى مُطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة. (BBC,2012).

لكن اختلف الحراك الشعبي الذي شهدته سوريا اختلافا كبيراً عن التحركات الشعبية التي شهدتها باقي دول الربيع العربي، ويرجع هذا بالأساس إلى طبيعة النظام السياسي والأطراف الداخلية المؤثرة في الدولة، إضافة إلى طبيعة تحالفات

هذا النظام مع الفواعل الإقليمية والدولية والتي أدت إلى تعقد الأوضاع في سوريا واستمرار الأزمة فيها إلى يومنا هذا.

1.1.5 خلفيات و أبعاد الأزمة السورية

من خلال سلسلة الانتفاضات الشعبية التي شهدتها الدول العربية ضد الأنظمة الدكتاتورية التي عانت منها لعدة عقود، شهدت سوريا في مارس 2011م انطلاق احتجاجات تقودها الأحزاب السياسية اليسارية , والنشطاء , والمثقفين الذين يعارضون السياسيات الاجتماعية والاقتصادية المتبعة والتي أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية.

ومن هُنا سنقوم بتقسيم خلفيات وأبعاد الأزمة السورية على مستويين (داخلي وخارجي) كالآتي : (Angela , 2012)

أ- **(على المستوى الداخلي) :** بدأ حزب البعث السوري في ظل نظام حافظ الأسد باحتكار الحياة السياسية , ومصادرتها بالكامل , واعتمد على أجهزة الاستخبارات، ونتج عن هذا الواقع انتشار الفساد والمحسوبية على نطاق واسع في السلطة. لكن حافظ الأسد استطاع ضبط عمل أجهزة الاستخبارات هذه في شكل لا يجعلها تتجاوز حدودها لرسم السياسة الخارجية التي بقيت حكراً عليه في إدارة التوازنات الإقليمية والدولية لمصلحة سورية(Angela , 2014).

ومنذ وفاة حافظ الأسد , تسلم نجله بشار الأسد ملفات سلطة الحكم على عجل ، إلا أن هذا الإعداد السريع جعلته بطبيعة الحال لا يلم بالكثير من التفاصيل , وقد أبدى بشار الأسد نية لتحديث بنية النظام السياسية , عبر التخفيف من قبضة أجهزة الأمن على الحياة العامة وعبر إفساح المجال أمام القطاع الخاص، وبدأت التجمعات , والمنتديات السياسية بالانتشار في ما عرف بربيع دمشق بين عامي 2000م و 2002م , إلا أن هذه المنتديات الداعية إلى الإصلاح أوقفت من طرف الأجهزة الأمنية أواخر عام 2002 , وكانت الضغوط الخارجية التي بدأت تمارس على سورية منذ بداية الألفية الجديدة أحد العوامل التي جعلت الأسد الابن يخشى تحولاً سياسياً سريعاً يزعزع أركان النظام(Angela , 2014).

وفي عام 2005 م، أطلقت قوى المعارضة نداء للتغيير الديمقراطي عبر "إعلان دمشق" وطالبت الحكومة بإصدار قانون يسمح بإنشاء أحزاب أخرى غير البعث وحلفائه، كما طالبت بإلغاء حالة الطوارئ المعمول بها منذ مارس 1963 م وهو تاريخ الانقلاب الذي أوصل حزب البعث السوري إلى السلطة و إلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية والعسكرية، إضافة إلى إلغاء القانون 49 لعام 1980م الذي يعاقب بالإعدام كل منتسب لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين طبقا للمادة الأولى منه، و إلى جانب النظام البيروقراطي الهش تعاني البلاد فساداً مزمناً حيث أدرجت مؤسسة الشفافية الدولية سوريا بين أكبر الدول فساداً في العالم، فالثروة والتي جنتها البلاد خلال الأعوام الأخيرة لم يتم توزيعها توزيعاً منصفاً والدليل على ذلك هو أن 30 % من الشعب السوري هم أقارب وعشيرة المسؤولين و الذين يمثلون بدورهم النواة الصلبة للنظام (واكيم، 2015).

وفي بداية عام 2005 أطلقت شخصيات من النظام القديم عملية اللبرلة الاقتصادية من دون ضوابط و كان وزير الاقتصاد عبد الله الدردري المتأثر بالتجربة الاقتصادية التونسية خلال عهد الرئيس زين العابدين بن علي هو الذي شجع على إتباع هذه السياسة، و أتت هذه التحولات الاقتصادية لمصلحة الطبقة البرجوازية في المدن على حساب الصناعات المتوسطة والحرفية خصوصا أنها شجعت سياسة الاستيراد ما أدى إلى إغراق السوق بالبضائع الأجنبية، والى إفلاس الكثير من الصناعات المحلية و إلى زيادة معدلات التضخم وقد فاقمت هجرة رأس المال الخليجي من جهة أخرى فتضخمت أسعار العقارات و الشقق بوتائر مضاعفة وساد غلاء للمعيشة أثر بالدرجة الأولى في الطبقات الوسطى والفقيرة(واكيم، 2015).

ب- (على المستوى الخارجي) : فقد حافظ النظام السياسي السوري على تحالفه الاستراتيجي مع إيران خاصة فيما يتعلق بالبعد الأمني، وعمد إلى إنتاج تحالف آخر مع تركيا تركز بشكل رئيس في الجوانب الاقتصادية التي استفادت منها تركيا وأفادت النظام السوري سياسياً بإخراجه من العزلة الدولية التي فرضت عليه في سنة 2005 واستمرت حتى وصول أوباما إلى الحكم(عبدالشافي، 2011).

وفي هذا الإطار يمكن رصد عدة عوامل رئيسية تحكُم عملية التغيير في النظام السياسي السوري من أهمها : تركيبة النظام و التي تقوم على تشابك المصالح الطائفية والحزبية والبيروقراطية و رجال الأعمال و الأقليات، إضافة إلى أن القاعدة الاقتصادية والاجتماعية لمؤيدي النظام هم من الخلفيات الريفية و المدنية الحديثة وكثير منهم من أبناء الأقليات و بشكل خاص من الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الرئيس السوري، هناك أيضا البعد الأمني و المتمثل في تمدد الأجهزة الأمنية في سوريا بحكم خلفية قادة النظام الذين جاءوا من المؤسسة العسكرية، إضافة إلى البعد الدولي المتمثل في خروج النظام السوري من عزلته نتيجة لفشل المشروع الأمريكي في العراق و ملء الفراغ السياسي من قبل القوى الشيعية المؤيدة لإيران حليفة النظام السوري، وفشل الحرب الإسرائيلية على لبنان، وقطاع غزة في عامي 2006-2009م فتح الباب لعودة النفوذ السوري(يوسف واخرون، 2012).

في الجانب الآخر من الأحداث فكان له بعد إقليمي ودولي، إذ دفعت الأحداث في مصر، الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب الأوراق في المنطقة بما يحد من الضرر الذي يمكن أن يلحق بمصالحها الإستراتيجية في المنطقة، فلم تتوضح أهداف الثورة السورية (في إطار ما يسمى بالحراك العربي) في الأسابيع القليلة لانطلاقها، إذ طغت عليها آنذاك مطالب الإصلاح والمطالبة بالتغيير الديمقراطي بقيادة النظام نفسه، فغابت المواقف الدولية في الأشهر الأولى و توحدت حول دعوات " وقف القمع والعنف والبدء في العملية الإصلاحية"، إلا أن هذه الاحتجاجات سرعان ما تحولت إلى مواجهات عسكرية بين النظام السوري والمعارضة التي كانت تتلقى دعمها من دول عربية مجاورة ودول غربية سعت إلى إسقاط النظام القائم بأي طريقة خدمة لمصالحها، وبذلك انتقلت الانتفاضة من دائرة الحراك السلمي إلى نزاع مسلح(عبدالشافي، 2011).

فتنوع سياسات الممولين ومحاولتهم شراء نفوذهم على الأرض لا يجعل فصائل المعارضة عرضة للضغوط فحسب، بل ينقل الاستقطاب الإقليمي والدولي إلى الداخل السوري ويحولها إلى حرب بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية المتنافسة

على النفوذ في سورية، حيث تسعى بعض الحكومات لصنع أدوات تأثير ونفوذ لها في الصراع ومن أبرز الحكومات التي تقدم تمويلا للمعارضة المسلحة السورية من دول الخليج السعودية والإمارات أيضاً بريطانيا وفرنسا وتركيا، وهنا نذكر التحقيق الذي نشرته صحيفة الغارديان البريطانية حول استعداد المسؤولين السعوديين لدفع رواتب عناصر الجيش السوري الحر المعارض في محاولة لتشجيع انشقاق الجنود عن الجيش النظامي وزيادة الضغوط على نظام الرئيس السوري بشار الأسد(قبلان، 2013).

2.1.5 دوافع السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية

تشكل الموقف الذي تبنته الخارجية الروسية تجاه الأوضاع السورية نقطة انعطاف بارزة في تاريخ السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط عامه , والمنطقة العربية خاصة منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، بل ودفعت بالكثير من المحللين إلى اعتبار هذه الخطوة هي بداية العودة القوية للدور الروسي في النظام الدولي، ومن الطبيعي أن هذا التحرك الروسي تجاه الأزمة السورية لم يكن ولن يكون مجرد تحرك إنساني لمساعدة الشعب السوري بقدر ما له من حسابات براغماتية ميزت التوجهات الجديدة للسياسة الروسية في العلاقات الدولية، لذا فإننا سنحاول التعرف على أهم العوامل التي دفعت بالقادة الروس إلى التمسك بالموقف الرافض لأي تدخل خارجي وحل الأزمة بالحوار السياسي، وذلك من خلال تقسيمها إلى دوافع اقتصادية ودوافع عسكرية ودوافع جيوستراتيجية.

أولاً : الدوافع الاقتصادية

تُشكل المصالح الاقتصادية الروسية في سوريا من أهم الدوافع المفسرة للدعم الروسي للنظام السوري والتي يعود تاريخها إلى فترة الإتحاد السوفييتي، وتتركز هذه المصالح في المقام الأول على التبادلات التجارية واستثمارات الشركات الروسية، والتعاون في قطاع الطاقة(زيدان، 2013).

تتشكل أهم وأكبر اتفاقيات التبادل التجاري للدولة السورية مع روسيا، فحسب وجهة نظر روسيا فإن تغيير النظام سيؤدي إلى خسارة هذه الأخيرة لاستثماراتها،

لذا فإن بعض التقارير تشير إلى أن الشركات الروسية تتحرك للاستفادة من تعليق أنشطة الشركات الأجنبية من قبل الحكومة السورية، ونذكر هنا على سبيل المثـــال في مارس 2012 , أعلنت شركة غازبروم الروسية أنها ستتولى مهـــام الشـــركة الكرواتية للنفط والغاز في سوريا، وباختصار تمثل الأزمة السورية فرصة وتهديد في نفس الوقت للمصالح الاقتصادية الروسية، ومع ذلك لا توجد بيانـــات تشـــير , إلى أن هناك تبادلات تجارية بين روسيا وسوريا مخصصة لدعم النظام السوري، فالدافع الأساسي لدعم النظام هو رغبة روسيا في الحفاظ على مجـــالات التعـــاون القائمة و تطوير مجالات جديدة إن أمكن (Azuolas ,2014).

ثانياً : الدوافع العسكرية

الأزمة التي شهدتها سوريا في بداية مارس 2011، سمحت بتحديد الاهتمامات الجديدة لروسيا في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وبما أن هذا الاهتمام الروسي يرجع إلى عهد القياصرة الذين كانوا يسعون للوصول للمياه الدافئة، حيث تحقـــق ذلك في عهد الملكة كاثرين الثانية التي قدمت للإمبراطورية الروسية نافذة علـــى البحر الأبيض المتوسط تتمثل في قاعدة سيفاستوبول في جزيرة القرم سنة 1783، فإن روسيا سعت للحفاظ على وجودها في هذا البحر باعتباره أداة مهمة ســـاعدتها على مدى عقود على حماية مصالحها في هذه المنطقة(عبدالحي , 2013).

القاعدة البحرية (قاعدة طرطوس) , هي منشـــأة عســـكرية تابعـــة للبحريـــة الروسية في ميناء يقع في مدينة طرطوس السورية، حيث وقعت سوريا اتفاقيـــة مع الاتحاد السوفيتي في سنة 1971 خلال أيام الحرب الباردة لبناء قاعدة عسكرية بحرية سوفيتية في مدينة طرطوس الساحلية شمال سوريا، وذلك بغـــرض دعـــم الأسطول السوفييتي في البحر الأبيض المتوسط وتوفير مركز له، كما تمثل قاعدة طرطوس أهمية بالغة للسفن الروسية التي تعمل في المحيط الهنـــدي أو المحـــيط الأطلسي يمكنها العودة لتزود بالوقود أو الخضوع لعمليات إصلاح، ولكـــن هـــذا الاستخدام اللوجيستي للميناء قد تغير فيما بعد إلى استخدام عسكري واستخباراتي، وتعتبر قاعدة طرطوس البحرية القاعدة العسكرية الوحيدة لموسكو على شـــواطئ البحر المتوسط، كما يمكن للسفن الروسية أن تقطع الطريق بين عدن وطرطوس،

1870 ميلاً بحرياً، في أربعة أيام بسرعة متوسطة قدرها 20 عقدة، بينما، أما إذا غادرت السفن من ميناء سيباستوبول في أوكرانيا فهي تحتاج إلى أسبوع كامل، وتمثل تعويضا لخسارة روسيا لوجودها المتوقع في قاعدة سيباستوبول الروسية في أوكرانيا، التي تستأجرها موسكو من أوكرانيا حتى العام 2017"، ومع تصاعد الصراع في الشرق الأوسط والوطن العربي وظهور الجماعات المسلحة والتي تعتبرها روسيا جماعات إرهابية أعاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين النظر في نشر ودعم قوة بحرية كبيرة في قاعدة طرطوس (BBC Arabic, 2012).

تعتبر القاعدة البحرية طرطوس موطئ قدم روسيا الوحيد في الشرق الأوسط ، والتي تسعى من خلالها إلى استعادة مكانة البحرية الروسية في هذا البحر خصوصاً وأن لديها بعض السفن المنتشرة في البحار المفتوحة، وعلى هذا سنقوم بتحليل دوافع وجوانب القاعدة العسكرية الروسية في سوريا (قاعدة طرطوس) كما يلي : (ناصر، 2013)

الجانب العسكري : حيث كشفت تقارير إستخباراتية أمريكية، أن الحكومة الروسية، بشكل منفصل عن القوات البحرية الروسية، تستخدم طرطوس بمثابة منشأة آمنة لإيصال المعدات والإمدادات العسكرية لنظام الأسد، ورصدت شحنات في رحلات معقدة غادرت ميناء البلطيق الروسي، محملة بمروحيات MI-25 توجهت إلى طرطوس، ومهام استخباراتية بحتة أو عسكرية سرية، و وفقاً للرؤية العسكرية الروسية لـ2020 يولي الكرملين مكانه مهمة للحفاظ على موقعه البحري في سورية، وفي 2008 تم توقيع اتفاقية بين موسكو ودمشق لتوسيع قاعدة طرطوس لتستضيف سفن نووية روسية في احتمالات لأي حرب قادمة(ناصر، 2013)

الجانب الإستراتيجي : حيث يشكل الجانب الإستراتيجي مهمات استخبارات عسكرية روسية، تتم عبر منفذ ميناء طرطوس من أجل التنسيق مع النظام السوري وإيران لمحاربة المتمردين، والتجسس على إسرائيل، كما أوضح كريستوفر هارمر محلل البحرية في معهد دراسات الحرب ومقرها كندا، أن هناك بعثات للسفن الروسية رست خلال العامين الماضيين في طرطوس آتية من

أساطيل البحرية الروسية في البحر الأسود وبحر البلطيق، هذه الأساطيل لديها بعثات متعددة، لتنفيذ عمليات الانتشار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، من أجل مكافحة عمليات القرصنة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن، والمياه الصومالية، وهو ما يوحي أن روسيا لديها مصلحة وطنية في الحفاظ على الميناء بغض النظر عن نتائج الحرب الأهلية السورية (ناصر، 2013).

الجانب الاقتصادي : إن استخدام ميناء وقاعدة طرطوس، لا يتوقف عند الاستخدام العسكري، بل هناك وجه آخر وهو الاقتصاد، ففي عام 2005، وقعت شركة الطاقة الروسية " تاتنفت" اتفاقا مع السلطات السورية لاستكشاف واستغلال حقول الغاز، بينما وقعت شركة "سترويترانسغاز" في نفس العام عقدا بقيمة 200 مليون دولار لبناء محطة معالجة الغاز بالقرب من مدينة حمص وعقدا آخر بقيمة 160 مليون دولار لبناء خط أنابيب، وتمول شركة "تاتنفت" جزءا من إنتاج النفط السوري منذ نيسان 2010، أما شركة " تكنوبرومكسبورت"، المتخصصة ببناء البنى التحتية الطاقية، فقد فاوضت في عام 2012 على بناء العديد من المواقع بما في ذلك محطة مركزية في حلب. أيضا، امتلك موسكو عام 2009 في سوريا نحو 19.4 مليار دولار من الاستثمارات المرتبطة بشكل رئيسي بعقود في مجال الطاقة وبيع الأسلحة.(سلطانوف، 2012) .

الجانب الأمني : وتمثل قاعدة طرطوس الروسية، جزءا من الحرب بين موسكو وواشنطن، فحسب موقع "سكيل رود ريبورترز" فإن " روسيا تتحسب للتواجد العسكري الأميركي في الشرق الأوسط الذي لا يزال يمثل قوة عسكرية لا يستهان بها، ولذلك فإن أجهزة المخابرات والقوات الخاصة الروسية، تعزز من قدراتها على الأرجح في قاعدة طرطوس". وحسب موقع "بيزنس انسايدر" فإن "النظام السوري يحاول الاستفادة من التواجد الروسي في منطقة طرطوس لتعزيز قبضته على غرب سورية (اللاذقية وطرطوس) منطقة العلويين التي تنتمي إليها عائلة الأسد، في المقابل تستفيد البحرية الروسية من طرطوس كمنطقة حيوية في الساحل السوري على البحر المتوسط لزيادة توسيع نفوذها في المنطقة" (ناصر، 2013) .

3.1.5 الدوافع الإستراتيجية

أصبح تحقيق الربح هو أحد أهم العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الروسية مقارنة بالعامل الإيديولوجي الذي ميز سياسة الاتحاد السوفيتي السابق، لكن يبقى تفسير الموقف الروسي من الأزمة السورية بدافع تحقيق المصالح الاقتصادية والعسكرية نسبي بوجود الدافع الجيوستراتيجي، لأن تحقيق هذه المصالح في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وسوريا بصفة خاصة يرتبط ارتباطا وثيقا بميزان القوى على الصعيدين العالمي والإقليمي(الشيخ، 2015).

سوريا اليوم تعتبر منطلقاً مثالياً لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بحكم موقعها الجغرافي المتميز، وتحالفاتها الإقليمية مع إيران وحزب الله، ذلك أن سقوط النظام السوري يفتح باب تصفية الحسابات القديمة بين الولايات المتحدة و إيران وكسر شوكة هذه الأخيرة، وأشار لافروف إلى أن" المطالبة بتغيير النظام في سورية حلقة في لعبة جيوسياسية تقصد إيران أيضا"، كما أكد " أن سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط وأن زعزعة الاستقرار هناك ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدا عن سوريا نفسها "، فروسيا ترى أن سوريا حجر زاوية في أمن منطقة الشرق الأوسط، وعدم استقرار الوضع فيها أو نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتما إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة، ويؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وتهديد حقيقي للأمن الإقليمي (قبلان، 2013).

إضافة لذلك تنظر موسكو للولايات المتحدة الأمريكية , بأنها تسعى إلى إحكام قبضتها على المنطقة , والحد من الشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية الصاعدة التي تتصدرها روسيا والصين، من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافيا و سياسيا، وإضعاف القوى الإقليمية المهمة الكبرى، العربية وغير العربية، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها ولا تهدد مصالحها في المنطقة(الشيخ، 2015).

كما أن روسيا تنظر لسقوط النظام السوري، هو سقوط لأهم منطقة استراتيجية لها في العالم العربي، وهذا بدوره يعني أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما أن النفوذ الأمريكي في المنطقة سيتوسع بلا حسيب أو

رقيب ، وسيكون من الصعب جدا على إيران أن تستمر في صمودها أمام الضغط الغربي. كما أن إيران وسورية هما امتداد جغرافي للحدود الجنوبية الروسية، ومن ثم فإن سقوط النظام السوري الحالي يعني أن جبهة المواجهة مع الغـــرب ســـوف تقترب من الحدود الروسية في منطقة القوقاز، ومن جمهوريات آسيا الوسطى التي تكون مجال روسيا الحيوي الطبيعي، بما يمكن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حول روسيا، و مواصلة خططها الرامية إلى نشر الفوضى فـــي محـــيط روســـيا والصين(الشيخ، 2015).

4.1.5 الموقف الروسي من الأزمة السورية

تعود علاقات روسيا في سوريا إلى عام 1970، في عهد الـــرئيس الســـوري حافظ الأسد إذ جعل سوريا تنحاز إلى معســـكر الاتحـــاد الســـوفيتي، وتعـــززت العلاقات السورية الروسية بشكل كبير لترتقي إلى مستوى التحالف الاســـتراتيجي، ومن بعده استمرت العلاقات بعد تسلم ابنه الرئيس بشـــار الأســـد الســـلطة، إذ ان سوريا تشكل بعدا مركزيا في الرؤية الإستراتيجية الروســـية، ذلـــك أن القاعـــدة البحرية في طرطوس تشكل القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر الأبـــيض المتوسط، فسوريا تشكل أحد المداخل الأساسية لروسيا في الشرق الأوسط (بشاره، 2014).

بدأت الأزمة السورية مرتبطة بصيرورة الربيع العربي إلا أنها ســـرعان مـــا تحولت إلى صراع نفوذ بين الدول الإقليمية الكبرى ثم أخذت ترتبط بمستوى أعلى من التنافس بين القوى العظمى في النظام الدولي، وتحديداً روســـيا مـــن جهـــة و الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي من جهة أخرى.

لقد كانت الحالة السورية خروجاً عن الخط العام للسياسة الروسية تجاه الثورات العربية، إذ كانت موسكو أسرع استجابة وحسما في مواقفها تجاهها، فعقب اندلاع التظاهرات السلمية ضد الرئيس بشار الأسد ونظامه اتخذت موسكو فـــي البدايـــة موقفاً وسطاً بين النظام السوري والمعارضة منطلقة من حق الشعب السوري فـــي التغيير، وحذر الرئيس الروسي آنذاك ديمتري مدفيديف القيادة السورية ورأى أنه

ينتظر الأسد مصير مخز إذا لم يبدأ حوار مع المعارضة ويباشر الإصلاحات، وكان تحولاً مهما ما حدث في الموقف الروسي مع تصاعد الثورة السورية واستخدام سلطات النظام العنف ضد المتظاهرين ثم لجوء المعارضة إلى القوة ضد الجيش النظامي الموالي للأسد، حيث حمّلت موسكو المسؤولية للسلطة والمعارضة معا ورفضت رفضاً قاطعاً أي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر، وكان موقف موسكو انطلاقا من حتمية الحل السلمي وجلوس جميع الأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات(علي أحمد وأخرون، 2014).

ويؤكد رئيس الوزراء الروسي الأسبق "يفغيني بريماكوف" صحة الموقف الروسي حيث قال " أعتقد أن روسيا تنتهج موقفاً يمكن أن نسميه بأنه الموقف الوحيد الصحيح في هذه الأوضاع فلو كنت رئيسا للحكومة حاليا أو وزير للخارجية لكنت اتخذت الموقف نفسه وطبعا هذا لا يعني أنه الموقف الفائز" و يضيف " موقفنا أخلاقي وجوهره المحافظة على حياة الملايين من الناس وكذلك الاهتمام باستقرار منطقة مهمة واسعة وهذا هو الموقف الوحيد الممكن في مثل هذه الأوضاع، أما كيف ستكون النتيجة فأكرر بأنها غير معروفة وليس هناك من يعلم هل سنحصل على العدالة". وعلى هذا روسيا أعلنت معارضة أي قرار دولي عسكري بشأن سوريا متأثرة وومستاءه بالخديعة الغربية لحل الأزمة الليبية بحجة حماية المدنيين من معمر القذافي (علي أحمد وأخرون، 2014).

من جهه أخرى فالقوة العالمية التي يحتاجها فلاديمير بوتين إلى استعادة الشرق الأوسط، هي في إبقاء موطئ قدم له في سوريا، إذ يرى أن سقوط الأسد يقوض إستراتيجيته بشكل كبير، ويضر بالمصالح الروسية في سوريا، إلا إذا وجه الولايات المتحدة إلى صراع آخر لفترة طويلة مكلفة في الشرق الأوسط(الأسعد، 2012).

كما أن الرئيس بوتين يرى أن قضية سوريا هي أهم معركة لها في البحر المتوسط, لأنه بخروجها من هذه المياه فإنها تكون قد غادرت الشرق الأوسط كله بعد أن خرجت من ليبيا والعراق، ويثبت أن أهمية هذه المنطقة لروسيا في تحرك الأساطيل واستعراض القوة البحرية من خلال تواجد الأسطول الروسي أمام

الساحل السوري وتواجد الأسطول السادس الأمريكي وبعض سفن الأسطول الفرنسي والبريطاني في عرض المتوسط وأمام السواحل الليبية (راندا، 2013).

يخدم بقاء الأسد في السلطة عدداً من المصالح الروسية، حيث أثبتت سورية أنها دراسة حالة بالغة الأهمية في الجهود الروسية الرامية إلى منع الولايات المتحدة من استخدام القوة ضدها، كما سعت روسيا إلى تجنّب تغيير النظام السوري بتدخل قوى أجنبية في سورية، وهو ما ستكون له نتائجه الخطرة على الدول المحيطة بروسيا في حقبة ما بعد الاتحاد السوفييتي والأجزاء المسلمة من الاتحاد الروسي نفسه، إضافة إلى ذلك كانت ومازالت سورية مستورداً رئيساً لصناعة الأسلحة الروسية على مدى عقود، إذ تستخدم القوات المسلحة السورية أسلحة سوفييتية وروسية، كما أن أغلب الضباط السوريين تلقوا تدريباتهم في روسيا (العبيدي، 2015).

كما تُعد سورية بلداً محورياً بالنسبة إلى التطلّعات الروسية الجيوسياسية، إذ تحتفظ البحرية الروسية بقاعدة عسكرية لإعادة التموين والصيانة في ميناء طرطوس السوري، حيث تمثل هذه القاعدة الإستراتيجية موضعاً مهماً في الطموحات الروسية الرامية إلى لعب دور جيوسياسي أكبر في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، إضافة إلى الدوافع الاقتصادية والعسكرية والإستراتجية من التدخل الروسي في الأزمة السورية هنالك أيضاً بعداً إيديولوجياً في نهج السياسة الروسية تجاه الأزمة، حيث أصبحت الكنيسة الأرثوذكسية حليفاً وشريكاً سياسياً رئيساً للكرملين، فإن فكرة حماية الأقلية المسيحية المتضائلة في سورية وفي الشرق الأوسط عموماً بدأت تبرز على ما يبدو، باعتبارها مصلحة جيوسياسية جديدة، من ناحية الخطاب الديني الروسي على الأقل(تشوركين، 2015).

وعلى هذا انقسمت الجهود الروسية في حل الأزمة السورية إلى مسارين وهما مسار دبلوماسي, ومسار عسكري كالآتي :

- المسار الدبوماسي الروسي لحل الأزمة السورية

أثمرت المساعي الروسية في حل الأزمة السورية سلمياً بتحرك الأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي ومشاركة جميع الأطراف المحلية والدولية فيه ، حيث اجتمعت "مجموعة العمل الدولية حول سوريا" في جنيف بدعوة من مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا كوفي عنان الذي قدم استقالته فيما بعد , وتولى مكانه الأخضر الإبراهيمي، وشارك في الاجتماع وزراء خارجية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي الصين , وفرنسا , وروسيا , وبريطانيا , والولايات المتحدة , إضافة إلى تركيا، كما حضر عن الجانب العربي، كل من أمين عام الجامعة العربية، ووزراء خارجية العراق، والكويت، وقطر. كما شارك أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، ومسؤولة الشؤون الخارجية والأمن بالإتحاد الأوروبي كاثرين آشتون(بيومي، 2014).

أتى بعد ذلك بيان (جنيف 1) في 30 يوليو 2012 وتم الإعلان فيه عن أن أي تسوية سياسية للأزمة السورية يجب أن تتضمن مرحلة انتقالية من خصائصها: توفير مستقبل يمكن أن يشارك فيه السوريون كافة، وتحديد خطوات واضحة وفق جدول زمني حاسم باتجاه تحقيق ذلك المستقبل، وأن تكون هذه التسوية قابلة للتحقق في مناخ من الأمن والاستقرار للجميع، وأن يتم التوصل لهذه المرحلة الانتقالية بسرعة دون مزيد من إراقة الدماء والعنف(بيومي، 2014).

إلا أن الخارجية الأمريكية صرحت بأن هذا الاتفاق يمهد الطريق لمرحلة ما بعد الأسد وأن أيامه في السلطة أصبحت معدودة، في حين صرح وزير خارجية روسيا بأن اتفاق جنيف لم يشترط تنحي الأسد، وأدى هذا التباين في تفسير البيان الختامي الصادر عن اجتماع جنيف إلى فشله و عدم تطبيق بنوده، رغم تعثر الجهود الروسية في إنجاح المؤتمر الدولي الأول لحل الأزمة السورية سلمياً، إلا أنها استطاعت أن تجنب سوريا والمنطقة بأكملها حرب جديدة، فقد لعبت روسيا دوراً محوريا في منع توجيه ضربة عسكرية أمريكية للنظام السوري ونجحت الدبلوماسية الروسية في إيجاد حل دبلوماسي للأزمة(العبيدي، 2015).

لاحقاً , وتحديداً في 21 أغسطس 2013، وردت أنباء عن هجوم بسلاح كيميائي على مناطق بريف دمشق وأدى إلى مقتل مئات الأشخاص، وذلك بعد

وصول فريق خبراء الأمم المتحدة إلى سوريا للتحقيق في معلومات عن استخدام النظام للأسلحة الكيميائية، وتناقلت وسائل الإعلام صوراً ومقاطع فيديو ظهرت فيها جثث ومصابون، بمن فيهم عدد كبير من الأطفال ضحايا للهجوم بالغازات السامة، وعلى إثر هذه الأحداث أفضت التحركات الدبلوماسية الروسية في ظل الإصرار الأمريكي على توجيه ضربة عسكرية لسوريا، إلى طرح روسيا لمبادرة تجنبها الدخول في حرب، حيث أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي عقد في 9 سبتمبر 2013 أنه إذا كان من شأن فرض رقابة دولية على الأسلحة الكيميائية السورية أن يوقف التدخل العسكري في سورية، فإن روسيا على استعداد للعمل مع الجانب السوري بهذا الشأن، وقال: "نحن لا نعرف ما إذا كانت سورية ستوافق على ذلك، ولكن إذا كان من شأن فرض رقابة دولية على الأسلحة الكيميائية في هذا البلد، فإن هذا سيجنب سوريا خيار الضربات العسكرية، كما سندعو دمشق ليس فقط إلى وضع مستودعاتها للسلاح الكيميائي تحت الرقابة الدولية، بل أيضا لإتلافها فيما بعد، وانضمام سورية الكامل إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية"، وفيما بعد انصاغت سوريا لمبادرة روسيا وقامت بإتلاف أنشطتها الكيميائية تحت الرقابة الدولية(تشوركين، 2015, ص2).

نجحت روسيا من خلال هذه المبادرة في تحقيق نصر دبلوماسي، إذ أثبتت نفسها كقوة فاعلة لا يمكن تجاوزها في الأزمة السورية، ونجحت في منع توجيه ضربة عسكرية لسوريا، وتزامن هذا مع استعراض لقواتها في شرق المتوسط في رسالة واضحة بأنها لن تسمح بتوجيه أي ضربة لإسقاط النظام، كما وعززت موقعها على الساحة الدولية والإقليمية، إضافة إلى تأكيد موسكو على المبدأ الذي تنادي به وهو عدم التدخل في الشئون الداخلية مقابل مبدأ التدخل الإنساني الذي تتبناه القوى الغربية، كذلك نجحت في فرض رؤيتها السياسية الخاصة بمؤتمر جنيف 2(الشيخ، 2015).

فيما بعد شكل انعقاد مؤتمر جنيف 2 في يناير 2014 بداية لانطلاق مسار تفاوضي يمثل "الطريق الوحيد" المتفق عليه حتى لحل الأزمة السورية ، علماً أن مؤتمر جنيف 2 هو أول مؤتمر تتشارك فيه وفود من النظام السوري والمعارضة

السورية على طاوله واحده، علماً أن المعارضة في ذلك الوقت كانت تعاني من حالات انقسام داخل صفوفها، ومما زاد ذلك تعقيداً مشاركة إيران في المؤتمر بالموازاة مع المشاركة التركية، حيث استبعدت هذه المشاركة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية، وفي المقابل فإن الأطراف الراعية ل جنيف 2 روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة أصرت على استمراره حتى إن لم يحقق نتائج سريعة، لأن توقفه والاعتراف بفشله يعني اتخاذ قرارات لا أحد يريد اتخاذها، فقد كان اقتناع هذه الأطراف يتمثل في أن الأزمة السورية بتعقيداتها وتشعباتها لا يمكن حلها وتسويتها من الجولة الأولى أو حتى من عدة جولات (الشيخ، 2015).

- المسار العسكري الروسي في سوريا وتداعياته

التدخل العسكري في سوريا أثار العديد من الاستفسارات البالغة الأهمية حول خلفية هذا التدخل بمعنى هل هو مبادرة روسية خالصة، أم انه جرى بمستوى معين من التنسيق مع الولايات المتحدة، وما هو مداه الزمني والنوعي، أي ما هي المدة التي سيستغرقها هذا التدخل العسكري، وهل سيظل مقتصراً على الضربات الجوية مع الاستعانة بقوات الجيش السوري على الأرض، أم سيتسع نطاق التدخل الروس ليصل إلى القوات البرية، وما مدى تأثيره في القوات المتصارعة على الساحة السورية وعلى واقع القوى الإقليمية، ومستقبل الصراع الجاري في المنطقة، وكذلك كيف سيؤثر هذا التدخل على حل الأزمة. فهذه الاستفسارات متعددة وتعكس في حقيقتها مدى التعقيد والتداخل والتشابك الذي وصل إليه المشهد السوري، وترى الدراسة إن الاجابه عليها ستكشف عن الجوانب المختلفة لتأثير هذا التدخل العسكري وتداعياته، والتي ستقوم هذه الدراسة بتقسيمها كالآتي :

أولاً : خلفيات التدخل الروسي في سوريا :

1- يصعب القول، استناداً إلى العديد من المؤشرات، أن التدخل العسكري الروسي في سوريا كان مفاجئا للولايات المتحدة، لأن أجهزة الاستخبارات والمعلومات الأمريكية تتابع بدقه ما يجري على الساحة السورية لحضه بلحظه، ومن ثم فهي تستطيع أن تتوقع إمكانية حدوث شيء ما، وهو ما

قامت به بالفعل مراكز التفكير والبحوث الأمريكيـــة، فمتابعـــة مـــا نشـــرته وتوقعته هذه المراكز حول التحركات الروسية على الأراضي السورية، قبل الإعلان الرسمي عن الضربات الروسية، تؤكد ذلك (سلامه، 2016).

2- لا يعني هذا وجود تخطيط استراتيجي مسبق بين روسيا والولايات المتحـــدة الأمريكية حول هذا التدخل، لوجود العديد من التناقضات الإستراتيجية التـــي يصعب في ضل استمرارها حدوث هذا التنسيق على هذا المستوى ولكن هذا لا يمنع من وجود تنسيق عملياتي، بحيـــث يـــتم تجنـــب أي حـــادث أو أي مواجهات بين القوات الجوية للبدين خاصة أن الولايات المتحدة تقوم بعمليات جوية في سوريا في إطار التحالف الدولي لمحاربة داعـــش والنصـــر (أبـــو عامود، 2016).

3- التدخل الروسي ليس هو التدخل العسكري الوحيد في سوريا، فمنـــذ تفجـــر الأزمة تعددت صور التدخل العسكري الخارجي مـــن جانـــب العديـــد مـــن الأطراف الدولية والاقليميه بما في ذلك استخدام الضربات الجوية، كمـــا أن توجه روسيا لدعم النظام السوري بوصفه حليفها في الصراع الـــدائر فـــي سوريا ليس فريداً أو غريباً عما يجري في سوريا فالعديـــد مـــن الأطـــراف الاقليميه والدولية قامت بالفعل نفسه عندما تعرضت العناصر التي تؤيدها إلى الهزيمة , أو تغير ميزان القوه لغير مصلحتها و وربما هذا هو السبب الـــذي أدى إلى إطالة أمد هذا الصراع (الشيخ، 2016).

4- الأهداف المعلنة للتدخل العسكري الروسي واضحة، وهـــي دعـــم النظـــام السوري وضرب داعش والجماعات الإرهابية الأخرى التي تحارب النظـــام السوري(السيد، 2016).

5- يستند التدخل الروسي إلى طلب الرئيس السوري بشـــار الأســـد بالتـــدخل للمساعدة في مواجهة الجماعات المسلحة والإرهابية، وذلك ارتكـــاز علـــى الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين، استندت روسيا لهذا الطلب في تدخلها، كمـــا حرص الخطاب السياسي الروسي على تأكيد يعد محاوله ذات مغزى سياسي من جانبها لتثبيت أسس شرعية الدولة والنظام في سوريا (يونس، 2016)

ثانيا : المدى الزمني والنوعي للتدخل العسكري الروسي

أشارت بعض التقارير الإعلامية أن العمليات الروسية ستستمر على مدى يتراوح بين ثلاث وأربع أشهر، في حين ذكرت الدراسات وجود علاقات ارتباط بين المدى الزمني لهذه العمليات وقدرة الجانب الروسي على مدى تحمل تكلفتها، وذكرت إحداها أن تكلفة اليوم الواحد تصل إلى أربع ملايين دولار وان أقصى مدى زمني ممكن لاستمرار العمليات الروسية لا يتجاوز ستة أشهر، وذلك أن مع الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجه روسيا، نظراً لانهيار النفط والعقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة عليها نتيجة الأزمة الأوكرانية . وما يجب ملاحظته بالنسبة لتقدير التكلفة الأمريكي هو انه مبالغ فيه نسبيا، لان عناصر التكلفة الروسية وقيمتها تختلف اختلاف نسبياً، لان عناصر التكلفة الروسية وقيمتها تختلف اختلافاً كبيراً عن عناصر التكلفة الأمريكية وقيمتها من حيث انخفاضها النسبي، الأمر الذي يرجح إمكانية اتساع نطاق المدى الزمني لهذه العمليات بما يتناسب مع مدى تحقق الأهداف الإستراتيجية الروسية (أبو عامود، 2016).

وفيما يتعلق بالجانب النوعي لتدخل الروسي، وهل سيستمر معتمدا على الضربات الجوية أم سيتطور في اتجاه مشاركة القوات البرية الروسية في المعارك الدائرة في ساحة القتال يمكننا أن نشير إلى ما يأتي : (مروه، 2016).

أ- على المستوى الرسمي المعلن من الجانب الروسي , فان روسيا لن تشارك بأي قوات بريه في سوريا، كما أن هناك تنسيقاً وتعاوناً ميدانياً مع الجيش السوري فضلاً عن تعاون استخباراتي مع سوريا، والعراق، وإيران (الحاج، 2016).

ب- على المستوى الغير رسمي ، تشير بعض الدراسات إلى صعوبة استمرار الاعتماد على قوات الجيش السوري، نظراً لما تعرض له الجيش من استنزاف وخسائر ماديه ومعنوية تشمل، المعدات، والأسلحة والعناصر البشرية على مدى الأقرب للاحتمال هو إمكانية استعانة روسيا بعناصر من القوات الحليفة لـ سوريا سواء إيران، أو حزب الله وان تضطر إلى

استخدام عناصر من قواتها البرية وهو ما قد يؤدي إلى وقوعها في فخ التورط لزمن غير معروف، ويخرج عن نطاق سيطرتها في سوريا (مروه، 2016).

ج- من ناحية أخرى , توضح بعض التقارير العسكرية مشاركة عناصر من القوات الروسية الخاصة في بعض العمليات البرية الجارية في سوريا وكذلك مشاركة عدد من الخبراء الروس في تقديم العون الاستراتيجي والتكتيكي للقوات السورية وتوجيهها ميدانياً وذلك لمواجهة أوجه النقص التي يعانيها الجيش السوري (مروه، 2016).

ومن ثم ، يمكن القول أن الجانب الروسي سيتجنب المشاركة بقوات بريه بشكل مباشر وبأعداد كبيره، وانه سيستبدل بذلك أما بقوات حليفه لنظام السوري، أو من خلال قوات خاصة أو من خلال تقديم الدعم الفني لقوات الجيش السوري عبر الخبراء والمستشارين وصولاً إلى البدء في علاج أوجه القصور أو الضعف وإعادة البناء لهذا الجيش، ومن الجدير بالذكر أن كلا من المدى الزمني والنوعي للتدخل الروسي بالمفهوم المتقدم يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الأوضاع الميدانية في الساحة السورية، في مواقف القوى الداخلية والإقليمية، والدولية بأشكال وصور مختلفة (كيله، 2016).

ثالثاً: تأثير التدخل العسكري الروسي في تغيير قواعد الصراع الدولي

للتدخل الروسي آثاره الواضحة على القوى المتصارعة على الساحة السورية، وسوف نتناول ذلك التأثير على مستويين : (أبو عامود، 2016).

المستوى الأول وهو كل قوة من القوى الرئيسية المتصارعة في سوريا، أما المستوى الثاني فهو على مستوى تأثير التدخل في العلاقات بين هذه القوى وبعضها بعضاً، وفي تأثير علاقاتها بالقوى الداعمة لها .

المستوى الأول : فيما يتعلق بالتأثير في كل من القوى الرئيسية، سنبدأ بقوات **الجيش السوري** التي ساعدها التدخل الروسي على التقاط أنفاسها، وإعادة السيطرة على بعض المناطق التي فقدتها سواء لحساب "جبهة النصرة" أو "الجيش الحر"، واستطاعت إلى حد ما وقف من تمدد "داعش" في بعض المناطق الحيوية

بالنسبة لعملياتها التكتيكية في مواجهة بعض الجماعات المسلحة (أبو عامود، 2016).

وبالنسبة **للجيش الحر** الذي تكون من عناصر منشقة عن الجيش السوري في البداية، ثم انضمت إليه عناصر أخرى بعد ذلك، فانه يبدو أكثر المتضررين من التدخل الروسي، حيث انه يتعرض للضربات الجوية، وقد تساءل وزير الخارجية الروسي في تصريحاته الأخيرة عن المقصود بالجيش الحر، وأين يوجد، وما هي مواقعه، ومدى إمكانية تمييزه عن الجماعات الأخرى في سوريا (أبو عامود، 2016).

وفيما يتعلق **بجبهة النصرة**، التي تمثل " القاعدة في بلاد الشام "، فقد تعرضت معاقلها في اللاذقية لضربات شديدة من جانب القوات الروسية، إضافة إلى مواقعها في محافظة ادلب التي تسيطر عليها، إضافة إلى النجاح النسبي في منع وصول إمدادات السلاح إلى الجماعات المسلحة والموجودة بالمنطقة، فوفقاً لتقارير إعلامية، صرح مسؤول جيش الفتح في ادلب بأنه تم الاتفاق مع نظيره فتح حلب، على تغيير مسار الأسلحة مقابل نيل حصتها المقررة لوقف تقدم الجيش السوري في ريف حلب الجنوبي، وأعرب متحدثون باسم "النصرة" و "جند الشام" عن تخوفهم من استهداف الروس لطرق الإمدادات الجديدة في ادلب، الأمر الذي يؤدي إلى وقف حركة تدفق السلاح، وإغلاق تركيا لحدودها في وجهها، ومع ذلك فلا يمكن القول بان هذه الجماعات قد أُجهضت عناصر قوتها بالقدر الكافي، ويرجع ذلك لتلقيها الدعم المادي والعسكري من بعض القوى الإقليمية والدولية (مرشد، 2015).

بالنسبة **لتنظيم "داعش** " فقد تعرضت معاقله في سوريا لضربات جوية روسية وفقاً للتقارير العسكرية الروسية الصادرة خلال الفترة الأخيرة، وتشير هذه التقارير إلى أن سلاح الجو الروسي شهد غارات على ما يزيد على ألفين وخمسمائة موقع تابع لتنظيم "داعش" في سوريا منذ بدء العملية وحتى نهاية شهر نوفمبر 2015 (مرشد، 2015).

وأوضح المتحدث باسم قيادة الأركان الروسية أن المقاتلات الروسية ستستمر في شن ضرباتها المكثفة على تنظيم "داعش" الإرهابي، وانه تم تدمير مراكز مختلفة للقيادة، ومراكز تدريب للإرهابيين، ومعامل وورش لصنع العبوات الناسفة والصواريخ ومستودعات للذخائر والوقود، ومع ذلك لا توجد معلومات موثقة توضح مدى تأثير هذه الضربات الفعلي على هذا التنظيم (مرشد، 2015).

أما بالنسبة **للقوى الكردية**، فقد ظهرت بعض البوادر على إمكانية استفادتها من التدخل الروسي، خاصة في نطاق مدينة حلب، والتي لازال الجيش السوري يسيطر على ثلثيها المرتبط ببقية المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة من خلال طريق ضيق، إلا أن هذا الممر يضيق أكثر فأكثر، جراء عمليات تنظيم داعش شرقاً، "وجبهة النصرة " غرباً . من هنا ومن أجل الفوز في المعركة على حلب، ستكون هنالك حاجة للتعاون مع حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يحرص على ربط الكانتونات الخاصة به في جميع أنحاء كوباني وعفرين وفتح ممر لحي الشيخ مقصود بالمنطقة الكردية في حلب . وقد أشار زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي صالح مسلم في مقابله إعلاميه إلى أن الحزب ربما يسعى لعقد تحالف استراتيجي مع الأسد وروسيا من اجل تحقيق هذا الهدف، وقد ازدادت احتمالات ذلك بعد إسقاط تركيا للطائرة الروسية، واتجاه روسيا لاتخاذ إجراءات عقابيه تجاه تركيا، فقد بدأت موسكو في إجراءات التقارب مع الأكراد السوريين رغم علمها مسبقاً بمخاوف انقره من علاقاتهم بحزب العمال الكردستاني، الخصم العنيد لتركيا، وهو ما كشفت عنه تقارير روسية من إقليم كردستان سوريا قد يفتح مكتب تمثيل رسميا في روسيا بهدف تعزيز التعاون بين موسكو والأكراد في للقتال ضد تنظيم داعش، وهو ما أكده مصدر كردي قائلا انه تعذر تحقيق هذه الفكرة في وقت سابق، نظرا لبعض المشكلات الفنية، ولكن الجانب الروسي لم يضع أي عراقيل، وقد يجري بحث هذه المسالة خلال المشاورات التي تجريها قيادات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري مع وزارة الخارجية الروسية، خلال هذه الفترة (أبو عامود، 2016).

ولكن الملاحظ أن هذا الاتجاه يواجه بمعارضة تركية شديدة تحولت إلى ضغوط مباشره من خلال قيام الجماعات المسلحة كـــ" أحرار الشام"و "النصرة" و"تجمع استقم كما أمرت "و"جيش الثوار" بهجمات مسلحة على المناطق والقرى الكرديـــة في حلب.

أما **حزب الله والمليشيات الشيعية** الأخرى المشاركة في العمليات إلى جانـــب قوات الجيش النظامي السوري، فإنها قد تكون استفادت من التدخل الروسي، حيث انه وفر لها الغطاء السياسي للعمل كما انه اخضع نشاطها إلى قدر من التنظيم بما يتلائم مع الأهداف التي تسعى روسيا لتحقيها الأمر الذي زاد من قـــدرتها علـــى الحفاظ النسبي لتحقيقها، الأمر الذي زاد من قدرتها على الحفاظ النسبي على مـــا حققته على المستوى الميداني (منصور، 2016).

المستوى الثاني : لتأثير التدخل الروسي في القوى المتصارعة في سوريا يتعلق بطبيعة العلاقات فيما بينهما، وفي هذا الإطار نشير إلى أن التدخل قـــد أدى إلـــى الدعوة إلى التوحد بين الفصائل والجماعات السنية المسلحة، سواء على المســـتوى العسكري، أو المستوى السياسي، أو الاثنين معا، فقد اصدر 75 فصـــيلاً ســـوريا بيانات أعلنت فيه رفضها لمقترحات المسؤول الأممي عن الملف السوري ستافان دي ميستورا، كما دعا بعض قادة بعض هذه الجماعات إلى ضرورة التوحد فـــي مواجهة ما سموه بالحملة الصليبية الغربية – الروسية، كما أدى هذا التدخل إلـــى حدوث نوع من الصراع والقتال بين بعض هذه الجماعات و"جبهة النصرة" فـــرع تنظيم القاعدة، وجبهة ثوار سوريا التي يتزعمها جمـــال معـــروف، أحـــد اكبـــر التنظيمات المحسوبة على الجيش الحر، هذا فضلاً عن القتال بـــين بعـــض هـــذه الجماعات والأكراد، من ناحية أخرى يمكن القول أن هذا التدخل قد أدى إلى زيادة الدعم المقدم إلى الجماعات التي يستهدفها القصف الروسي، وهو ما يرى بعـــض المحللين انه سيؤدي إلى إطالة أمد الصراع (منصور، 2016).

رابعا: تأثير التدخل العسكري الروسي في القوى الإقليمية المنخرطة في الصراع

اتسمت البيئة الإقليمية المحيطة بالأزمة السورية بازدياد حدة التوتر والصـــراع بين القوى الإقليمية الرئيسية، ويعد الصراع الإيراني – السعودي أحـــد العناصـــر

الرئيسة الحاكمة لتطورات الأوضاع على الساحة السورية، وقد تطور ليأخذ شكل الحرب بالوكالة بين الجماعات السنية المتشددة والميليشيات الشيعية في سوريا، وقد أدى هذا إلى إطالة أمد الحرب الأهلية السورية ولكن هذا الصراع لم يقتصر على الساحة فحسب، بل امتد ليشمل المنطقة بالكامل، حيث نجحت إيران في أحكام سيطرتها على العراق، وعلى الأوضاع في لبنان من خلال حزب الله وفي سوريا وفي اليمن، من خلال مساندتها للحوثين، وما نتج عن ذلك من تطورات في الأزمة اليمنية، كما أدى التوصل إلى اتفاق بشان الملف النووي الإيراني مع مجموعة 5+1 إلى ازدياد ملحوظ في عناصر القوة الإيرانية بحكم اقتران تنفيذ الاتفاق برفع العقوبات الدولية عنها، ورغم علاقة التحالف الاستراتيجي التي جمعت بين إيران وروسيا، فان الأخيرة استشعرت خطرا على مصالحها الإستراتيجية نتيجة تنامي عناصر القوة الإستراتيجية الإيرانية، ومن ثم كان من العوامل الدافعة لقرارها بالتدخل في سوريا ضرورة تحجيم الدور الإقليمي الإيراني، تمهيداً لإعادة تأهيله في المرحلة القادمة بما يتناسب مع المستجدات، ويبدو أن الجانبين الروسي والإيراني قد توصلا إلى صيغة مناسبة لتنظيم علاقتهما بصفة عامه، وتوزيع الأدوار في إدارة الصراع على الساحة السورية، وبالتالي فقد تكون إيران قد قدمت بعض التنازلات المحدودة في سوريا للحفاظ على استمرار تحالفها الاستراتيجي مع روسيا (أبو عامود، 2016).

أما الطرف الإقليمي الأخر الذي يبدو انه أكثر تضررا، فهو تركيا التي قامت بتوظيف الجماعات المتطرفة لتحقيق العديد من أهدافها الإستراتيجية في المنطقة، ويكفي النظر إلى الخريطة السورية الحالية، والمناطق التي تسيطر عليها الجماعات الكبيرة كـ "النصرة " و"داعش" وغيرهما، لتبين حقيقة الأهداف الاسترتيجية التركية، ومن ثم نستطيع القول أن احتواء المطامح التركية في المنطقة بصفه عامه، وفي سوريا تحديدا، كان حاضراً في حسابات صانع القرار الروسي عند اتخاذه لقرار التدخل في سوريا للعديد من الأسباب، منها ما رصدته أجهزة الاستخبارات الروسية من تحركات تركية مع بعض القوى الإسلامية الانفصالية في روسيا، وفي دول آسيا الوسطى، هذا فضلا عن أن الدور التركي

المحتمل يرتبط بالاستراتيجيه الامريكيه الجديدة في المنطقة، والتي تقوم على أساس التخفيف من كثافة الوجود الأمريكي بالشرق الأوسط، وإعادة التوازن والتوجه نحو آسيا. هذا الارتباط يثير القلق الروسي، نظرا لحالة عدم الثقة القائمة في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، وللخبرة التاريخية السلبية في التعامل مع الولايات المتحدة، وتشير العديد من الدراسات إلى أن تركيا تعد اكبر الخاسرين من التدخل العسكري الروسي بحكم جوارها الجغرافي لسوريا، وتأثيرها الكبير في الشمال، فمن شان هذا التدخل أن يتجاوز بتداعياته مسألة "داعش" إلى التأثير سلباً في وضع المعارضة السورية المدعومة من تركيا في الشمال، واتساع نطاق الدور الكردي في شمالي البلاد(الشيخ، 2016).

كما أن التدخل العسكري الروسي في سوريا يضع سوريا على الحدود الجنوبية لتركيا، ويجعلها لاعبا رئيسيا يسعى إلى تغير قواعد الصراع داخل الحدود السورية، وذلك على حساب الدور التركي، وما يتبع ذلك من آثار سلبيه قد تصيب عمق الامن القومي التركي، خاصة مع العجز التركي المتزايد عن تغير الأوضاع الميدانية في سوريا وتواجه تركيا ضغوط روسية شديدة تضع العديد من القيود على سياستها في سوريا، مثل إقامة المنطقة الآمنة، وتقديم الدعم العسكري والبشري للفصائل المسلحة المدعومة من قبلها، خاصة أن موسكو قد حذرت سوريا، بالاضافه إلى التعامل مع أكراد سوريا، وقد ازدادت حدة هذه القيود بعد إسقاط تركيا لطائرة السوخري الروسية (يونس، 2016).

الطرف الإقليمي الثالث الذي تأثر بالتدخل العسكري الروسي في سوريا هو الطرف العربي، خاصة السعودية، وقطر، حيث امتد تأثير هذه الضربات الروسية إلى الفصائل العسكرية المدعومة منها، ومع ذلك فقد أعلن وزير الخارجية السعودي عن استمرا المملكة في تقديم الدعم للفصائل التي ترى السعودية أنها تمثل المعارضة المعتدلة، فان هنالك تباين في مواقف باقي الدول العربية في هذا الشأن وهو ما يعكس واقع الحال العربي بشأن قضية عربية بالأساس .مرشد 2015).

الطرف الإقليمي الرابع الذي تأثر نسبيا بالتدخل الروسي هو إسـرائيل، نظـراً لوجود حدود لها مع سوريا، الأمر الذي تطلب تنسيقاً روسياً- إسرائيلياً لمنع وقوع أي حوادث بطريق الخطأ، كما أن التهديد الذي تمثله إيران لحزب الله وإسـرائيل من الأمور التي تم بحثها وتنظيمها من الجانبين، في ظل التعـاون الاسـتراتيجي والميداني الروسي مع إيران وحزب الله في سوريا(مرشد، 2015).

خامسا: تأثير التدخل العسكري الروسي في سوريا على القوى الدولية الكبرى

كان للتدخل الروسي أبعادة الإستراتيجية الكبرى المرتبطة بالعلاقات بين القوى الدولية الكبرى، وبمستقبل النظام الدولي الجديد فلقد حمل هذا التدخل عدة رسـائل على هذا المستوى نوجزها على النحو الآتي: (أبو عامود، 2016).

1. أن الفراغ الاستراتيجي المحتمل في المنطقة بعد الخـروج الأمريكـي يمكن لروسيا أن تملأه .
2. إبراز , وتأكيد دور روسيا كقوة كبرى في منطقـه بالغـة الحساسـية بالنسبة لحركة التفاعلات الدولية .
3. إظهار العجز الأمريكي والغربي عن الانفراد بإدارة الأزمات الدوليـة، والتكلفة البشرية والإنسانية الناتجة عن ذلك .
4. حماية المصالح الإستراتيجية الروسية, من خلال الاحتفاظ بوجود بحري دائم في ميناء طرطوس واللاذقية الأمر الذي يسهل حركـة الأسـطول الروسي في البحر المتوسط ويبعده عن أي ضغوط محتملة من جانـب تركيا، عضو حلف شمال الأطلنطي .
5. يسهم الوجود الروسي في سوريا فالمحافظة على وضع روسيا كمـورد رئيسيي للغاز لأوروبا، وذلك لأنه يحول وفقاً لـبعض الدراسـات دون إنشاء خط لنقل الغاز القطري، عبر سوريا، وتركيـا وأوروبـا (أبـو عامود، 2016).
6. تأكيد فشل محاولات عزل روسيا، ومحاولة خلق أرضية مشتركة مـع الدول الأوروبية لوضع حد للعقوبات المفروضة علـى روسـيا بفعـل الأزمة الأوكرانية .

7. إظهار عناصر القوة العسكرية الروسية المتطورة، وتأكيد أن امتلاك هذه العناصر للاستخدام، وليس للردع فقط (أبو عامود، 2016).
8. تأكيد على أن الحل السياسي هو الحل الوحيد للازمة السورية، ولكن الحل السياسي كي يكون ممكن، فانه يتطلب توازناً معيناً بين القوى المتصارعة في سوريا، وهو ما حاولت روسيا تحقيقية بعد اختلال التوازن بشدة لمصلحة بعض القوى التي ترى روسيا بأنها قوى إرهابية، وان سيطرتها على الأوضاع في سوريا ستعد سابقة خطيرة لاختراق الدول وتحطيمها، عبر تعبئة وتجنيد، وتدريب، وتسليح عناصر خارجية، ونقلها إلى داخل الدول المستهدفة، وهو الأمر الذي يجب على المجتمع الدولي مواجهته، ومنع حدوثه، لأنه يعد مؤشراً على انهيار مجتمع الدول(أبو عامود، 2016).

من خلال ما تقدم ، نتوصل إلى أنّ التدخل العسكري الروسي في سوريا كشف الكثير من الحقائق المتعلقة بسياسات ومواقف القوى الدولية الكبرى تجاه المنطقة وقضاياها فيما يتعلق بمحاولة إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة على أسس طائفية ، وهو ما قد لا يتلاقي مع المصالح الإستراتيجية الروسية في المنطقة، وفي السياق ذاته، يأتي تباين مواقف القوى الكبرى تجاه الإرهاب، خاصة فيما يتعلق بتحديد الجماعات الإرهابية التي يتعين محاربتها، لأمور لا علاقة لها بالظاهرة الإرهابية ذاتها، ولكن الأمور تتعلق بالمصالح الضيقة لبعض القوى، ويمكن النظر إلى التدخل الروسي على هذا المستوى، بكونه بمنزلة نداء للمجتمع الدولي بضرورة إزالة التناقضات القائمة في مواقفها، حول القضية تحديداً وتكوين تحالف يعبر عن توحد مواقف الدول في مواجهة هذا النمط الوحشي من أنماط الفاعلين من غير الدول، ممثلاً في هذه الجماعات الارهابيه التي ضرب نشاطها المنطقة واتسع لشمل دول العالم كافة (سلامه، 2016).

أما فيما يتعلق بتأثير التدخل الروسي في حل الأزمة السورية نستطيع القول انه تأثير محدوداً، نظرا لتداخل الأطراف الدولية والاقليميه مع القوى الداخلية المتصارعة، وازدياد حدة الاستقطاب بين القوى الإقليمية المتدخلة في الصراع

ونشوء توازنات تداخليه وشبكات مصالح جديدة نظراً لامتداد أمد الصـــراع، هـــذا بالاضافه إلى إضفاء الطابع المذهبي، والطائفي والديني عليها، كلها أمور خـــارج نطاق السيطرة والتأثير الروسي وحدة (سليم، 2016).

5.1.5 دلالات سحب القوات الروسية من سوريا

في حقيقة الأمر يبدو هنالك توافق روسي – أمريكي وتنســيق مـــا بينهمـــا بخصوص التدخل والانسحاب العسكري الروسي في سوريا . فقـــد جـــاء قـــرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ببدء الضربات الجوية في سوريا يوم 30 سبتمبر 2015 مفاجئاً للكثيرين، أيضاً جاء قراره بسحب الجـــزء الأكبـــر مـــن القـــوات الرئيسية الروسية من سوريا في 15 مارس 2016 مفاجأة , حملت الكثيـــر مـــن الدلالات والرسائل داخل الأزمة السورية وخارجها يمكن أن نحللها كما يلي :

أولاً : أن روسيا معنية حقيقة بالتسوية السلمية، وتدعم المســـار الســـلمي لتســـوية الأزمة السورية التي أنهكت سوريا والعالم، وقد عبر الرئيس فلاديمير بوتين عـــن أمله في أن يشكل بدء سحب القوات الروسية من سوريا دافعـــاً إيجابيـــاً لعمليـــة التفاوض بين القوى السياسية السورية، فتوقيت إعلان القرار كان رسالة واضـــحة للمجتمعين في جنيف3 أنه لا يمكن المزايدة على الضربات الروسية , واســـتغلالها كذريعة لإفشال المفاوضات أو خرق الهدنة التي تم الوصول إليها، وأن روســـيا لا تدعم شخصا بعينه، ولكنها تدعم سوريا كدولة وكيان يضـــم حكومـــة ومعارضـــة عليها أن تجلس معاً وتجد طريقاً للخروج من هذا النفق المظلم إلى مســـتقبل آمـــن للشعب والدولة السورية.

ومن المعروف أن روسيا انفردت بموقفها الداعم للحل السلمي منذ بداية الأزمة السورية , وبذلت جهوداً دبلوماسية ضخمة خاصة خلال صيف العام الماضي لدفع المفاوضات بين الأطراف السورية والإقليمية المختلفة(الشيخ، 2016).

ثانياً : إن القرار الروسي قطع الطريق على تدخل أي قوى إقليمية فـــي ســـوريا بحجة مكافحة الإرهاب، ومن المعروف أن تركيا وقوى إقليميـــة أخـــرى أبـــدت استعداداً للتدخل في سوريا، وترى روسيا أن تدخلها سيزيد المشهد تعقيـــداً، ولـــذا

أرادات بقرارها هذا إجهاض أي محاولات لمزيد من التدخل في الشأن السوري، وأن يترك مستقبل سوريا ليقرره السوريون أنفسهم، حكومة ومعارضة (سليم، 2016).

ثالثاً : إن روسيا قد حققت أهدافها من الضربات في سوريا، فمنذ بدء الضربات الروسية أعلنت موسكو أن الهدف منها ليس تحرير سوريا بالكامل من الإرهاب، وحددت ثلاثة أهداف أساسية تتوقف حال تحقق الضربات الروسية، دون سقف زمني لذلك، وجاء في مقدمتها تصفية العناصر الإرهابية الشيشانية خاصة القيادات منهم الذين فروا إلى سوريا وأعلنوا استهدافهم وعداءهم لروسيا، ومن المعروف أن تنظيم "إمارة القوقاز الإسلامية" الذي يتخذ من الأراضي الروسية مقراً له أعلن مبايعته لتنظيم "داعش" في 21 يونيو 2015، وتزايدت أعداد المنخرطين في صفوف داعش من روسيا وجوارها في آسيا الوسطى على نحو خطير، واحتل عدد منهم مواقع مهمة ضمن صفوف التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق، وارتبطت بعض التشكيلات الشيشانية بما يطلق عليه "المعارضة المعتدلة" والبعض الآخر بداعش، على النحو الذي أصبحت معه سوريا حاضنة للعناصر الشيشانية المتطرفة التى فرت من روسيا ولا تريد لها الأخيرة العودة إليها (توشكين، 2016).

ويمثل الهدف الثاني في إقامة ما يطلق عليه "قوس الأمان" حول اللاذقية وطرطوس حيث القاعدتين الروسيتين، وذلك من خلال توجيه ضربات موجعة ومنهكة للإرهابيين وقطع خطوط الإمداد لهم مما يساعد على فرض سيطرة النظام السوري على المنطقة، ويصبح النظام قادراً على مواصلة العمليات العسكرية بقدراته الذاتية مع دعم روسي، أما الهدف الثالث للضربات الروسية فتمثل في تغيير موازين القوى على الأرض لتحريك عملية التسوية السلمية ودفع الأطراف المختلفة للقبول بالحل السلمي بالنظر إلى استحالة الحسم العسكري للأزمة، ووفق الرؤية الروسية تم تحقيق الأهداف السابقة فقد أكد وزير الدفاع سيرجى شويجو إن سلاح الجو الروسي نفذ، منذ 30 سبتمبر 2015، أكثر من 9 آلاف طلعة، استطاعت القوات الروسية خلالها القضاء على أكثر من 2000 إرهابي في سوريا

من بينهم 17 قائداً للمجموعات الإرهابية، تسللوا إلى سوريا من روسيا، وأن القوات السورية مدعومة بسلاح الجو الروسي حررت 400 مدينة وقرية سورية , واستعادة السيطرة على أكثر من 10 آلاف كيلومتر مربع من أراضى البلاد، تمثل في مجموعها نحو 30% من الأراضي التي كان يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي، إضافة إلى إضعاف التنظيم، وأن القوات الروسية تمكنت خلال هذه الفترة من عرقلة تجارة الإرهابيين بالنفط والقضاء عليه بشكل كامل فى بعض المناطق، وأن الطيران الحربي الروسي دمر في سوريا نحو 209 منشآت خاصة بإنتاج النفط تابعة للإرهابيين، فضلاً عن أكثر من 2000 شاحنة لنقل المنتجات النفطية، كما استطاع وقف وتدمير الإمدادات الأساسية لتمويل الإرهابيين ونقل الأسلحة إليهم، وينطوي هذا على رسالة مهمة للداخل الروسي في وقت يقترب فيه موعد انتخابات مجلس الدوما (المجلس الأدنى للبرلمان الروسي) والمقرر لها الأحد الثالث من سبتمبر المقبل، وتريد القيادة الروسية أن تبرز إنجازها في سوريا وأن قواتها عادت منتصرة دون خسائر بشرية ولا تكلفة مادية موجعة، في وقت سعى الإعلام الغربي إلى التشكيك في نجاح روسيا، وإثارة المخاوف لدى الشعب الروسي من تكرار المأساة الأفغانية وتورط روسيا في صراع ممتد يحصد الأرواح والأموال، في وقت يعانى فيه الاقتصاد الروسي، ولاشك أن مثل هذا الانجاز سيعزز من فرص حزب الرئيس فلاديمير بوتين "روسيا الموحدة" في البرلمان، ويسمح له بالاستمرار في الحفاظ على الأغلبية المريحة داخله (الشيخ، 2016).

ومن المهم الإشارة إلى أن روسيا لا تنسحب بالكامل من سوريا، فما يتم هو في الواقع خفض لحجم القوات الجوية الروسية وليس انسحاباً كاملا لها، وكانت روسيا ضاعفت من حجم قواتها الجوية في سوريا مع بدء ضرباتها، وهى تسحب الآن القوات الإضافية والنوعية التي لم تعد في حاجة إليها خلال الفترة القادمة، لتعود حجم قواتها في سوريا إلى طبيعتها، وقد أكد الرئيس بوتين أن "القاعدتين الروسيتين في حميميم وطرطوس" ستواصلان عملهما كما في السابق، كما أن سحب الوحدات الروسية الأساسية جاء بتنسيق كامل مع النظام السوري، وتعهدت

موسكو باستمرار الدعم الروسي الكامل لسوريا عسكرياً واستخباراتياً ودبلوماسياً، ونفى الكرملين أن يكون القرار محاولة للضغط على الأسد، أو إنه جاء ضمن مساومات بين روسيا والولايات المتحدة أو غيرها من القوى الدولية (سليم، 2016).

2.5 الخاتمه والنتائج :

توصلت روسيا في السنوات الأخيرة إلى أن تؤسس لنفسها سياسة خارجية مستقلة ومنفتحة تخلت فيها عن كل الأسس الأيديولوجية التي تميزت بها خلال الاتحاد السوفييتي، ومكنتها من استعادة هيبتها في الساحة الدولية، والاندماج في عالم اقتصاد السوق، كما ساعدتها أيضا على استرجاع علاقاتها التاريخية مع الحلفاء التقليديين في محاولة منها لبناء محاور جديدة لعالم متعدد الأقطاب، ولقد مكنتنا دراستنا للسياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية في ظل التحولات التي يمر بها النظام الدولي، من التوصل إلى النتائج التالية:

1. تتحدد السياسة الخارجية الروسية في الساحة الدولية بعاملين رئيسيين هما : الاقتصاد وبراغماتية القيادة السياسية، فبعد أن استطاعت القيادة السياسية في روسيا من الاستفادة من تعافي اقتصاد بلادها وإعادة بناء الهياكل القاعدية للدولة والتخلص من بؤر الفساد فيها، أصبحت اليوم تسعى لتعزيز موقعها الاقتصادي ضمن أكبر الاقتصاديات المتطورة في العالم، فالقيادة الروسية تدرك جيدا أن عالمنا اليوم يشهد تغير تدريجي في ترتيب الدول في سلم القوة، وهو يتوافق مع طموحاتها لاستعادة مكانتها في النظام الدولي.
2. لقد تجلت جدية الطموحات الروسية , بالعودة إلى الساحة الدولية كقوة عظمى في طبيعة التحرك الدبلوماسي الذي انتهجه القادة السياسيون تجاه السياسات الغربية الهادفة لمحاصرة الدور الروسي في المنطقة، والذي برز جلياً في الحالة السورية.

3. أبرزت الأزمة السورية الدور الروسي المتصاعد و الرئيسي في الشرق الأوسط، والذي أثبت قدرته على موازنة الدور الأمريكي و الدول الإقليمية والدولية الأخرى في المنطقة، كما أثبت قدرت روسيا على الحد من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن.
4. ارتبط ثبات السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا بجيوستراتيجية الأحداث التي تشهدها سوريا، فمكانة روسيا وطموحاتها باستعادة دورها في المنطقة أصبحت على المحك، فسقوط النظام السوري سيؤدي بالتأكيد إلى تقدم الولايات المتحدة الأمريكية إلى دوائر قريبة تعتبرها روسيا تهديدا لأمنها القومي، وهذا ما يعني إضعاف دورها.

السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية في ضوء التدخلات الروسية:

وبناء على الملاحظات السابقة يمكن وضع السيناريوهات المستقبلية التالية :

أولاً : سيناريو التصعيد

يبني هذا السيناريو على دعم الدول العربية والخليجية للمعارضة السورية بأسلحة نوعية , من شأنها أن تُخل بالتوازنات التي فرضها التدخل العسكري الروسي إضافة إلى الدعم العسكري الإيراني، وفي المقابل ستقوم روسيا بكسر الحصار على اليمن ودعم قوات صالح والحوثيين، بحيث يسعى كل طرف إلى إخلال التوازن في مسرح عمليات الآخر، وهناك العديد من التصريحات التي تدعم هذا السيناريو، حيث تمسك المملكة العربية السعودية برفض أي حل سياسي يتضمن بقاء الأسد، وصرح عن ذلك وزير خارجية المملكة العربية السعودية عادل الجبير في المؤتمر الذي انعقد في فيينا بأنه لا يقبل بالحل السياسي مع وجود الأسد، وفى حال وجوده سيستمر دعم القوى المعارضة، هذا فضلاً عن قيام تركيا بإسقاط طائرة روسية على الحدود بحجة اختراق مجالها الجوي، مما سيؤدي إلى تعقيد الوضع في سوريا وسينعكس عليه بالضرورة، فقد تستخدم هذه الحادثة كذريعة للضغط من اجل فرض منطقة حظر جوي على سوريا.

ثانياً : سيناريو انفراج الأزمة

من خلال عدة مؤشرات تتمثل في عدم رغبة السعودية في التصعيد، فهي دولة براجماتية تعي حجم مسئوليتها والتزاماتها في المنطقة ولا تريد مواجهة مباشرة مع روسيا، وتسعي لإيجاد حل سياسي للأزمة، رغم رفضها التام لأي دور للرئيس السوري بشار الأسد، وقد تسعى المملكة لتكوين تحالف مع روسيا خاصة مع خيبة أملها في الولايات المتحدة بعدما أبرمت الاتفاق النووي في إيران.

ومن المؤشرات أيضاً، عقد اجتماعين على التوالي دون رعاية الأمم المتحدة يضم عددا من الدول الإقليمية والدولية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لبحث الأزمة السورية وسبل تسويتها، وقد اتفق جميع الأطراف على ضرورة تسوية الصراع الداخلي، والحفاظ على وحدة الأراضي السورية، ووضع إستراتيجية للحل السياسي، ولكن لازال الخلاف على وضع الأسد من هذه الإستراتيجية وبالتالي ظل الأسد العقبة التي تواجه التوصل إلى اتفاق بين جميع القوى، بجانب تعدد الفصائل المعارضة للنظام السوري نفسه والتي من المتوقع عدم توصلها لاتفاق فيما بينها.

ثالثاً: سيناريو استمرار الأزمة

يُعد هذا السيناريو هو الأرجح، حيث مازال هناك انقسام فيما بين الأطراف الإقليمية والدولية حول سبل تسوية الحرب في سوريا، وعدم وضوح مواقف الدول العربية من التدخل السياسي والعسكري في سوريا وهو ما ظهر بوضوح في غياب عدة دول عربية عن توقيع البيان الذي أدان التدخل العسكري الروسي في سوريا منذ بدئه، فضلاً عن تعدد أزمات المنطقة، وتطور الأحداث على الساحة الإقليمية والدولية، هذا بالإضافة إلى قيام وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" بالإعلان عن إرسال عشرات من المستشارين العسكريين الأمريكيين إلى الأراضي السورية لتقديم الدعم اللوجستي والاستشاري للفصائل المعارضة السورية المعتدلة، وذلك بالتزامن مع انعقاد اجتماع "فيينا2"، وهو ما دفع البعض للقول أن التدخل العسكري الروسي فى سوريا كسر حالة الجمود التي كانت عليها الولايات المتحدة خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية، حتى ومع الانسحاب التدريجي

للقوات العسكرية الروسية من سوريا، وإطلاق مبادرة وقف النار في سوريا، أيضاً بالتزامن مع جنيف3، يبقى هاجس استمرار الأزمة هو الأقوى في سوريا، وذلك لأن سوريا لا تبحث عن ذلك لأسباب متعددة منها : أن يأتي القرار الدولي لحل الأزمة السورية بعيداً عن الأسد، أيضاً تخوفها من تقدم المعارضة ونجاحها سياسياً وبناء غطاء ودعم دولي لها في المرحلة المقبلة، إضافة إلى أن القرار السوري يأتي من القرار الروسي والإيراني الذي يتخوف أيضاً من نجاح وتأييد المعارضة السورية في المحافل الدولية، أيضاً ومن الأسباب المهمة لاستمرار الأزمة السورية دعم إسرائيل لفشل المفاوضات لأن ذلك يصب في مصلحتها.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية:

أبو عامود، محمد سعد (2016)، **تأثير التدخل العسكري الروسي في سوريا وتداعياته، مجلة السياسة الدولية**، العدد 203، يناير، 2016 .

أبو عامود، محمد سعد، **النظم السياسية في ظل العولمة، دار الفكر الجامعي** – الإسكندرية، 2008

أندريه بلاتونوف، (2006م) "**إكليل الشوك الروسي: التاريخ السري للماسونية 1731- 1996**"، مازن نفاع (مترجم)، دمشق: دار علاء الدين.

بافل، بايف، (2010)، "**القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية**" الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010.

بخاري، برهان (2008)، إطلالة خاطفة على العلاقات السورية الروسية، **صحيفة تشرين**، العدد 8981، دمشق .

بشارة، عزمي (2013) سورية: **درب الآلام نحو الحرية في التاريخ الراهن** بيروت: (المركز العربي للأبحاث، 2013)، ص ص404-405.

بوقارة، حسين، السياسة الخارجية : "**دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**"، (الجزائر : دار هومه، 2012)

بي بي سي (2015)، **السعودية تدفع رواتب الجيش السوري الحر**، تاريخ الاطلاع 2015/2/14، متوفر على الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2012/06/120622_inthepress

بي بي سي العربي. تاريخ النشر 13-09-2012.البحرية الروسية تعود إلى ميناء طرطوس السوري، http://www.bbc.com/arabic .

بي بي سي، (2015)، الأحزاب الروسية المشاركة في الانتخابات البرلمانية، متوفر على الرابط :

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2011/12/111204_russian_parties

بيلينكايا، ماريانا (2004)، **في الذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية الروسية- السورية**، العدد 7798، صحيفة البعث .

بيومي، محمود (2015)، **المبادرة الروسية لنزع السلاح الكيماوي السوري: الأبعاد والدلالات**، تاريخ الاطلاع: 2015/6/10، متوفر عبر الرابط التالي :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1469324&eid

تاكايوكي ياماموراً، **مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية**، ترجمة: عادل زقاع، تاريخ الاطلاع:2012/7/6، متوفر عبر الرابط:http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html

تشارلز، ليستر(2014)، "**الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا**"، مركز بروكنجز، الدوحة، مايو 2014، ص ص 8-9.

تشوركين، (2015) **مشروع القرار بشأن سورية محاولة لاستعمال الجنائية كحجة للتدخل الخارجي**، تاريخ الاطلاع:2015/9/26، متوفر على الرابط التالي:http://arabic.rt.com/news/703061%D8%B3%D9%88%D8

جري، لمى مضر (2005)، "**المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة لخليج العربي للفترة 1990-2003** "، (الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات، 2005

جري، لمى مضر (2007)، "**الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية**"، مركز جمعة الماجد للدراسات الإستراتيجية، 2007.

جري، لمى مضر، (2009)، " التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 11، العراق، 2009.

جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010).

فرح، أنور محمد، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، العراق، 2007).

جورج، شكري كتن، (2001)، " **العلاقات الروسية العربية في القرن العشرين وآفاقها**"، دراسات إستراتيجية، العدد 53، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

الحاج، سعيد (2016)، **سوريا : جدلية التوافق والتنافي الأمريكي – الروسي**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 26/فبراير/2016.

حداد، ريمون (2000) **العلاقات الدولية: نظرية العلاقات الدولية**، دار الحقيقة، بيروت.

حمزة، محمود، (2013) **روسيا والصراع الدولي الجيوسياسي على الأرض السورية**، مداخلة القي ملخص عرضها في معهد موسكو للعلاقات الدولية التابعة لوزارة الخارجية الروسية.

حميد، حمد السعدون (2010)، "**الدور الدولي الجديد لروسيا**"، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد 40، العراق، 2010

خضر، عباس عطوان (2002)، سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 10، بيروت، 2002.

خير الدين، شمامة، (2009)، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، (الجزائر : دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2009).

دياب أحمد، (2012م)، "**عودة بوتين: تحديات وطموحات روسيا بعد انتخابات الرئاسة**"، **السياسة الدولية**، العدد 188، المجلد، 47، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل 2012).

راشد، باسم، (2013)، "**المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**"، أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية، العدد 29، الإسكندرية، 2013 .

رفعت، أحمد (2010)، مـــذكرات **لينـــين عـــن الحـــروب الأوروبيـــة ماضـــيها وحاضرها**، ط1، 2010، دار طيبة للطباعة، القاهرة .

الرفوع، فيصل عودة، وفهمي، عبدالقادر (2009)، **نظرية السياســـة الخارجيـــة** الطبعة الأولى، عمان : المكتبة الوطنية .

روسيا اليوم، (2015)، **الجيش الروسي: للغرب دور في تنامي الإرهـــاب عبـــر العالم**، مقالة نشـــرت بتـــاريخ 2015/4/16 ومتـــوفرة علـــى الـــرابط_ **https://arabic.rt.com/news/780325**

ريحانا، سامي، (2005)، "**العالم في مطـــالع القـــرن 21**" (بيـــروت: دار العلـــم للملايين، 2005).

زيدان، ناصر، (2013م)، "**دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيـــا مـــن بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**"، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون).

زيمين، فلاديمير (2005)، مسيرة العلاقات الروسية السورية، ترجمة منذر قاسم البوش، **صحيفة تشرين**، العدد 9149، 1/18، دمشق .

سامي، عيسى (2012)، **اتفاقيات العلاقات الروسية الســـورية**، متـــوفر علـــى www.tishreen.news.sy .

سرمد، الحمد، (2014) **جريدة الفرات**، العلاقات السورية الروسية.. تاريخ طويل من التنسيق الشامل ورؤية مشتركة للقضايا الدولية العدد: 2518.

سلامة، عبد الغني، (2015)، "**السياسة الروسية في الشـــرق الأوســـط**"، تـــاريخ الاطـــــــلاع: 2015/5/4، متـــــــوفر علـــــــى الـــــــرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp

سلامه، معتز (2016)، مستقبل العلاقات العربية الروية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 203، يناير، 2016 .

سليم، محمد السيد(2007م)، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروســـية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 170، أكتوبر/2010.

سليم، همام (2016)، **أسباب انسحاب روسيا جزئياً من سوريا**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، متوفر عبر الرابط التالي :http://democraticac.de/?p=29767

السيد، عزت (2016)، واشنطن وموسكو بين التباعد والتقارب، **مجلة السياسة الدولية**، العدد203، ص104، 2016.

شامل سلطانوف، (2012م) "روسيا والعالم العربي"، **شئون الأوسط**، العدد 128، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ربيع 2008).

الشيخ، نورهان (2006)، **روسيا والعالم الإسلامي : بين خبرات الماضي وآفاق المستقبل**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة .

الشيخ، نورهان (2016)، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 203، ص 116.

الشيخ، نورهان (2016)، دلالات سحب القوات الروسية من سوريا، **صحيفة الاهرام المصريه**، تاريخ الاطلاع 2016/3/11، متوفر عبر الرابط التالي:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/486626.aspx#.VuqV5Es8Bac.facebook

الشيخ، نورهان، (2015) **محددات التوافق بين إيران وروسيا**، تاريخ النشر 2015/1/5، متوفر على الرابط http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/111/3

الشيخ، نورهان، (2015)، " **روسيا تغير مبكر في العقيدة العسكرية**"، الأيام، العدد 6712، السنة التاسعة عشر، فلسطين، 158 سبتمبر، 2015.

صبري مقلد إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية : النظرية والواقع**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، (2011).

الطراونة، أنس (2015)، بعنوان **العلاقات الروسية الأمريكية في الفترة الرئاسية الثالثة للرئيس" فلاديمير بوتين " 2012-2014**، رسالة علمية غير منشورة، جامعة مؤتة، 2015.

الطراونه، أنس، (2015)، **الربيع العربي في ظل التناغم والاختلاف بين أمريكا وروسيا (مصر وسوريا إنموذجاً)**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية، متوفر عبر الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=25661

عبد الحي، وليد (2013) "**محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أبريل، 2014.

عبد الشافي، عصام (2011)، " الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 94، القاهرة، 2011.

العبيدي، عبدالرحمن (2015)، "**موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية: الثورة السورية أنموذجا**"، دراسات إقليمية، العدد31، العراق، 2015.

العقابي، علي عوده(1999)، العلاقات السياسية الدولية، **دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

العلاقات الروسية السورية، **ويكيبيديا**، الموسوعة الحرة . www.wikipedia.org

علي آزاد أحمد و آخرون، (2014) **خلفيات الثورة: دراسات سورية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات)، 2014، ص484.

غوربانوف، رسلان، (2013)، "**المسلمون الروس وسياسة روسيا الخارجية**"، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، قطر، اوكتوبر، 2013.

فتحي، ذياب سبيتان، (2012)، "**قضايا عالمية معاصرة**" (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012).

قبلان، مروان (2013) " **المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية**"، **سياسات عربية**، العدد 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013.

كابلي، سعود، (2015)، "الانفتاح على روسيا والتموضع نحو الشرق"، **مجلة الوطن**، العدد 52، السعودية، 2015.

كامل الخزرجي ثامر، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات)** الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).

الكسندر، دوغين (2004م)، **مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، الناشر دار الكتاب الجديد، بيروت.
الكسندر، دوغين (2004م)، **مستقبل روسيا الجيوبولتيكي**، الناشر دار الكتاب الجديد، بيروت.
كمال، مظهر احمد (1987)، **أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، وزارة الثقافة والفنون**، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1987، ص140

الكيلاني، شمس الدين (2014) "**عام على تأسيس الإئتلاف الوطني السوري: بين رهانات الولادة و عسر المهمة**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يوليو 2014، ص6.

كيلة، سلامه، (2015)، **التدخل العسكري الروسي يخدم من ؟، مركز الجزيره للدراسات السياسية، 2015/12/12**، متوفر عبر الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/news/survey/2015/9/30/%D8%A7%D

مارك، كاتز (2005)، " **تحالف روسي – سوري؟ "، بقلم مارك كاتز، يونايتد برس إنترناشيونال (واشنطن)**، شبكة فولتير، 7 أيلول (سبتمبر) 2005، متوفر على رابط www.voltairenet.org/article127550.html.

مانكوف، جيفري، (2010) " **أمن الطاقة الأوراسية**"، **دراسات عالمية**، العدد 89، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2010.

محيو، سعد، (2012م) **روسيا والربيع العربي**" **ارتباك وحيرة**"swissinfo.ch.30.

مرشد، عادل (2015)، التدخل العسكري الروسي في سوريا: الدوافع والآفاق، **جريدة الرأي الأردنيه**، تاريخ النشر: الأربعاء 2015-11-11.

مروه، كريم (2016)، تحولات العلاقات الروسية – العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 203، يناير، 2016 .

ملكو، نميم جورج (2005) **العلاقات الروسية السورية – الإرث السوفييتي وأفاق المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة حلب.

منصور، عمرو (2016)، **المخاوف الروسية من تمدد داعش إلى روسيا، مجلة السياسة الدولية**، العدد 203، يناير، 2016 .

منيرة، بودردان، **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسطنطينية، 2008.

ميساء، قطايا (2012)، **روسيا والأزمة السورية: ما هي مصلحة روسيا في سوريا؟**، موقع الإخبارية اللبنانية متوفر على رابط http://alkhabarpress.com/. روميو، ليزا (2012)، سورية وروسيا: تاريخ من العلاقات من 1946 إلى 2012. مفاتيح الشرق الأوسط. حزيران 2012، جامعة البعث، دمشق.

ميشال، يمين(1997)، "**السياسة الخارجية الروسية الجديدة: تقويم للنجاحات والإخفاقات**"، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد 63، بيروت، 1997.

واكيم، جمال (2015)، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 1122**) بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015، ص203.

والتر لاكور (1959)، **الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، نقله إلى العربية لجنة من الاساتذه الجامعيين**، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1959، ص37-38).

وليد عبد الحي، "**محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ابريل، 2012، ص6.

يوسف و آخرون، (2012)، **حال الأمة العربية: معضلات التغيير و آفاقه، بيروت:** مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

يونس، محمد عبدالله (2016)، رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 203، يناير، 2016 .

ب- المراجع الأجنبية :

Andrew, Hurrell(2012), "**Hegemony, liberalism and global order: what space for would-be great power"**, International Affairs, The Royal Institute of International Affairs, No 82 , 2012.

Andrew, Kuchins and A. Zevelev Igor,(2012) ," **Russian Foreign Policy: Continuity in Change",** The Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies, Winter 2012.

Angela, Joya (2014), " Syria and The Arab Spring : The Evolution of The Conflict and The Role of The Domestic and External Factors", **Journal of Politics and International Relations** , Middle East Studies , Vo 4, No1, Turkey, July 2014, p 3.

Azuolas, Bagdonas(2014) , "**Russia's Interests in the Syrian Conflict: Power, Prestige, and Profit",** European Journal of Economic and Political Studies , Fatih University, Turkey, Vol 5, N 2, winter 2014, p 63.

Bobo, Lo,(2002) **Russian Foreign Policy in The Post Soviet Era** : Reality, Illussion and Mythmaking(New York : Palgrave Macmillan, 2002.

Christian Thorun, Explaining Change in Russian Foreign Policy : **The Role of Ideas in Post-Soviet Russia's Conduct towards the West** (New York : Palgrave Macmillan, 2009). ,

Elena, Pavleeva,(2011**)," Russian National Identity: Beyond "Empire**" versus "Nation" Dichotomy", The Annual of Language & Politics and Politics of Identity, No 01, Prague , 2011.

Fida Dakroub,2012, **Global Research**, July 16, 2012, SYRIA : NATO'S NEXT WAR, http://www.globalresearch.ca/1605-1575-1578-1593-1606/31931

J.Morgenthou Hans, Politics Among Nations: **The struggle For Power and Peace** (New York: Alfred A. Knopf, 1948).

Jeffrey, Mankoff ,(2012) , **Russian Foreign policy: The Return of Great power Politics** (USA: rowman & littlefield publishers, 2012.

Kenneth N. Waltz, Man, **the State and War: a theoretical analysis** (New York: Columbia university Press ,2001).

Olga, Oliker and Other,(2010), **Russian foreign policy: sources and implications** (New York: RND corporation,2010).

Russian geography –**Regions of russia** ,23/08/2014,in : http://www.rusemb.org.uk/russiageography

Russian geography –Regions of russia ,23/08/2014,in : http://www.rusemb.org.uk/russiageography

Snyder, I (1962**). Foreign policy decision making**. The free press, glenoe.

Stephen , Larrabee,(2012), **Troubled Partnership : US Russian Relations In An Era Of Global Geopolitical Change,** United states : The RND corporation,2012).

Stephen, Blank(2012), **"Perspectives on Russian Foreign policy**", strategic studies institute, USA, september 2012.

The Constitution of **The Russian Federation, The Federal Assembly**, chapter5, Article 94-109. 2001.

Tishkov, Valery,(2008), "**The Russian People and National Identity**", Russia in Global Affairs, Vol. 6, No. 3, July- September 2008.

Tolz, Vera,(1998), "**Forging The Nation: National Identity And nation building in post-communist Russia"** ,Europe-Asia Studies, University of Glasgow, Vol50, No 6, 1998.

المعلومات الشخصية

الاسم : فيصل علي النعيمات

الكلية : العلوم الاجتماعية / قسم العلوم السياسية

التخصص : الماجستير في العلاقات الدولية

السنة : 2017/2016م